

قمع أهل الزيف والاحاد

عن الطمن في تقليد أئمة الاجتهاد

تأليف العالم العلامة البحر الفهامة المحدث الحافظ المكتفي

بالشهرة عن التعريف الشيخ محمد الخضر بن سيدي

عبد الله بن مايي الجسكي الشنقيطي مفتي

السلكية بالمدينة المنورة على ساكنها

أفضل الصلاة والسلام

— — —

طبع على نفقة

المفضل الشيخ عبد الله بن عيسى سيادته

التاجر بالبحرين

— — —

(لا يجوز لاحد اعادة طبعه بدون اذن المؤلف)

طبع في المطبعه دار الصحاح في بيروت

اصحابها محمد بن علي بن محمد بن محمد

بموازسة نايمين بن بوق

(شوال سنة ١٣٤٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على السى الكريم

الجدته الذى أوضح للتابعين سبيل الاتباع * وأظلمها للطاغين السالكين سنن الجهل والابتداع *
 فهدى من هدى لما أخذ الكتاب والسنة والاجماع * وأضل من خذله الى غمرات التنطع والاختراع *
 صلى الله وسلم على النبي المبين للعالم المعالم * التى اهتدى بها كل أمة مهتد وعلم على آله وأحبابه
 الموصلين شريعته للعالم * التابعين منها بالمهتدة القواضب الصوارم * وعلى التابعين لهم وتابعهم
 المتلقين لها من تلك الاطواد العواصم * فشيدها لها أبنية محكمة القواعد والدعائم فاستنبطوا
 منها مابه نجاة العالم * من الزبغ والظغيفان * الى ان جاء الموعد به من الضلال والحرابى آخر الزمان *
 فارتكب أهل الضلال للترهات وتركوا الطرق الواضحة البرهان * فصوروا زمانهم خيرا من القرون
 المشهود لها بالخيرية من أفضل عدنان * فصبحان المضل من يشاء والهاديه بالعدل والامتنان *
 (وبعد) فلما رأيت مآظهم وانتشر من تزيف التقليد لاهل الاجتهاد * والكلام فى جنبهم بما
 لا يلبق من الطعن والاحاد * وما ذلك الا لعدم اهتداء الملحدى الى مهيع الحق والرشاد *
 فيحسبون انهم على شىء وهم أهل الكذب والفساد * أردت ان أضع تأليفا يهتدى به من شاء
 الله تعالى هدايته * والمتعنت يزيد عيظه ونكايته * ويوقى لتعنته سالكا محجته وغوايته * فلا
 يستطيع للجهل رد ولا رد نفسه عن هواها الذى كانت هاويته * وأثبت فى أحاديثه برواية من
 صححت الجهاذة روايته * مكتفيا فى ذلك بالعزوالى من منحهم الجارى من الحديث روايته
 ودرأيت * وربما تكلمت على من تكلم فيه مينا من الكلام فيه غايته * ورتبته على مقدمة
 وفصلين وخاتمة فالقصة فى حقيقة الاجتهاد وشروطه وماله من الانواع * والفصل الاول فى
 حقيقة التقليد وتقسيمه الى رتب بحسب الاطلاع * والثانى فى دليل الاجتهاد وحكمه ودليل
 تقليد المتصف به من الكتاب والسنة والاجماع * والخاتمة فى حقيقة الاجماع ودليل وجوده
 ووجوب اتباعه من الكتاب وسنة من سنته عصمة لمن تمسك بها ولها أطاع * وفى ذكر رجل

مسائله التي يحصل بها للعالم طول الباع وسجيتة قع أهل الزبغ والاحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد (١) (فأقول) وبالله تعالى التوفيق والتكميل وهو حسي ونعم الحسيب والوكيل الاجتهاد ثلاثة أنواع مجتهد مطلق ومجتهد منزه ومجتهد فنيا ويأتي بيان كل ان شاء الله تعالى فشرع في حقيقة الاجتهاد لغة وشرعا (٢) فحقيقته لغة مصدر اجتهد في الاسراذا بذل وسعه وطاقته في طلبه لبيان مجهوده ويصل الى النهاية ولا يستعمل الا فيها فيه كثرة وجهه يقال اجتهدت في حل الصخرة ولا يقال اجتهدت في حل النواة قال الطبري في حديث اجتهد رأي الا في ان شاء الله تعالى عن معاذ بن جبل المبالغة قائمة في جوهر اللفظ وبنائه للافعال لا لأعمال والهي وبذل لوسع وهو أخذ من الجهد بالضم والفتح قال في المصباح الجهد بالضم في الحجاز وبالفتح في غيرهم الوسع والطاقه وقيل المضموم والطاقه والمفتوح المشقة والجهد بالفتح لا غير النهاية والغاية وهو مصدر من جهد في الامر جهدا من باب نفع اذا طلب حتى مانع غايته في الطلب وجهده لاسر والمرض جهدا أيضا اذا مانع منه المشقة ومنه جهد البلاء وقال ابن الاثير قد تكرر لفظ الجهد والجهد في الحديث وهو بالفتح المشقة وقيل المبالغة والغاية وبالضم الوسع والطاقه وقيل هما لغتان في الوسع والطاقه فاما في المشقة والغاية فبالفتح لا غير ويراد به في حديث أم معبد في شاة خلفها للجهد عن النعم المزال ومن المضموم حديث الصدقة أي الصدقة أفضل قال جهد المقل أي قدر ما يتحملة حال القليل المال ومن المفتوح حديث الدعاء أعوذ بك من جهد البلاء أي الحالة للشاقة وفي التزويل والذين لا يجدون الاجهدهم قال الفراء الجهد في هذه الآية لطاقه نقول هذا جهدي أي طاقتي وقرئ الاجهدهم بالضم والفتح انتهى (٣) والاجتهاد شرعا بالمعنى الاول الذي هو الاطلاق قال قال في جمع الجوامع هو استفراغ الفقيه الوسع في تحصيل ظن بحكم زاد الجلال المحلى من حيث انه فقيه قال حلول الاستفراغ جنس وهو بذل كمال الطاقه وخرج بالفقيه المقلد وعبر بالظن لانه لاجتهاد في التقطعات وأطاق البيضاوي ذلك وقال للقراي الاجتهاد في الاصطلاح إنما يخص بالناظر في الفروع فلا يسمى الناظر في الاصول مجتهدا وقال المحلى خرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلي قال والظن المحصل هو الفقه المعروف في أوائل الكتاب بالعام بالاحكام الشرعية الخ ولو عبر بالظن بالاحكام كان أحسن قال المحلى وبزيادة من حيث انه فقيه لا يحتاج الى قول ابن الحاجب شرعي وقوله والظن المحصل هو لفقه الخ لا ينافي ما مر اول الكتاب من ان المراد بالعلم في تعريف الفقه هو التهيؤ لا الادراك ولا شك ان الظن المحصل هنا هو نفس الادراك فيقتضى ان لفقه هو نفس الادراك لا التهيؤ ووجه عدم المنافاة هو انه تقرر (٤) ان أسماء العلوم كاللغة والبيان والاصول والنحو مثلا يطلق كل واحد منها مرادا به قواعد ذلك الفن والقواعد جميع قاعدة (١) المقدمة (٢) حقيقة الاجتهاد لغة (٣) تعريف الاجتهاد المطلق (٤) طلاقات أسماء العلوم

والقاعدة قضية كلية تعرف منها أحكام جزئياتها نحو قولهم مطلق الامر للوجوب ومطلق النهي للتحريم والاجماع والقياس والاستصحاب حجة ونحو ذلك (وتارة يطلق) مرادابه ادراك تلك القواعد أى التصديق بثبوت المحمول للوضع (وتارة يطلق) مرادابه الملكة بالتحريك وهى سجية راسخة فى النفس تحصل لادراك بعد ادراك مسائل الفن وعمارستها فاصرح به المصنف أو ائمل الكتاب بالنظر الى المعنى الاخير لانه مراد الائمة بدليل ماقروه فيه ثم واصلح به هنا بالنظر الى المعنى الثانى فغاية الامر انه جل الفقه فى أحد الموضعين على واحد من معانيه وفى الموضع الآخر على واحد آخر من تلك المعاني المناسبة للمقتضية فى كل موضع لما ذكر فيه وبمجرد ذلك لامنافة فيه ولا اشكال بوجه على مثله فى كلامهم بل مثله فى كلامهم كثير شائع كما لا يخفى على من له أدنى ممارسة وتفصح لكلامهم اهـ وقول المحلى فيما سطر فلو عبر بالظن الخ يريد انه فى أول الكتاب عرف الفقه بانه العلم بالأحكام فالمناسب لذلك ان يقول هنا لتحصيل الظن بالأحكام وبجواب عنه بانه أشار بقوله هنا لتحصيل ظن بحكم الى المسئلة الآتية من جواز تجزؤ الاجتهاد فيكون أشار بتعريفه الى معنى الاجتهاد المطلق لان الاجتهاد المطلق له معنيان * أحدهما الاجتهاد فى جميع الاحكام * والثانى الاجتهاد فى قضية فقط (١) والمجتهد والفقيه فى عرف الاصوليين مترادفان يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر وأما فى عرف الفقهاء فالفقيه عندهم (٢) هو من تجوزله الفتوى من مجتهد ومقلد (٣) ومن تجوزله الفتيا هو المجتهد المطلق والمقلد مجتهد مذهب كان أو مجتهد فتيا وغير المجتهد اذا كان عالما بالاصول أو جاهلا لها بشرط ان يقوم بحفظ المذهب فى الواضحات والمشكلات ومعرفة عامه وخاصه ومطلقه ومقيده الخ ما هو مقرر فى كتب الفقه والفقيه اليوم فى العرف من مارس الفروع وان لم تجزله الفتوى وتظهر ثمرة ذلك فيما كالوصية والوقف على العقاء فيدخل من ية اوله اللفظ فى عرف الموقف اهـ ثم اذا علمت حقيقة الاجتهاد فاعلم ان حقيقة المصنف به شروطا (٤) أولها البلوغ واشتراطهم له * اما لان غيره لم يكمل عقله حتى يصح نظره والبلوغ مظنة لحصول أول مرتبة العقل الذى هو شرط فى التكليف كما يأتى قريبا * واما لان الاجتهاد فديجب على المجتهد النظر فيه وغير المكلف لا يتصف فعله بانه واجب والاول الاقرب والاباوغ علامات يعرف بها محل ذكرها ككتب الفروع والثانى من الشروط العقل وفى حقيقته مذاهب (٥) أحدها انه ملكة بالتحريك أى هيئة راسخة يدرك بها العلوم أى ما من شأنه ان يعلم وهذا قول المحاسبى وأتى له بمثال فقل مثل العقل مثل البصر ومثل العلم مثل السراج فن لا بصر له لا ينفع بالسراج ومن له بصر بلا سراج لا يرى ما يحتاج اليه ومال الى هذا القول امام الحرمين فى البرهان الثانى العقل هو

(١) المجتهد والفقيه مترادفان (٢) عند الاصوليين لا عند الفقهاء (٣) من تجوزله الفتيا (٤) شروط المجتهد المطلق (٥) مطلب فى حقيقة العقل

نفس العلم وبه قال الأشعري واختاره الاستاذ أبو إسحاق قال واختلف الناس في العقول لكثرة العلوم وقتها واختاره الأيباري وقال أنه مطابق للغة اذ يقال عقلت وعلمت بمعنى واحد والثالث أنه بعض العلوم الضرورية وصدق العاقل على ذي العلم للنظري على هذا القول أعلمهم من حيث اتصاف العاقل بالعلم الضرورية الذي لا ينفك عن الإنسان كعلمه بوجود نفسه لا من حيث اتصافه بالعلم النظري لصدقه على من لم يثبات منه النظر كالألبه وهذا قول القاضي أبي بكر واختاره الإمام في الارشاد وسليم الرازي وابن الصباغ وقال في القاموس بعد أن ذكر فيه أقوالاً عديدة هو الحق أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتذان الولد ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ (وقال ابن خليل) السكوتي انتهت الأقوال في العقل إلى مائة قول وفي الروح إلى أكثر من ذلك (١) واختلف في محله فعند المحققين محله القلب وعليه يدل ظواهر الشرع نحو قوله تعالى لهم قلوب لا يعقلون بها وقال تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها فنفى العقل عن القلوب وأثبت له ما هو قول أكثر الفقهاء وأكثر الفلاسفة وذهب أقل الفقهاء وأقل الفلاسفة إلى أنه في الدماغ ووقول القاموس إلى أن يكمل عند البلوغ مقالته إلى أن يبلغ أربعين سنة فحينئذ يستكمل عقله كما صرح به غير واحد * وفي الحديث ما من نبي إلا نبي بعد الأربعين وهو يشير إلى ذلك (٢) وقول ابن الجوزي أنه موضوع لأن عيسى عليه السلام نبي ورفعه وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة كما في حديث فاشترط الأربعين ليس بشرط مردود لكونه مستنداً إلى زعم النصارى والصحيح أنه رفع وهو ابن مائة وعشرين سنة وما ورد فيه من غير ذلك فلا يصح وأيضاً كل نبي عاش نصف عمر الذي قبله وإن عيسى عاش مائة وعشرين ونبينا صلى الله عليه وسلم عاش نصفها فقد أخرج أبو نعيم في الحلية عن زيد بن أرقم مرفوعاً وسنده حسن ما بعث الله نبياً إلا عاش نصف ما عاش الذي قبله وفي كبير الطبراني بسند رجاله ثقات عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي قبض فيه لفاطمة أن جبريل أخبرني أنه لم يكن نبي إلا عاش نصف عمر الذي كان قبله وأخبرني أن عيسى بن مريم عاش عشرين ومائة سنة وما أرا في إلا ذاهبا على رأس الستين الشرط الثالث للجهتد أن يكون شديد الفهم طبعاً أي سجية المقاصد للشارع في كلامه لأن الفقيه المرادف له من فقه الإنسان إذا صار الفقه سجية له لأن غيره لا يتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد فلا بد أن تكون له قوة الفهم على التصرف فمن كان موصوفاً بالبلادة والمجزع عن التصرف فليس من أهل الاجتهاد وإذا كان فقيه النفس كان ذلك كافياً له في كونه من أهل الاجتهاد وإن أنكر القياس لأن أنكاره له لا يخرج من فقهه النفس واختاره هذا القول ابن السبكي والقاضي عبد الوهاب وقيل إن منكر القياس غير داخل في المجتهدين والقول الثالث الفرق بين أنكار الجلي والحقى فالاول

قاصح بخلاف الثاني وهذا القول هو ظاهر كلام ابن الصلاح وغيره وقال امام الحرمين ان منكرى القياس ليسوا من علماء الامة ولا يخرق الاجماع بمخالفتهم الشرط الرابع ان يكون عارفا بالادلة العقلية وهو البراءة الاصلية والتكليف بالنفسك به في الحجية ان يعلم انا مكفون بها ما لم يرد ما يصرف عنها من نص أو إجماع أو قياس فان العقل قد دل على البراءة الاصلية ولادالة له على الاحكام ولكن اذا ثبتت الاحكام بالنقل استعملت العقول في اثبات الوسائل أو منعها وتحقيق المناط ونحوه فلا تستعمل أدلة العقول في اثبات الامركية على الادلة السمعية لاستعانة الخامسة من الشروط ان يكون عارفا بالعربية من لغة وصناعة ونحو وبلاغة على وجه يتيسر له به فهم خطاب للعرب وعادتهم في الاستعمال والتوصل الى التمييز بين صريح الكلام وظاهره وبجمله وحقيقته ومجازة وعامه وخاصه وما في معنى ذلك وانما اشترط معرفة النحو وبما معه لان الحكم كثيرا ما يتبع الاعراب كما في حديث الصحيحين (١) انا معاشر الانبياء لانورث ماتركناه صدقة * وكحديث احمد والترمذي وابن ماجه (٢) اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر فروى الرافضة الاول بالصعب وبالياء النحية في يورث الذي تركناه صدقة اى وقفا فتصير صدقة حال من الضمير وما الموصولة نائب عن الفاعل ليورث المبني لما لم يسم فاعله فيصير المعنى ان ما يترك صدقة لابيورث وهذا باطل مخرج للكلام عن غط الاختصاص الذي الحديث فيه ويعود الكلام الى امر لا يختص به الانبياء لان آحاد الامة اذا وقفوا أموالهم أو جعلوها صدقة انقطع حق الورثة عنها فهذا من تعاملهم أو تجاهلهم وقالوا أيضا ان مانافية وصدقة مفعول تركناه وهو بهتان وزور أيضا ويرد وجود الضمير في تركناه في أكثر الروايات ووجود فهو صدقة في بعضها ودرائج بعض الاحاديث كقوله في رواية الزبير عند النسائي انا معاشر الانبياء لانورث لما يلزم من التناقض بين السابق واللاحق اذ لانورث ناف لارثهم صريحا وقوله ماتركناه صدقة على زعمهم الفاسد انها لا في ناف صريحا لسكونهم تركوا صدقة يلزم منه ان ماتركوه ارثا وهو تهافت ظاهر واما رواية نسب صدقة مع ذكر الضمير للعائد في تركناه وحذفه لان حذف العائد المصوب شائع كثير كما قال ابن مالك والحذف عندهم كثير منجلى * في عائد متصل ان اتصّب * بفعل أو وصف كن نرجو وب * فصدقة مفعول لميدول محذوف هو خبر المبتدأ الذي هو الموصول أى الذى تركناه مبذول صدقة حذف الخبر وبقي الحال عوضا عنه ونظيره قوله تعالى ونحن عصية بالصعب في رواية شاذة مروية عن علي رضي الله تعالى عنه وتقدير الخبر في الآية ترى أو نوجد عصية وهذا موجود في كتب العربية وللجو قال ابن بون في اجراءه عاقدا للتسهيل وربما استغنى بالمعدول * عن خبر كالحال والمفعول قال الشاعر

وحلت سواد القلب لا أنا بأغيا * سواها ولا عن جهام تراخيا

(١) الكلام على حديث انا معاشر الانبياء الخ (٢) وحديث اقتدوا بالذين من بعدي

أى لأنا أرى حال كوفى بأغيا ومن حذف الخبر وبقاء مفعوله قول بعض العرب كنت أظن ان العرق أشد لسا من الزبور فإذا هو أياها أى يساويها لحذف الفعل وانفصل الضمير واما رواية رفع صدقة مع حذف الضمير فما موصول مبتدأ وصدقة خبر والعائد محذوف وفى القسطلانى ان بعض أكابر الامامية أورد رواية نصب صدقة على القاضى شاذان صاحب القاضى أبى الطيب فقال أى القاضى شاذان وكان ضعيف العربية قويا فى علم الخلاف لأعرف نصب صدقة من رفعها ولا احتاج الى علمه فانه لا خفاء فى وبك ان فاطمة وعليها من أفصح العرب لا تبلغ أنت ولا أمثالك الى ذلك منهما فلو كانت لهما حجة فيما لحظته لابدائها حينئذ لا يكر للصدى فسكت ولم يجر جوابا (٣) وانما فعل الروافض ذلك لما يلزمهم على رواية الجمهور من فساد مذهبهم لانهم يقولون انه صلى الله عليه وسلم بورث كما بورث غيره من عموم المسلمين الانبياء وغيرهم مستدلين بقوله تعالى حكاية عن زكرياء قهبطى من لعدنك وليا برئى وورث من آل يعقوب وقوله تعالى وورث سليمان داود ولا حجة لهم فى الآيتين لان المراد بالورثة فى الآيتين وراثته النبوة والعلم ولذلك أتى فى الآية الاولى بمن التبعية لان آل يعقوب ليسوا كلهم أنبياء ولا علماء والورثة غير مطلوبة الا من النبي منهم أو العالم ولان التخصيص فى الآية الثانية على وراثته سليمان دون غيره من الاولاد يمنع بديهية ان المراد بالآية الورثة المالية اذ لا اختصاص لسليمان بها عن أولاده فقد روى الكليني عن أبى عبد الله جعفر الصادق ان لداود عليه السلام عدة أولاد غيره وذكر غيره انه عليه السلام نوى عن تسعة عشر ابنا واطلاق الورثة على غير المال شائع فى الكتاب الكريم فقد قال عزمى قائل ثم أو رثنا الكتاب وقال سبحانه فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب وسياق الآية يأتى أن يكون المراد بها وراثته المال كالا يخفى على منصف وحديث لانورث ما تركناه صدقة مثله فى المعنى ما أخرجه أبو داود والترمذى وغيرهما عن أبى الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر وهذا قطعة من حديث طويل يأتى ان شاء الله تعالى مستوفى فى فصل أدلة وجوب التقليد ويذكر هناك جميع من أخرجه قلت حديث لانورث ما تركناه صدقة ذكره البخارى فى عدة مواضع وفى كل منها يذكر أنه رواه سبعة من العشرة المبشرين بالجنة والعباس بن عبد المطلب رضى الله عن الجميع وله ظهري باب فرض الخمس عن مالك بن أوس قال فبينما انا جالس عند عمر اذا أتاه حاجبه يرفا فقال هل لك فى عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبى وقاص يستأذنون قال نعم فأذن لهم فدخلوا فسلموا وجلسوا ثم جلس يرفا يسيرا ثم قال هل لك فى على وعباس قال نعم فأذن لهما فدخلوا فسلموا وجلسا فقال عباس يأمر المؤمنين أقض بينى وبين هذا وهما يتحصبان

فما آواه الله على رسوله من بنى الحزير فقال الرهط عنان وأصحابه يأمر المؤمنين أفض بينهم وأرح أحدهما من الآخر قال عمر تيدكم أنشدكم بالله الذي يذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال الرهط قد قال ذلك فأقبل عمر على علي وعباس فقال أنشدكما الله أن تعلمان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال ذلك قالوا قد قال ذلك قال عمر فاني أحدثكم الخ فهذا الحديث الراوى له سبعة من العشرة وعمر الذي عليه السلام يفيدان القائل بوراثة الأنبياء بعد أن يبلغه متعنت مكار لا غير إذ يستحيل عادة أن تنفق هذه الثمانية على كذب هو وقد استشكل الخطابي هذه القصة بأن عليا وعباسا إذا كانا علما أنه عليه السلام قال لا نورث ما تركناه صدقة فإن كانا سمعاه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وإن كانا سمعاه من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر وأوجب بينهما اعتقاد أن عموم قوله لا نورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض الخ ما ذكره في ارشاد الساري انتهى وأطلت الكلام في هذه المسئلة قصد الغلب من جناب الشيخين لكثرة المتعصبين في هذه المسئلة من الروافض وغيرهم (١) ورو واحدث اقتضوا بالذين من بعدى المار ينصب أبا بكر وعمر من ادعى أي بابا بكر وعمر فانعكس المعنى فيكونان مقتدين لا مقتدى بهما وهذا باطل اذ لو كان الامر كذلك لكان المقتضى للعظام اقتديا ولم يكن في قوله الذين قائدة لا تعيين لهما فيبطل الحديث * قلت هكذا ذكر أهل الأصول هذين الحديثين جاعلين الاطلاع على التحلل الواقع فيهما على رواية الروافض من جهة معرفة الاعراب وفي ذلك عندي نظر لان الفساد انما يظهر في الروايتين من جهة المعنى لا من جهة الاعراب لصحة الاعراب في رواية المخالفين فان صدقة في الحديث الاول على رواية للنصب صحيحة الاعراب وقد مروجه اعرابها مستوفى وكذلك نصب ابي بكر وعمر في الحديث الاعراب صحيح والفساد من جهة المعنى الا ان هنا الحديث الآخر ورايتهم فيه للنصب ترده الصناعة الدخوية أيضا لا بد على رواية النصب من تشية اقتديا وهذا أيضا بوجه المعنى والله تعالى أعلم ثم قالوا تنميا لقائدة شرط معرفة المجتهد للنحو وما معه واسم الفاعل من المفعول انما يعلم من جهة التصريف * وقولنا في للشرط المار عارفا بالعرية بناء على أن الشرع لم يتصرف في اللغة العربية وهو اختيار القاضى فيكتنى باللغة العربية وان قلنا انه تصرف لم نكتف بذلك وقلنا لا بد من معرفة لغة الشرع ويجعل هذا الرأي الاعتماد على فهم لغة الشريعة * وما يلزم معرفته له علم الأصول ولا يقدح في اشتراط معرفته لهذه الاشياء كون المجتهدين كانوا متبحرين في الاجتهاد مع أنه لم يكن شئ من هذه العلوم مدونا في عصر الصحابة ولا التابعين أخى علم الأصول والبلافة وكذلك النحو والعرية اذ ليس المراد بمعرفة ذلك معرفته بهذه الاصطلاحات الحادثة على هذا الوجه

(١) ما قاله الروافض في حديث اقتضوا بالذين من بعدى والرد عليهم

المدون بل المراد معرفة قواعده سواء كانت مدونة أو لا وسواء عرفها بالطبع المستقيم أو بغيره * وذكر السبكي أنه يكفي أن يكون صاحب درجة وسطى في هذه العلوم فلا يكفيها منها الأقل ولا يحتاج إلى بلوغ الغاية * وقال الاستاذ أبو إسحاق الذي تختلف بسببه المعاني يجب التبحر فيه والشكل ويكتفى بالتوسط فيما عداه * ويجب في معرفة اللغة الزيادة على التوسط حتى لا يشتد عنه المستعمل في الكلام في اللغات * وأما الأصول فكلها كل في معرفتها كان آثم في اجتهداه * ولا بد أن يكون عارفاً بمتعلق الأحكام أي بمتعلق به بسبب دلالة عليها من الكتاب والسنة * ولا يشترط حفظه لآيات الأحكام ولا الأحاديث المتعلقة بذلك وإن كان حفظها أحسن وأكمل بل يكفي أن يكون عارفاً بمواضعها من المصحف والأحاديث المتعلقة بالأحكام من الرواين الصحيحة ونقل عن الشافعي اشتراط حفظ جميع القرآن * وقال بعض العلماء إن الآيات المتعلقة بالأحكام خمسمائة آية * ونقل القرافي أن هذا الحصر قال به فخر الدين وإن غيره لم يحصر وهو الصحيح فإن استنباط الأحكام إذا حقق لا يكاد ترى منه آية فإن القصص أبعد الأشياء عن ذلك والمقصود منها الامتناع والامسار به وكل آية وقع فيها ذكر عذاب أو ذم على فعل كان ذلك دليل تحرير ذلك الفعل أو مباح أو واجب على فعل فذلك دليل طلب ذلك الفعل وجوباً أو نهيًا وكذلك ذكر صفات الله عز وجل والثناء عليه المقصود منه الامسار بتعظيم ما عظمه الله تعالى وإن يثنى عليه بذلك وإذا استوفيت هذه الأقسام بوجه الاعتبار لم يبق في كتاب الله تعالى آية إلا وفيها حكم شرعي فخصرها في خمسمائة آية بعيد جداً * وقال الشيخ الإمام والدموئي جمع الجوامع يشترط في المجتهد أن تكون هذه العلوم ملكة له وظاهره عدم لا كنفاء بالتوسط في ذلك فإن سيروته التي ملكة أي هيئة راسخة لا يحصل بالتوسط ويمكن حمله على كلام غيره بأن التوسط في المذكورات يجمع ضرورتها ملكة له فإن الملكة تتفاوت مراتبها * قال ولا بد أن يكون مع ذلك قد أحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها ممارسة يكتسب منها قوة يفهم منها مقاصد الشرع في كل باب وكل قاعدة فيعلم أن الشرع مبني على المصالح وإن اعتبارها إنما هو من حيث موضع الشرع لا من حيث ادراك المكلف إذ المصالح تختلف بالنسب والاضافات والاستقراء التام دال على أنها على ثلاثة مراتب ضرورية وحاجية وتتميمية وذكر في كتاب القياس بيانها وترتيبها * وقوله فيما مر أحاط بمعظم قواعد الشرع أراد بتقبيده بالمعظم إخراج غير المعظم عن الاعتبار رأساً وفيه نظر لأنه قد يقع له من الأحكام ما يتوقف على ذلك الغير فلا يتأني له العلم به على وجه معتبر إلا مع الحاجة بجميع قواعد الشرع فلا وجه لهذا التقيد * ويشترط في المجتهد أن يعلم شرائط الحد والبرهان حتى يتحقق له الضوابط فيعلم ما خرج عنها فلا يعتبره وما اندرج فيها أجرى عليه أحكام تلك الحقيقة وشرائط البرهان مقرر في علم النطق (١) * وقال نقي الدين السبكي يشترط لإتقان الاجتهاد لا لكونه

صفة في المجتهد كونه خيرا بمواقع الاجماع كي لا يخرقه قال الغزالي في المستصفى ولا يلزمه أن يحفظ مواقع الاجماع واختلاف بل كل مسألة يقضى فيها ينبغي أن يعلم أن فتواه ليس مخالفا للاجماع اما بان يعلم موافقة مذهبه لدى مذهب أو ان تلك الواقعة متولدة لم يكن لاهل الاجماع فيها خوض

• ويشترط في ايقاع الاجتهاد أيضا أن يكون عارفا بالناسخ والمنسوخ وذلك في آية وأحاديث محصورة ليقسم الناسخ على المنسوخ والافقد يعكس والمراد ان يعرف ان هذا ناسخ وهذا منسوخ والا فمعرفة حقيقة الناسخ والمنسوخ داخلية في علم الأصول ونص الغزالي في هذا على نحو ما تقدم في الذي قبله • ويشترط أيضا أن يكون عارفا بأسباب النزول فان الخبرة بذلك ترشد الى فهم المراد

• قال الشاطبي ومعرفة ذلك لازم لمن أراد علم القرآن لوجهين أحدهما ان علم المعاني والبيان انما مداره على معرفة مقتضيات الاحوال • الثاني ان الجهل بمعرفة أسباب التنزيل موقع في الشبه والاشكال التي يتعدى اخر وج منها وأمثلة ذلك كثيرة • ويلزمه أيضا معرفة عادة العرب في افعالها وأفعالها وبحارى احوالها حالة التنزيل وان لم يكن ثم سبب خاص وقد تشارك للسنة للقرآن في كثير من هذا المعنى لان كثيرا من الاحاديث وقعت على اسباب ولا يحصل فهمها الا بمعرفة ذلك • ويشترط في ايقاع الاجتهاد أيضا أن يكون عارفا شروط المتواتر من كونه خبر جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب عن محسوس وعارفا شروط خبر الآحاد وهو ما فقد فيه قيد من تلك القيود وادعاء اشترط ذلك ليقدم عند التعارض المتواتر على خبر الآحاد واذالم يكن عارفا بذلك فقد يعكس • لكن معرفة ما ذكره شرط في انصافه بالاجتهاد عد غير تقي الدين السبكي • ويشترط في ايقاع الاجتهاد أيضا كونه عالما بالشروط التي يكون بها الحديث صحيحا أو ضعيفا فيقدم الصحيح على الضعيف عند التعارض والحسن داخل في الصحيح في اصطلاح الافهمين وقد يعكس اذا لم يعرف ذلك • ويشترط أيضا في ايقاع الاجتهاد معرفة أحوال رواية الحديث ومعرفة أحوال الصحابة أعنى أحوال الرواة من ردوقول زيادة في الثقة والعلم والورع فيعمل برواية المقبول دون غيره ويقدم الزائد على غيره ويكون رد الكذب أو نهمته بالكذب أو غش غلطه أو غفلته أو سوء حفظه أو فسقه أو مخالفته لثقات أو كونه مجبولا أو بدعته ومحلّه في أصول الحديث • ومعرفة أحوال الصحابة من أحكام وفتاوى وزيادة في القبول وورع ومن الاكبر والاصغر فتقدم الفتوى لعمومها والحكم قد ينحصر ويقدم الزائد على غيره وكذا موافق قول الاعلم منهم يقدم على موافق غيره ورواية الاكبر مقدمة على رواية الاصغر فظهر لك رد قول المحلى لاجابة الى معرفة أحوال الصحابة على قول الاكثر لعدم التهم لتوقف ما ذكر على معرفة أحوالهم وكثيرا ما يعتمد الامام مالك آثار الماضين في الترجيح بين الاحاديث • وجعل معرفة علم الاجماع وما بعده الى هنا شرطا في ايقاع الاجتهاد لكونه صفة ذاتية له انما هو تبع لتقي الدين السبكي كما مر وقال في الايات ان لقائل أن يقول لم كانت هذه الامور معتبرة لايقاع الاجتهاد لالتحققه ومعرفة متعلق الاحكام من

كتاب وسنة بالعكس * وقال تاج الدين السبكي ان معرفة الاجاعات وما بعدها يكفي فيها تقليد أئمة كل فن منها وعد فقد هم يرجع الى كتبهم * فيرجع في الاجاعات الى الكتب المدونة في ذلك كجميعات ابن المنذر وابن القطن وفي الصحيح الى الكتب المشهورة بالصحة كصحيح البخاري ومسلم وصحيح ابن حبان وابن خزيمة وأبي عوانة وابن السبكي وموطأ مالك وكل استخراج وفي أحوال الصحابة الى الاستيعاب لابن عبد البر والاصابة لابن حجر ونحوهما وفي أحوال الرواة الى المسالك للذهبي ولسان الميزان لابن حجر وتهذيب التهذيب له أيضا وفي أسباب النزول الى أسباب النزول للسيوطي وإلى الثقات من أهل النقل أيضا كالبخاري وإلى أهل التفسير أنجمه وأعليه وأتقله أكثرهم أو من اشتهر منهم بالثقة وإلى الكتب الموضوعة في النسخ والنسخ (١) وقال الأيباري الصحيح عندنا ان ذلك لا يكفي وهو تقليد محض ولا يكون المجتهد على بصيرة على هذا التقدير بل يكون مقلدا في بعض المواد فإذا طرق التقليد إلى المادة لم يكن المقلد مجتهدا فيملئني عليها وقول أبي حامد ان ذلك عسير في زماننا هو كما ذكر ولاجل هذا مات علم الاجتهاد ولم يبق الا المقلدة * وقد قال البساطي عند قول خليل * مجتهدان وجد هذا يقتضي ان الاجتهاد ممكن فان عي به أنه مجتهد مذهب مالك مثلا فقد يدعي انه ممكن وان اراد المجتهد في الأدلة فهذا غير ممكن * وقول بعض الساس ان المأزري وصل إلى رتبة الاجتهاد غير محقق لان الاجتهاد مبدؤه صحة الحديث عندوه وغير ممكن ولا بد فيه من التقليد وقول محي الدين المودودي انه ممكن كالكلام المنتظم * وقال حلوله وفيما قاله الايباري نظر للحصول غلبة الظن فيما يعتمد عليه من ذلك كما عده تعديل راو من ثقة يريد أن يروى عنه بل ربما حصل من التعريف به من الكتب المروية ظنا أقوى من الظن الحاصل من السماع مع ما تضمنه قوله من وقوع خلل الزمان من المجتهدين وقال الخطاب على قول البساطي تأمل كلامه هذا فإنه يقتضي ان الاجتهاد غير ممكن والخلاف بين علماء الأصول انما هو هل يمكن خلل الزمان عن مجتهد أم لا وكلام ابن عبد السلام يشهد لا مكان الاجتهاد لقوله وما ظنه انقطع في جهة المشرق فقد كان منهم من ينسب إلى ذلك من هي في حية أشياخنا وأشياخنا ومواد الاجتهاد في زماننا أسير منها في زمان المتقدمين لو اراد الله بنا الهداية ولكن لابد من قبض العلم بقبض العلماء كما أخبر به الصادق المصدوق عليه صلوات الله وسلامه ونحوه في التوضيح وزاد لأن الأحاديث والتفاسير قد دوت وكان الرجل يرحل في سماع الحديث الواحد فان قيل يحتاج المجتهد إلى ان يكون عالما بمواضع الاجماع والخلاف وهو متعذر الآن لكثرة المذاهب وتشعبها قيل يكفي ان يعلم ان المسئلة ليس بجما عليها لان المقصود أن يحترز من مخالفة الاجماع وذلك ممكن هو قول البساطي لابد في صحة الحديث من التقليد لا يأنز منه عدم امكان المجتهد لان التقليد في صحة الحديث لا يقدح في الاجتهاد

فتأمله وقال ابن عرفة ما أشار اليه ابن عبد السلام من يسر الاجتهاد هو ماسمعه يحكيه عن بعض الاشياخ أن قراءة مثل هذه الجزولية والمعالق الفقهية والاطلاع على احاديث الاحكام الكبرى لعبد الحق ونحو ذلك يكفي في تحصيل ادلة الاجتهاد يريد مع يسر الاطلاع على فهم مشكل اللغة بمختصر العيين والصحاح للجوهري ونحو ذلك من غريب الحديث ولا سيما مع نظر ابن القطان وتحقيقه احاديث الاحكام وبلوغ درجة الامامة او ما قاربها في العلوم المذكورة غير مشروط في الاجتهاد اجماعا وقال الفخر في المحصول وتبعه السراج في تحصيله والتاج في حاصله في كتاب الاجماع مانسه ولو بقي من المجتهدين والعياذ بالله واحد كان قوله حجة فاستدلوا بهم تدل على بقاء الاجتهاد في عصرهما والفخر توفي سنة ست وستائة ولكن قالوا في كتاب الاستفتاء انعقد الاجماع في زماننا على تقليد الميت اذا لم يجتهد فيه اه كلام الخطاب وما نقله الخطاب عن البساطي نقل المواقيث عنه عن المازري ونص المازري * وزماننا عار من الاجتهاد في اقليم المغرب فضلا عن قضائهم * وقد أطلت في هذا البحث لشدة الحاجة اليه (١) وهنا فائدة وهي قال في التمهيد اذا ظفر بحديث يتعلق بالاحكام فان كان من المقلدين لم يلزمه السؤال عنه وإن كان من المجتهدين لزمه سماعه ليكون أصلا في اجتهاده ذكره الماوردي والروائي قالا وعلى متحمل السنة أن يرويه اذا سئل عنها ولا يلزمه روايتها اذا لم يسأل الا أن يجد للناس على خلافها اه ولا يشترط في المجتهد معرفة علم الكلام الاستنباط لمن يحزم بعقيدة الاسلام تقليدا على ما هو المختار عند تاج الدين السبكي وعزامولى الدين للاصوليين بناء على صحة ايمان المقلد سواء قلنا انه عاص بترك النظر او غير عاص * وقال الايبارى من المالكية الصحيح عندنا اشتراطه ولم يفصل بين أن يكون على طريقة المتكلمين من معرفة البراهين الاقترانية والاستثنائية وفيما قاله نظر لان كثيرا من الصحابة رضوان الله عليهم مجتهدون ولا يعرفون براهين الكلام الا أن يقال انها مركوزة في عقولهم وانما الحادث بعدهم الاصطلاحية كما تقدم في الكلام على معرفة علم الاصول * ولا يشترط في المجتهد ايضا معرفة تفاريع الفقه أى المسائل التي استخرجها غيره او استخرجها هو بنفسه مع أن القسم الثاني يلزم في اشتراطه الدور * قال الامام المازري لاحاجة اليها لان هذه التفاريع يولدها المجتهدون بعد أن فازوا بمنصب الاجتهاد فكيف تكون شرطا فيه * واشترطه أبو اسحاق الاسفراييني وصحح بعضهم كونه شرطا في ابقاع الاجتهاد وليس بصفة للمجتهد لكن الواقع بعد زمان الصحابة ان الاجتهاد انما يكون بعد ممارسة الفقه بخلاف زمان الصحابة مع امكان سلوك طريق الصحابة لغيرهم * وليس عدم اشتراط معرفة الفقه منافيا لقولهم اتفقوا للعالم بجميع الاحكام لان المراد به

المتهم^١ والمنفى هنا العلم بالفعل وقال ابن الملاح للصواب اشتراط ذلك في المفتى الذى يؤدى به فرض الكفاية وان لم يكن ذلك شرطاً في صفة المجتهد المستقل على تجرده ولا يشترط أيضاً في تحقق الاجتهاد المذكورة ولا الحرية فيجوز ان يكون المجتهد عبداً او اثنى لجوازن يبلغ بعض النساء مرتبة الاجتهاد ووقع ذلك في عائشة رضى الله عنها وان كن ناقصات عقل عن الرجال في الجلبة لا في كل الافراد كما يجوز أيضاً ذلك في بعض العبيد ولا تمنع خدمة سيده اذ قد ينظر حال التفرغ منها والاصح انه يشترط ان يعرف من الحساب ماصح به المسائل الحسابية الفقهية ولا يشترط عدم العداوة وعدم القرابة ان كان مفتياً قال ابن الملاح ووجدت جواباً للقاضى الماوردى ان المفتى اذا تابذ في فتواه زماناً معيناً صار خصماً معانداً ترد فتواه على من عاها كما ترد شهادته * واختلف في اشتراط العدالة فيه فالصحيح عند أهل الاصول انه لا يجب في المجتهد أن يكون عدلاً لجواز أن يبلغ الفاسق رتبة الاجتهاد وقيل يشترط ليعتمد على قوله كذا جعل المحلى تبعاً للزركشى هذا مقابل الاصح وتعبهما فيه ابو زرعة بما حاصله انه لا يخالف بينهما اذ لم يتواردا على شيء واحد فان اشتراط العدالة لاعتقاد قوله لا ينافى عدم اشتراطها للاجتهاد اذ الفاسق يلزمه الاخذ باجتهاد نفسه وان لم يجز لغيره اعتقاد قوله وهو تعقب متجه قال حلولو والعدالة شرط في قبول فتواه لا أعلم في ذلك خلافاً انتهى * وهذا الذى مر كله في المجتهد المطلق الذى هو الناظر في الأدلة الشرعية من غير التزام مذهب امام معين كمالك والشافعى وابى حنيفة واجد * (١) وأما المجتهد المقيد فهو المقلد لامام من الأئمة قد عرف أصول مذهبه واحاط بها فإذا سئل عن حادثه نظر في نصوص امامه كنظر المطلق في أصول الشرع فان لم يجد امامه في المسئلة نفاقاً على أصوله وخرج عليها كعص اصحاب مالك والشافعى ولا تعدى نصوص امامه الى نصوص غيره على المشهور خلافاً للخمى فانه يخرج على قواعد غيره وقد عيب عليه ذلك حتى قال ابن غازى

لقد مزقت قلبى سهام جنونها * كما مزق الاخمى مذهب مالك

قال ابن الملاح والذى رأته من كلام الأئمة شعر بأنه لا يتأدى فرض الكفاية بالمجتهد المقيد والذي يظهر انه يتأدى به فرض الكفاية في الفتوى وان لم يتأده في احياء العلوم التى منها الاستمداد في الفتوى * وقال برهان الدين اختلف اصحابنا واصحاب أبى حنيفة في المزنى وابى يوسف ومحمد بن الحسن والعباس بن سريج هل هم مجتهدون مطلقاً او في المذهب والمقيد قسماً بمجتهد مذهب ومجتهد فتياً (٢) والاول اعلى رتبة من الثانى وهو الحارثى لاصول امامه منصومة كانت لذلك الامام المقلد له واستنبطة من كلامه فكثيراً ما يستخرج أهل المذهب الاصول أى القواعد وفاقية او خلافة من كلام امامهم * والشرط المحقق لمجتهد المذهب ان يكون له قدرة على تخريج الوجود على

(١) تعريف المجتهد المقيد وهو قسماً (٢) مجتهد مذهب

نصوص امامه الملتزم هو له والوجوه هي الاحكام التي يبدئها على نصوص امامه ومعنى تخرج الوجوه على النصوص استنباطها منها كأن يقيس ماسكت عنه على مانص عليه لوجود معنى مانص عليه فيما سكت عنه سواء نص امامه على ذلك المضي أو استنبطه هو من كلامه وكان يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم ذكره أو قاعدة قررهما (١) وقد يستنبط صاحب الوجوه من نصوص الشارع لكن بتقيد في استنباطه منها بالجري على طريق امله في الاستدلال ومراعاة قواعد وشروطه وبهذا يفارق المجتهد المطلق فإنه لا يتقيد بمذهب ولا بمراعاة قواعد وشروطه فيه فإذا قال فلان من أصحاب الوجوه فرادهم انه مجتهد المذهب وهو المتبحر المتمكن من تخرج الوجوه على نصوص امامه * (٢) والثاني من المقيد مجتهد الفتيا بضم الفاء أو الفتوى بفتحها وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح قول له على آخر اطلقهما ذلك الامام بان لم ينص على ترجيح واحد منهما على الآخر أو المتمكن من ترجيح قول اصحاب ذلك الامام على قول آخر اطلقوهما * (٣) وهما أمران أحدهما أن مجتهد الفتوى قد يستنبط من نصوص الامام بل ومن الأدلة على قواعد الامام كما هو معلوم من تتبع أحوال من عدوه من مجتهد الفتيا كالنوى بل قد وقع ذلك لمن هو دون مجتهد الفتيا كما يعلم من أحوال المناشرين وبجواب أن الاجتهاد المذهبي قد يتجزأ فربما حصل لمجتهد الفتيا أو من هو دونه في بعض المسائل كما أن الاجتهاد في الفتوى قد يتجزأ فيحصل لمن هو دون مجتهد الفتيا في بعض المسائل * (٤) والثاني أن السيوطي قال مانصه ولم يذكر في جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح المهذب مرتبة رابعة وهو أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أراقيسته فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه وما لا يجده منقولاً ان جيد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكرانه لا فرق جاز الحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندراجه تحت قاعدة من قواعد مذهبه وما ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه ولا يجوز لاحد العمل به الا انه يبعد كما قال امام الحرمين أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط * ويشترط في صاحب هذه الرتبة الرابعة ان يكون شديد الفهم ذا حظ وافر من الفقه وصاحب هذه الرتبة ليس من الاجتهاد في شيء وقد انتهى الكلام على حقيقة المجتهد وشروطه * (٥) ولندكر هنا مسائل تتعلق به الاولى اختلف في جواز تجزؤ الاجتهاد والصحيح الذي عليه الاكثر جواز تجزؤ الاجتهاد بانواعه الثلاثة في فن من الفنون أو في قضية من القضايا فيبلغ رتبة الاجتهاد في الانكحة دون

(١) على استنباط المقيد من نصوص الشارع وتقييده (٢) مجتهد الفتيا (٣) هنا أمران مفيدان أحدهما (٤) الامر الثاني (٥) مسائل من مسائل الاجتهاد الاولى في تجزؤ الاجتهاد

اليسوع وبالعكس في عرف الفرائض مثلا لم يضره جهله بعلم النحو ومن عرف القياس فله أن يفتي في مسألة قياسية اذا علم عدم المعارض ولا يضره جهله بعلم الحديث وكذا يجوز أن يبلغ رتبة الاجتهاد في قضية أى مسألة دون غيرها ووقع لابن القاسم وغيره في مسائل معدودة خالفوا فيها الامام مالك رحمه الله تعالى * وبعضهم يقول ان الخلقة فيها باعتبار أصوله لانهم نظروا فيها نظرا مطلقا كما هو كثير من اللحنى وقيل لا يجوز تجزؤ الاجتهاد لارتباط العلوم والمسائل بعضها ببعض لاحتمال أن يكون فيما لم يبلغ رتبة الاجتهاد فيه معارض لما بلغها فيه بخلاف من أحاط بالسكل ونظر فيه ولان العلوم والعنون بعضها يد بعضا فن غاب عنه فن فقد غاب عنه نور فيما هو لم يعلمه وحيفئذ لا يكمل النظر الا بالشمول ولذلك للنحوى الذى لا يحسن الفقه والمعقولات تجده قاصرا فى نحوه بالنسبة لمن يعلم ذلك وكذلك جميع الفنون حجة الاكثر هي أن المقصود البعد عن الخطا بتحصيل شرائط الاجتهاد فاذا حصل ذلك فى فن واحد كان كحصوله فى جميع الفنون * وقال ابن الصباغ بالفرق بين علم الموارث وغيرها لان ما سوى علم الموارث من العلوم مرتبط بعنه ببعض وليس من تجزؤ الاجتهاد قول المجتهد فى بعض المسائل لا أدرى واجابته عن البعض كما ظنه ولى الدين لانه منتهى المعرفة ذلك اذا صرف النظر اليه وقد وقع هذا للصحابه ومن بعدهم من الائمة وقرق بين من ترك الاجتهاد فى النزلة مع حصول الاهلية لذلك وبين عدم حصول الاهلية فى البعض والثانية هي محل الخلاف لا الاولى (١) المسئلة الثانية اختلف الاصوليون فى جواز اجتهاد النبي ﷺ فيما لانص فيه وعدم جوازه وعلى جوازه اختلف أيضا هل وقع منه ام لا أما الجواز فقيه مذاهب * أحدها وبه قال الجمهور الجواز وصححه ابن الخاجب والسبكي والقرافى * والثانى المنع وبه قال بعض الشافعية والجبائى من المعتزلة وابنه * ولثالث له ذلك فى الاراء والحروب * والرابع الوقف وعزاء فى الحصول لا كثر المحققين وقال القاضي عياض لاختلاف أن له ذلك فى الامور الدنيوية كما بدر وتلقيح الخل وأن له الجوع فى ذلك الى قول غيره اه وقال القرافى كما فى الآيات البينات ان محل الخلاف فى الفتاوى وأن الاقضية يجوز فيها من غير نزاع ويرق بينهما بان القضاء غالبا يترتب على النزاع والخصومة والشارع نظر الى المبادرة الى فصل ذلك بقدر الامكان * واما الوقوع فقيه مذاهب * أحدها وهو مختار الأسدى وابن الخاجب وابن السبكي الوقوع * والثانى عدمه * ولثالث الوقف وصححه الغزالى (٢) حجة الجواز والوقوع قوله تعالى ما كان انبياء ان يكون له اسرى حتى يشخن فى الارض وقوله تعالى عفا الله عنكم لى اذنت لهم عوتب على استبقاء اسرى بدر با لفساد وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم فى التخلف عن غزوة تبوك ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحى فيكون عن اجتهاده * وقيل

لا دليل في الآيتين وليس فيهما عتاب بل اشتملتا على ما خص به ﷺ من بيان عظيم فضله من بين سائر الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم والمعنى ما كان لنى غيرك وقوله تريدون عرض الدنيا المعنى به من اراد ذلك من الصحابة تحريضا على تعظيم جانب الاجر والقوز بالشهادة * والثانية لا دليل فيها لوجوه * منها انه ﷺ كان مخيرا في الاذن وعدمه صرح بذلك غير واحد من الائمة فما ارتكب ﷺ الاعوجا قال الله تعالى فأذن لمن شئت منهم فلما أذن لهم اعله الله تعالى عالم يطلع عليه من سرهم انه لو لم ياذن لهم لتعدوا فكان ذلك من كرامته عند ربه تعالى * واستدل اصحاب هذا القول أيضا بقوله تعالى وشاورهم في الامر * وداود وسليمان اذ حكما في الحث * واستدلوا أيضا بما رواه الشيخان من انه ﷺ لما قال في تحريم مكة لا يعضد شجرها ولا يخنل خلاها فقل له العباس الا الاخير يارسول الله فاننا محتاجة لدوابنا ويوتنا فقال الا الاخير وهذا يدل على انه لما بين له الحاجة اليه أباحه للصلحة بالاجتهاد وكذلك لما أئندته المرأة لما قتل اخاها أمحمدا خبر ضيء كريمة * في قومها والفعل فحل محرق

ما كان ضررك لو نذت وربما * من التقي وهو المقيظ الحق فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعت شعرا قبل قتله ما قتلت وهذا يدل على الاجتهاد * وصح أن يكون لا دليل في الحديثين اذ يجوز أن يقرنهما نصوص نزلت فيهما أو تقاسمتها نصوص بأن يوصى اليه اذا كان كذا فافعل كذا وحينئذ هي بالوصى لا بالاجتهاد واستدلوا أيضا بما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ومثل هذا لا يستقيم الا بما عمل فيه بالرأى واستدلوا أيضا بما رواه أبو داود عن عبد الله بن رافع قال سمعت أم سلمة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أفضى بينكم برأى فيما لم يزل على فيه وحى وفي رواية لمسلم عن رافع بن خديج انما أنا بشار اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما أنا بشار وفي رواية لاجد وابن ماجة عن طلحة انما أنا بشار مثلكم وان الظن يخطئ رديب ولكن ما قلت قال الله تعالى فان أ كذب على الله تعالى وروى مالك وأبو داود والسنن عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انكم تختصمون الى ولى ولى بعضكم أن يكون الحق بحجته من بعض فاقضى له على ما نحو ما أسمع منه فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار اه * قلت هذان الحديثان صريحان في وقوع الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم فلا يمكن تأويلهما بوجه (١) وفي هذين الحديثين دلالة واضحة على ان ما يصدر من الائمة من التأسف على افتاء الناس برأيهم كما صدر من مالك رضي الله تعالى عنه وغيره لا يقدح في الرأى الصادر منهم لانه حيث صدر من لثبي صلى الله تعالى

عليه وسلم المعلوم بإجماع الامة انه لا يقرب على باطل كما يأتي قربا هذا الكلام كيف لا يصدر من ليس بمعلوما بالعصمة وقد صدر مثل ذلك من عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما وغيرهما من أعيان الصحابة فصداوره من الامة عليهم الرضوان ليس لكونهم غير مطلوبين به ولا مثابين عليه بل انما هو للتأسي بمن قبلهم من الصحابة رضوان الله عليهم وسيد البشر عليه الصلاة والسلام فلا يغتر الجاهل ويقول انهم خائفون من حقوق ذم لهم في الرأي ويتطرق الى ابطال الاجتهاد بذلك اهـ وقال السورى في الحديث الاخير تنبيه على الحالة البشرية وان البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الامور شيئا الا ان يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك فانه يجوز عليه في امور الاحكام ما يجوز على غيره وانه انما يحكم بين الناس بالظاهر والله يتولى السرائر فيحكم بالبينة أو باليمين مع امكان خلاف الظاهر وهذا نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس الى قوله وحسابهم على الله ولو شاء الله تعالى لاطلمه على باطن أمر الخصمين فحكم ببقين من غير حاجة الى شهادة أو يمين ولكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه والاقتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه أجرى عليه حكمهم من عدم الاطلاع على باطن الامور ليكون للامة اسوة به في ذلك وتطريبا لغوسهم من الانقياد للاحكام الظاهرة من غير نظر الى الباطن فان قيل هذا الحديث ظاهره انه قد يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم في الظاهر مخالف للباطن وقد اتفق الاصوليون على انه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقرب على خطأ في الاحكام فالجواب انه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الاصوليين لان مراد الاصوليين فيما حكم فيه باجتهاد فهو لا يجوز ان يقع فيه خطأ فيه خلاف اهـ الا كثيرون على جوزه منهم من منعه اهـ والذين جوزهوا قالوا لا يقرب على امضائه بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه وأما الذي في الحديث فانه اذا حكم بغير الاجتهاد كالبينة واليمين فهنا اذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به النكاف وهو وجوب العمل بشاهدين مثلا فان كان شاهدي زور أو نحو ذلك فانتقم منهما وأما الحكم فلاحالة في ذلك ولا عيب عليه بسببه بخلاف ما اذا أخطأ فان هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع وانه تعالى أعلم انتهى كلام السورى (قلت) وفيه أمور * أحدها جعله هذا الحديث ليس في شأن الاجتهاد وانه في أمرا لينة جعل لا دليل عليه بل المتعين انه في الاجتهاد لموافقة معناه للحديث السابق عن أبي داود وغيره المصرح فيه بالرأي * الامر الثاني قوله ان الاكثرين على جواز الخطأ عليه في الاجتهاد غير صواب لما تعلمه مما يأتي قربا بل الذي على هذا القول هو التقليل كما يأتي * الثالث تفرقه بين البينة والاجتهاد في ان الحكم بالبيننة حاكم بالشرع والحكم بالاجتهاد خطأ لم يكن حاكما بالشرع فيه نظر واضح لان الحكم اذا كان مكاهما به حاكم بالشرع لا شك ولذا كاله أجرة حالة الخطأ كما في الحديث الآتي ان شاء الله تعالى والى صلى الله تعالى عليه وسلم خطأه فيهما سواء لان الله تعالى لو شاء لاطلمه ما لوجي

على خطأ البينة وعلى خطأ الاجتهاد ولكن وقع ذلك للعلة التي قدمها هو ويدل عليها صريحا حديث وإنما أنسى لاسن (قلت) الظاهر في الجواب عن تعارض القاعدة الأصولية والحديثين هو ان هذين الحديثين دالان على قول الاقل من أهل الأصول القائل بجواز الخطأ عليه من غير ان يقر عليه بل ينبه عليه سريعا اذ دلالة في الحديثين على استمراره عليه والله تعالى أعلم اهـ واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بينما امرأتان معهما ابناهما اذ جاء النذيب فذهب بابن احدهما فقالت هذه لصاحبتها اذهب بابنك أنت وقالت الاخرى انا اذهب بابنك فتحا كتا الى داود عليه الصلاة والسلام ففضى به للكبرى فخرجتا على سليمان ابن داود عليهما الصلاة والسلام فاخبرناه فقال اتوني بالسكين أشقه بينكما فقالت الصغرى لا يرحل الله هو ابنا ففضى به للصغرى فقال أبو هريرة والله ان سمعت بالسكين الا يومئذما كنا نقول الامدية اهـ قال النووي استدلل سليمان بشفقة الصغرى على انها أمه وأما الكبرى فما كرهت ذلك بل أرادته لتشاركها صاحبها في المصيبة بفقد ولدها قال العلماء يحتمل ان داود عليه السلام قضى به للكبرى لشبهه رآه فيها أو انه كان في شريعته التزجيج بالكبر أولكوه كان في يدها وكان ذلك مرجعا في شريعته وأما سليمان عليه السلام فاخذ بطريق من الحيلة والملاطفة الى معرفة باطن القضية فأومعها انه يريد قطعه ليعرف من يشق عليها قطعه فتكون هي أمه فلما أرادت الكبرى قطعه عرف انها ليست أمه ولما قالت الصغرى ما قالت عرف انها أمه ولم يكن مراده ان يقطعه حقيقة ولكن أراد اختبار شفقتها لتمييزه الام فلما تجزئت بما ذكرت عرفها ولعله استقر الكبرى فأقرت بعد ذلك به للصغرى فحكم للصغرى بالافرار لاجتماع الشفقة المذكورة قال العلماء ومثل هذا يفعله الحكم ليتوصلوا به الى حقيقة الصواب بحيث لو انفرد ذلك لم يتعلق به حكم فان قيل كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القضية الواحدة وقض حكمه والمجتهد لا ينقض حكم المجتهد فالجواب من أوجه مذكورة * أحدها ان داود لم يكن جزم بالحكم * والثاني ان يكون ذلك فتوى من داود لاحكاما * والثالث لعله كان في شرعهم فسخ الحكم اذا رفعه الخصم الى حاكم آخر يرى خلافه * والرابع ان سليمان فصل ذلك حيلة الى اظهار الحق وظهور الصدق فلما أقربت به الكبرى عمل باقرارها وان كان بعد الحكم كما اذا اعترف المحكوم له بعد الحكم ان الحق خصمه انتهى (قلت) وجه الدلالة من الحديث واضح لان داود لو كان الحكم الصادر منه يوجب ماسخ لسليمان عليهما الصلاة والسلام للتعرض له واذا لم يعلم بانه وحى كان على داود عليه الصلاة والسلام ان يعلم به وأما سليمان عليه الصلاة والسلام فكأن أمره اجتهادا مستندا فيه للقرينة واضح وإنما كان اجتهادها حجة على جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم لكونه لا يختص عن الانبياء بشيء الا بما ورد فيه نص على انه خاص به ولو كان شرع من قبلنا شرعنا ما لم ندرنا منع كما هو أحد أقوال في المسئلة ولاجل هذا احتج العلماء الى الاجوبة المتقدمة عن فعل

التبيين عليهما الصلاة والسلام اه (تنبيه) قولها في الحديث السابق لا يرجحك الله الاحسن عند البغاء فيه (١) الوصل وهو الاتيان بالواو لان الفصل يوهم الدعاء عليه والمقصود الدعاء له لاعليه ويرى ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه مر برجل في بده ثوب فقال له أتبيع هذا الثوب فقال لا يرجحك الله فقال له الصديق قد قومت للسنتكم لو تستقيمون لا تقبل هكذا وقل ورجحك الله هو هذا قال صاحب بن عباد هذه لواو احسن من واوات الاصداغ في خدود المرد الملاح ولاجل كونه هو الاثني بالفصاحة كان الرابح عند العلماء في قوله عليه الصلاة والسلام اذارأيتم الرجل يبيع ويشترى في المسجد فقولوا لا أريج الله تجارتك واذا رأيتم الرجل ينشد ضالته في المسجد فقولوا لا ردّها الله عليك الدعاء عليه لا الدعاء له ولذلك ترك الواو وانما كان الرابح الدعاء عليه لاسرين * أحدهما ان فصاحة الشارع نأى ترك الافصح الا لقصد الدعاء * والثاني هو ان فاعل هذا المسجد متركب لمكروه ومتركب المكروه يستحق اللوم لا الدعاء له وقيل انه دعاء له وهو غير ظاهر لما في ترك الواو في نحو هذا لا يصح عند اللغاة الا بسكتة بعد لا انتهى واستدلوا أيضا بان الاجتهاد أكثر نوابا من المشقة وقال صلى الله عليه وسلم أفضل العبادات اجزها وقال أيضا ثوابك على قدر نصلك وقال والاكثر نوابا أولى وعلو درجته صلى الله تعالى عليه وسلم يقتضى ان لا يسقط عنه تحصيل المزيد للثواب ولثلا يكون أحد مختصا بفضيلة ليست له * وأجيب عن هذا باننا لانسلم ان علو درجته يقتضى عدم سقوطه بل يقتضى سقوطه اذ الشيء قد يسقط لدرجة أعلى ولا يكون فيه نقص لاجره ولا يكون غيره مختصا بفضيلة ليست له وذلك كمن يحرم ثواب الشهادة لكونه حاكما وثواب التقليد لكونه مجتهدا وثواب القضاء لكونه اما ما انتهى (٢) واستدل القائلون بعدم الجواز بقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وهو ظاهر في العموم واذا كان ما ينطق به عن وحى اتقى الاجتهاد والجواب عن ذلك هو ان اظاهرا المراد بالآية ربما كانوا يقولونه في القرآن انه افتراء فيخص بمالغته ويتقى للعموم (قلت) هذا لا ينهض لان العبرة عند أهل الأصول بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب اه * ثم قلوا في رده أيضا ولئن سلمنا عمومها فلا نسلم ان ذلك ينفي الاجتهاد لانه اذا كان متعبدا بالاجتهاد بالوحى لم يكن نطقا عن الهوى بل كان قولاً بالوحى وقالوا ثانيا لو جاز له الاجتهاد لجازت مخالفته واللازم باطل بالاجماع بيان الملازمة هو انما قاله حيث قد من أحكام الاجتهاد وجواز المخالفة من لوازم أحكام الاجتهاد اذ لا قطع بانه حكم الله تعالى لاحتمال الاصابة والخطأ والجواب منع لزومه لاحكام الاجتهاد مطلقا اذ لم يقترن بها القاطع كاجتهاد يكون عنه اجماع فان اقترا ان الاجماع به يخرج من ان تجوز مخالفته فكذلك اجتهاد لرسول صلى الله عليه وسلم قد اقترن به قوله وهو قاطع وقالوا ثالثا لو كان متعبدا بالاجتهاد لما تأخر في جواب سؤال بل يجتهد ويجيب لوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم واللازم باطل لانه تأخر (١) على الوصل الجاني لدفع الابهام (٢) حجة القائلين بعدم الجواز

في جواب كثير من المسائل والجواب عن هذا اننا لنسلم الملازمة فانه ربما تاخر لجواز الوسى الذي
 عدمه شرط في الاجتهاد لانه انما يفيد فيها لانص فيه فلا بد من تحقق عدم النص بعدم الوسى وايمنا
 فر بما تاخر الاجتهاد فان استفرغ الوسم يستدعي زمانا وقالوا رباعا لو كان قادرا على اليقين في
 الحكم بالوسى لم يجزله الاجتهاد لانه لا يفيد الاطنا والقادر على اليقين يحرم عليه الظن والجواب
 اما لانسلم انه قادر على اليقين فانه لا يعلم الحكم الا بازال الوسى عليه وهو غير مقدوره نعم هو قادر
 عليه بعد الوسى وحيث لا يجزله الاجتهاد اتفاقا وذلك كحكمه بالشهادة مع انها لا تفيد الا الظن
 فلا يقال تمكنه معرفة الحكم يقينا بالوسى فيحرم الظن (١) وحجة القول القائل بالفرق بين
 للحروب فيجوز أن الحروب أمرها على الفور لعظم المفسدة في التأخير من جهة استيلاء العدو
 فيفوز اليه وقصة معاذ تدل عليه والاحكام يجوز فيها التراخي فلا يجتهد فيها والجواب ان المفسدة
 تندفع بتقدم نصوص في مثل هذه فيقال له اذا وقع كذا فافعل كذا والاجتهاد حينئذ ويظهر
 من تعارض هذه المدارك حجة الوقت ﴿ تنبيه ﴾ اذا قاس النبي صلى الله عليه وسلم فرعا
 على أصل فقال الغزالي يصح القياس على ذلك الفرع وهو كالثابت بالنص * وخالفه الايبارى
 وقال انه بمنزلة الفرع الثابت فيه الحكم من المجتهد * وعليه فن يقيس على الفرع يقيس عليه
 ومن لا فلا انتهى (٢) (المسئلة الثالثة) هي أن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد فالصواب
 أنه لا يخطئ تنزيها للنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد على ما هو الحق والخيار ومذهب المحققين
 * ونقل الأمدى عن جماعة جواز مقابله وهو قول مستبشع الآن قاله يقول لا يقر عليه بل
 ينبه عليه سرى (قلت) يمكن أن يستدل لهذا القول بالحدِيثين المتقدمين في جواز وقوع
 الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وقد مر التنبيه على ذلك فراجع ان شئت * ومحل الخلاف اذا
 قلنا ان المصيب واحد أو اذا قلنا ان كل مجتهد مصيب فلا خلاف في ذلك * والصواب امتناع الخطأ على
 غيره من الانبياء اما مطلقا وامان غير تنبيه عليه سرى اخلافا لما وردى وابن أبي هريرة في تجويزهم
 الخطأ عليهم دونه من غير تنبيه عليه ورد بانه قص لا يلىق بمنصب النبوة (٣) (المسئلة الرابعة) في
 جواز الاجتهاد من غيره في عصره عليه الصلاة والسلام * فذهب الأكثر إلى أن جوازه عقلا
 والاقول ان امتناعه * ثم اختلف المجوزون * ففهم من جوز للقضاة في غيبته ولم يجوزه
 مطلقا * ومنهم من جوز مطلقا اذا لم يوجد منه منع * ومنهم من اشترط الاذن الخاص
 في ذلك * ومنهم من نزل السكوت عن المنع منه مع العلم بوقوعه منزلة الاذن الصريح * وحكى
 أبو منصور الاجماع على جوازه للغائب * وقال في الحصول انه جائز بلا شك فيه * وهل المراد
 بالغبية الغيبة عن مجلسه عليه السلام * أو عن البلد الذي هو فيه * أو إلى مسافة القصص فما
 (١) حجة القول بالفرق (٢) المسئلة الثالثة في اجتهاده عليه الصلاة والسلام هل يخطئ أم لا
 (٣) الرابعة في جواز الاجتهاد من غيره في عصره حجة الجواز والوقوع

فوقها * أو الى مسافة يشق معها الارتحال الى السؤال عن النص كل ذلك محتمل ولم أرفيه
نصا وهذا الخلاف في الجواز وفي الوقوع * أربعة مذاهب * أولها وقع في حضوره وغيبته وهو
الصحيح * وقيل لم يقع أصلا والمشهور أنه مذهب أبي علي وأبي هاشم * والثالث الوقف
في الوقوع مطلقا ونسبه الآمدي الى أبي علي الجبائي * ورابعها الوقف فيمن حضر دون من
غاب وهو مذهب القاضي عبد الجبار * والأحاديث الواردة في جوازه ووقوعه كثيرة جدا يفيد
مجموعها للتواتر المعنوي المفيد للقطع والاستحالة في الجواز والوقوع إذا لمضاد لاجتهادهم نفس النص
لا مكانه * (١) فمن الأحاديث الواردة في وقوعه بحضرة تمارواه البخاري عن أبي قتادة الأنصاري
أنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت لاسلمين جولة
قال فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين فاستدبرته حتى أتته من ورائه فضر بته
على حبل عانقه ضربة قطعت الذراع قال وأقبل على فضتي ضمة وجدت منها ريع الموت
فأدركه الموت فإرساني فلهجت عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس قال أمر الله عز وجل
ثم إن الناس قد رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه بيته فله سلبه قال
أبو قتادة فقلت فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال النبي ﷺ مثل ذلك فقلت فقلت من يشهد
لي الى المرة الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة خابرتي فقال رجل من
القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فإرضه مني فقال أبو بكر لاها الله إلا بمدى اسد
من اسدانه بقاتل عن النور عن رسوله فإعطيك سلبه قال رسول الله ﷺ صدق فأعطه قال أبو قتادة
فأعطانيه الخ الحديث ومعنى تصديقه لا بى بكر تصويبه للحكم الصادر منه بحضرة عليه الصلاة والسلام
ومعنى لاها الله هذا إطاء مكان الواو ومعناه لا والله لا يكون ذا وفي رواية لاها الله إذا لا يعمد *
ومنها ما رواه البخاري من تحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة خضع بقتلهم وسبى ذرارهم فقال
صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم من فوق سبع أرقعة والرقيع السماء * والرواية المشهورة
حكمت بحكم الله ور بما قال بحكم الملك * وهذا حكم من سعد رضي الله عنه بإمره صلى الله تعالى
عليه وسلم وأخبرانه مصيب في حكمه بالاجتهاد * ومنها ما أخرجه البخاري أيضا من قوله صلى
الله تعالى عليه وسلم لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فصلى بعضهم في الطريق حين دخل عليه
الوقت وبعضهم في بني قريظة فظفر بعضهم الى أن مراده عليه الصلاة والسلام للسرعة والحاجة في تأخير
الوقت وبعضهم راعى اللفظ ولم يعنف واحدا منهم * ومنها ما أخرجه مسلم وأحمد عن أبي هريرة قال أتيت
لنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأعطاني نعليه وقال اذهب بنعلي هاتين فمن لقيته من وراء الحائط
يشهد أن لا اله الا الله مستقيما بها فلبه فيشره بالجنة فكان أول من لقيته عمر فقال ما هاتان التعلان
يا أبا هريرة فقلت هاتان نمل رسول الله ﷺ بعثنى بهما لمن لقيته يشهد أن لا اله الا الله مستقيما
بها فلبه بشرته بالجنة فضر بيسه بين ثديي فخررت لاسني فقال ارجع يا أبا هريرة فرجعت الى

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجهت بالبكاء وركبني عمر واذا هو على اثرى فقلت لقيت
عمر وأخبرته بالذي بعثتني به فضرب بين يدي ضرب بقهر رت لاسني وقال ارجع فقال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم يا عمر ما حالك على ما صنعت فقال يا رسول الله أبعث أباه مرة بنعليك من لقي شهيد
أن لاله الا الله مستيقنا بها قلبه بشره بالجنة قال نعم قال فلا تغل فاني أخاف أن يتكل الناس عليا فخلهم
يعملون فقال صلى الله عليه وسلم فخلهم فأقرار صلى الله عليه وسلم لعمر دليل على تصويب رأيه واجتهاده
اذ لا يقر على باطل * ومنها ما أخرجه أبو داود في باب الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى
فيه المكتوبة عن أبي هريرة قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كان معه رجل
قد شهد التكبير الأولى من الصلاة فصرى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقام
الرجل الذي أدرك معه التكبير الأولى يشفع فذهب عمر اليه فاخذ بمنكبيه فبهز ثم قال اجلس
فانه لم يهلك أهل الكتاب الا أنه لم يكن بين صلاتهم فصل فرفع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
بصره وقال أصاب الله بك يا ابن الخطاب * ومنها ما أخرجه الاسماعيلي في معجمه كاللجب
الطبري عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يكره في السماء ان يخطى * أبو
بكر في الارض وعن معاذ ان النبي لما بعث الى اليمن استشار ناسا من أصحابه فيهم أبو بكر وعمر
وعثمان وعلي وطلحوا زبير وأسيد بن حضير فقال أبو بكر لولا انك استشرت ناسا تكلمنا فقال للنبي
صلى الله تعالى عليه وسلم اني فيما لم يوح الي كاحدكم فتكلم القوم فتكلم كل انسان برأيه قال ما ترى يا معاذ قال
أرى ما قال أبو بكر فقال ان الله تعالى يكره من فوق سماءه ان يخطى * أبو بكر او ان يخطى * أبا بكر
* قلت في هذا الحديث الدلالة الصريحة على وقوع الاجتهاد منه صلى الله تعالى عليه وسلم *
ومنها ما في البخاري عن ابن عمر من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة
لا يسقط ورقها وانها مثل المؤمن خبوني ما هي الخ فأنما سألهم مع علمه بها ليجتهدوا فيها
فيعلم المصيب من الخطي * ومنها ما رواه البخاري عن عائشة دخل على قاتب والنبي ﷺ
شاهدوا سلمة بن زيد وأبو زيد بن حارثة مضطجعا فقال ان هذا الاقدام بعضهما من بعض
قالت فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه فقد سر الى صلى الله تعالى عليه وسلم حتى
برقت اسارير وجهته من صحة هذا القياس وموافقته لا شرع وكان زيدا يبيض وابنه اسامة اسود
فالخلق هذا القاتن للفرع بنظيره واصله والي وصف السواد والبياض الذي لا تأثير له في الحكم
* ومنها ما رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب عن بريدة قال خرج النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم في بعض مغازيه فلما انصرف جاءت جارية سوداء فقالت يا رسول الله اني
كنت ندرت ان ردك الله صالحا ان اضرب بين يديك بالدف وأنتفي فقال لها رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ان كنت ندرت فاضربي والا فلا فماتت تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب
ثم دخل على وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب ثم دخل عمر فالت الدف تحت استهائم فعدت

عليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الشيطان ليخاف منك يا عمر اني كنت جالساً وهي تضرب ثم دخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب ثم دخلت أنت يا عمر ألفت الدف * وهذا الحديث لم يقع فيه اجتهاد صريح ولكن لما ألفت المرأة الدف خوفاً من عمر وأقر النبي صلى الله عليه وسلم فعلها خوفاً من عمر صار ذلك كالصريح في ان عمر لو وجدها فاعالة زجرها وان زجره لها صواب مع أنه يحضرته وهو اجتهاد منه * ومنها ما رواه الترمذي أيضاً وقال هذا حديث حسن صحيح غريب عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا فسمعنا لغطا وهو صوت صبيان فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا حبشية تزفن والصبيان حولها فقال يا عائشة تعالى فانظري فجئت فوضعت لحي على منكب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجعلت أنظر اليها ما بين المنكب الى راس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أما شبيت فجعلت أقول لا لا نظر منزلتني عنده اذ طلع عمر فارض الناس عنها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اني لا نظرنى شياطين ولا انس والجن قد فر وامن عمر قالت فرجعت اه * ومن ذلك موافقات عمر رضي الله تعالى عنه الكثيرة * فمنها ما رواه الشيخان عن أنس وابن عمر ان عمر قال وافقتني ربي في ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخذا من مقام ابراهيم صلى الله تعالى عليه وسلم فنزلت آية الحجاب * واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة فقلت عسى ربه ان يطلعكن أن يبده أز واجاخير امه كن فنزل كذلك الى آخر موافقات عمر الكثيرة التي حصها بعض العلماء بالتأليف وبعضهم انها الى خمسة عشر * وأخرج أحمد وأبو حاتم والترمذي وصححه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه وفي رواية ان الله جعل الحق على قلب عمر ولسان عمر فهذا دليل على أنه يجتهد مصيب في اجتهاده اذ لا معنى اجعل الحق على لسان عمر وقلبه الا بالاجتهاد اذ لا سبيل للوحى لم يبق الا الاجتهاد * وأخرج الشيخان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقد كان فيمن قبلكم من الامم محدثون فان يكن في امتي أحد فانه عمر قال التور بشئ المحدث في كلامهم هو الرجل الصادق الظن وهو في الحقيقة من التي في روعه شئ من قبل الملاء الاعلى فيكون كالذي حدث فدل الحديث على أن عمر له اجتهاد وأنه مجتهد فيه ومما وقع فيه اجتهاد الصحابة في زمنه في غيبتهم عنه (١) وهو حجة القول القائل بجوازه ووقوعه في غيبتهم ما روى البخاري بعضه معلقا ورواه بتمامه موصولا أبو داود والحاكم عن عمرو بن العاص قال احتلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشفقت أن اغتسل فاهلك فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالتي تمنعني من الاغتسال وقلت اني سمعت الله تعالى

يقول ولا تقولوا أنفسكم ان الله كان بكم رحما فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا
 وفي رواية ولم يعنفه على اجتتهاده فكان ذلك تقريرا منه له على اجتتهاده * ومن ذلك حديث
 العجابين الذين خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فصليا ثم وجدا الماء في
 الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر فموبهما وقال للذي لم يعد أصبت السنة وأجزأتك
 صلاتك وقال للآخر لك الاجر مرتان رواه ابو داود والنسائي والدارمي عن أبي سعيد
 الخدري مرفوعا من طريق عبد الله بن نافع ورواه ابو داود والنسائي من غير طريق عبد الله
 ابن نافع عن عطاء بن ياسر مرسلا * ومن ذلك أيضا ما رواه الترمذي وابو داود وابن
 ماجه عن علي بن أبي طالب قال بعثني رسول الله ﷺ الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله
 ترسلني وأنا حديث السن ولا علمي بالقضاء فقال ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك اذا
 تقاضى إليك رجلان فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فانه احق أن يتبين لك القضاء
 قال فما شككت في قضاء بعد * قال في المرافعة ولا شك انه رضى الله عنه حين بعثه
 قاضيا على اليمن كان علما بالكتاب والسنة لمعاذ رضى الله عنه وقوله وأنا حديث السن اعتذار
 من استعمال الفكر واجتهاد الرأي من قلة تجاربه ولذلك اجابه بقوله سيهدي قلبك أى
 يرشدك الى طريق استنباط القاس بالرأى الذى عمله قلبك فيشرح صدرك ويثبت لسانك
 فلا تقضى الا بالحق * ومن ذلك ما رواه احمد بن حنبل في المتابع عن زيد بن أرقم قال أتى
 على في اليمن بثلاثة نفر وقعوا على جارية في طهر واحد فوالت ولدا فادعوه فقال على لاحدهم
 قطيب به نفسا لهذا قال لا قال اراكم شركاء مقضا كسين افي مفرع بينكم فن اجابته القرعة اغرمته
 ثلثي القيمة والزمته الولد فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال ما أجدهم بها الاما قال على * وفيه
 في المساقب أيضا عن جيل بن عبد الله بن يزيد الدثني قال ذكر عند النبي ﷺ قضاء قضى به
 على فأعجبه وقال الحمد لله الذى جعل فينا الحكمة اهل البيت * وفيه في المساقب أيضا عن
 ابن أبي طالب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ بعثه الى اليمن فوجد أربعة وقعوا في حفرة
 حفر ليصطاد فيها الاسد سقط اول رجل بالآخر وتعلق الآخر بالآخر حتى تساقط أربعة
 فجرسهم الاسد وماتوا من جراحتهم فتنازع اولياؤهم حتى كادوا يقتتلون فقال على انا أقضى بينكم
 فان رضيتم فهو القضاء والاحجزت بعضكم عن بعض حتى تأتوا رسول الله ﷺ ليقتضى بينكم
 اجمعون القبائل الذين حفروا البر ربع الدية وثمنها ونصفها ودية كاملة فللول ربع الدية لانه
 أهلك من فوقه وللذى يليه ثلثا لانه أهلك من فوقه وللثالث النصف لانه أهلك من فوقه والرابع
 الدية كاملة فابوا أن يرضوا فاتوا رسول الله ﷺ فلقوه عند مقام ابراهيم فقصوا عليه القصة
 فقال انا أقضى بينكم واحتج ببردة فقال رجل من القوم ان عليا قضى بيننا فلما قصوا عليه
 القصة اجازه * ومن ذلك ما رواه ابو داود والترمذي والدارمي عن معاذ بن جبل أن رسول

الله ﷻ لما أراد أن يبعثه إلى الجن قال له كيف تفضي إذا عرض لك قضاء قال أفضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسول الله ﷺ قال فان لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله قال أجتهد برأى ولا آلو فضر برسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه رسول الله اهـ وهـ تكلم الجوز فأتى في هذا الحديث وقال انه باطل رواه جماعة عن شعبة وسألت من لقينته من أهل العلم بالمثل عنه فلم أجد له طريقاً غير هذا والحرث بن عمرو هذا مجهول وأصحاب معاذ من أهل حصن لا يعرفون لأن الحديث رواه شعبة عن أبي عون عن الحرث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حصن أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله الخ ومثل هذا الاسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة *
فان قيل ان الفقهاء فاطبة أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه قيل هذا طريقه واختلف فلهذا فيه السلف فان أظهرها طريقاً غيرها فما ثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم وهذا مما لا يمكنهم انتهى *
نأمل قوله واختلف فلهذا فيه السلف فانه كلام ساقط جداً فكيف يمكن اجتماع السلف واختلف على باطل حتى يكون هو الراد عليهم فلم لا يقل انهم ما جتمعوا عليه الا الصحة معناه كما مر في الاحاديث الكثيرة وقد اشتهر عند المحدثين أن لا معنى لظعن الراوي بعد الحكم بان الحديث صحيح سواء كان مرفوعاً او موقوفاً * وقد تكلم عليه ابن القيم في اعلام الموقعين عن رب العالمين بما فيه كفاية فقال هذا الحديث وان كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان لا بدى حدث به الحرث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لانه واحد منهم وهذا ابلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمى كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمثل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح لى أصحابه من أفضل المسلمين وخيارهم لا يشك احد من أهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة الحديث اذا رأيت شعبة في اسناد حديث فاشدد يدك عليه وقال ادريس ما جعلت بينك وبين الرجال مثل شعبة وسفيان وقال أيضاً شعبة قبان المحدثين والقبان كشداد القسطاس والامين وقال ابن حبان هو أول من فتن في العراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين وصار علمه لا يقتدى به وتبعه عليه أهل العراق الى آخر ما قيل في أسانيده فكيف يقال ان حديثاً رواه واه (قلت) الحرث بن عمرو الراوى ذكره ابن حبان في الثقات والعبارة في التجريح بالاتفاق واما نفس الجرح فقل أن يسلم منه راو ولولاه زهرى ومالك قال أبو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن هاذ وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة وله شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود يزيد بن ثابت وابن عباس وقد أخرجهما البيهقي في سنه عقب تخرجه لهذا الحديث تقوية له كذا في مرقاة المصدوع على أن أهل العلم قد نقلوه

ذلك مما ادلت عليه قطعية فالخالف فيها آثم مخطئ وأما القسئية فالقطعيات منها وجوب الصلوات الخمس والزكاة والحج والصوم وتحريم الزنا والقتل والسرقة والشرب وكل ما علم قطعا من دين الله تعالى فالخفى فيها واحد وبخالف آثم * فان انكر ما علم ضرورة من مقصود الشارع لتحريم الخمر والسرقة ووجوب الصلوات والصوم فكافر وبأنى ان شاء الله تعالى استيفاء الكلام على هذه المسئلة في آخر مسئلة من الاجماع * وان علم بطريقه للنظر لحجية الاجتماع والقياس وخبر الواحد وللقهيات المعلومة بالاجماع فآثم مخطئ * لا كافر * وقال الجاحظ وهو عمرو بن بحر والعنبري وهو عبد الله بن حسن لا يأثم المجتهد في العقليات المخطئ فيها للاجتهاد * فقل عند هذا ذلك مطلقا من غير تقييد بالاسلام وقيل ان كان مسلما وذلك الاثني عنهما والمراد بالاسلام هنا من ينتمى الى الملة ويكون من أهل القبلة * وهذا التقييد هو الحق والافكيف يتصور من المسلم الخلاف في خطأ اليهود والنصارى * وزاد العنبري على نفي الاثم أن كل مجتهد في العقليات مصيب وليس المراد عنده بالاصابة وقوع معتقد كل مجتهد في نفس الامر حتى يلزم على قوله اجتماع القدم والحدوث فيما اذا أدرك واحد قدم العالم وآخر حدوثه لان هذا جنون محض لا يتصور في العقل ولان نفي الاثم فقط فان ذلك مذهب الجاحظ فلا زيادة بل اراد ان ما يؤدى اليه اجتهاده فهو حكم الله في حقه سواء وافق ما في نفس الاسرام لا * والظاهر انما المراد اصول الديانات التي تختلف فيها أهل القبلة ويرجع المخالفون فيها الى آيات وآثار محتملة للتأويل كالرواية وخلق الافعال فاما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والنصارى والمجوس فانه في هذا الموضوع يقطع على أن الحق انما هو ما يتوله أهل الاسلام * قال ابن السمعاني فينبغي أن يكون التأويل المذهب العنبري على هذا الوجه لانا لا نظن أن احدا من هذه الامة الا وهو يقطع بتضليل اليهود والنصارى والمجوس * ولذلك حكى ابن قتيبة عن العنبري أنه سئل عن أهل القدر والاجبار فقال كل مصيب فهو ذاك عظموا الله وهؤلاء زهوا الديانات قال يهود والنصارى والمجوس على صواب على ما زعمهم وهذا القول هو ما ذكره الفاضل أبو بكر رحمه الله تعالى في التقريب انه المشهور عنه (١) حجة الجاحظ والعنبري هي ان المجتهد في أصول الدين اذا بذل جهده فقد فئت قدرته فتسكفه بعد ذلك بما زاد على ذلك تكليفه لا يطاق وهو منفي في الشريعة وان قلنا بجواز قوله تعالى لا يكلم الله نفسا الا وسعها * (٢) حجة الجمهور هي ان اصول الديانات مهمة عظيمة فلذلك شرع الله تعالى فيها الاكراه دون غيرها فيكره على الاسلام بالسيف والقتل والقتال واخذ الاموال والقرارى وذلك اعظم الاكراه واذا حصل الايمان في هذه الحالة اعتبر في ظاهر الشرع وغيره لو وقع بهذه الاسباب لم يعتبر ولذلك لم يعذر الله بالجهل في أحوال الدين اجابا ولو شرب الخمر ينظم محلا لا واطوى * امرأة ظننها امرا أنه عنى بالجهل وكذلك جعل النظر الاول واجبا مع الجهل (١) حجة الجاحظ والعنبري على أن المخطئ في العقليات غير آثم (٢) حجة الجمهور على أن المخطئ في العقليات

بالموجب وذلك تكليف ع. لا يطابق فكذلك اذا حصل الكفر مع بذل الجهد يؤخذ الله تعالى به ولا ينفعه بذل جهده لعظم خطر الباب وجلالة رتبته وظواهر النصوص تقتضي أن من لم يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا فإن له نارجهم خالدافيهاء وقياس الخصم الاصول على الفروع غلط لعظم التفاوت بينهما وأيضا للحجة لنا على نفي ما ذهب اليه الجاحظ والعنبري اجماع المسلمين قبل ظهور مخالفتهم على قتل الكفار وقتالهم وعلى انهم من أهل النار يدعونهم بذلك الى النجاة ولا يفرقون بين معاند ومجتهد بل يقطعون بانهم لا يعاندون الحق بعد ظهوره لهم بل يعتقدون دينهم الباطل عن نظروا اجتهد واستدلوا بان تكليفهم بنقيض اجتهادهم تكليف بما لا يطابق مردود ما لا نسلم ان نقيض اعتقادهم غير مقدور بل ذلك امتناع بشرط المحمول أى ماداموا معتقدين لذلك يمتنع ان يعتقدوا خلافه وذلك لا يوجب كون الفعل ممتعلا عنهم غير مقدور لهم فان الممتنع الذى لا يجوز التكليف به مالا يتأتى عادة كالطيران وحل الجبال وأما ما كفوهوم به فهو الاسلام وهو متأمت منهم ومعتاد حصوله من غيرهم ومثله لا يكون مستحيلا (قلت لكن هذه) انما هي على القول بان العنبري والجاحظ أرادا ما يشمل عموم الكفار كاسر واماعلى انهما أرادا أهل الملة بالخصوص فالاجماع غير وارد عليهما الاستدلال به والوارد عليهما هو كون هذا ليس من التكليف بالمحال فتأمل اهـ (١) المسئلة السادسة الاجتهاد في غير العقليات ولا يتخلوا ما أن يكون ذلك مما لا قاطع فيه أو مما فيه قاطع (أما الاول) وهو ما لا قاطع فيه فاختلف هل كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد فذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني من المالكية وأبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية وابن سريج من الشافعية وعزاه القهري لجمهور المتكلمين وهو الذى نقل ابن رشد ان كل مجتهد في المسئلة مصيب وأهل هذا المذهب يقال لهم المصوبة هم قال الاولان حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد فما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله تعالى في حقه وحق من قلده ومعنى ذلك هو ان الله سبحانه وتعالى لم يحكم في شيء من المسائل التي لا قاطع فيها بشيء معين بل بما يظنه المجتهد فيختلف الحكم باختلاف مظهر المجتهدين فاذا ظن واحد منهم حرمه شيء وظن واحد آخر حل ذلك الشيء بعينه حكم الله في حق الاول وحق مقلديه هو حرمه ذلك الشيء وفي حق الثاني وحق مقلديه حله وليس في ذلك اجتماع الحل والحرمه في شيء واحد لان من تعلق به أحدهما غير من تعلق به الآخر وتبعية الحكم لظن المجتهد لا ينافي قول الأشعري وغيره بقدم الحكم لان التبعية باعتبار تعلقه بالتنجيزى لا باعتبار ذاته والقديم هو ذات الحكم لا تعلقه على ان الذى عليه ابن السبكي هو ان ذات الحكم حادث لانه عند خطاب الله المتعلق بالتعليقين للتنجيزى والمعنوى فالتنجيزى جزء مفهومه وهو حادث فيكون المجموع حادثا لان المركب من الحادث لا يكون الاحداثا اهـ (وقال الباقلاني) في المسئلة شيء لو حكم الله تعالى فيها على اثنين

لكان بذلك الشيء والافقدهم ولا بد لكن على الابهام بان جعل حكمه ما يظنه المجتهد ومعنى هذا الكلام هو انه من مسئلة الاول ما مناسبة خاصة ببعض الاحكام بعينه بحيث انه لو اراد الله الحكم على التعيين لكان بذلك البعض بعينه وتسمى هذه المقالة بالاشبه والمناسبة تكون لكونه راجحا في درء المفسدة أو جلب المصلحة والشريعة تعتمد على هذا القول حكم بالفرض والتقدير لا بالتحقيق (و بيان ذلك) كما في شرح المحصول للقرافي انا قطع في زمانها هذا أن لا نبي لله تعالى ظاهر في الارض لاخبار الله تعالى بذلك ومع ذلك نقول لو اراد الله أن يبعث نبيا لكان فلانا ونشير الى من نعتقه غير زماننا والمراد ان الاولين قالوا بمجرد التبعية لظن المجتهد من غير أن يكون هناك ما لو حكم الله لكان به والثلاثة زادوا على التبعية لظن المجتهد ان هناك ما لو حكم الله لكان به فقد صرح السبكي في شرح المنهاج بان حكم الله تعالى عند الثلاثة أيضا تابع لظن المجتهد خلافا لقول السعد للقاتل انها لا تقول ان حكم الله تعالى تابع لظن المجتهد (و بيان ذلك) انهم لو لم يقولوا بذلك لكانوا قائلين بان المصيب واحد وان الله تعالى حكما معينا قبل الاجتهاد كما قاله الجمهور ولم يصح قولهم هناك ما لو حكم الله لكان به فان ذلك لا يعقل على تقدير ان الله حكما معينا قبل الاجتهاد وانما يعقل تقدير ان لاحكم معينا قبل الاجتهاد فتعين ان المراد عندهم هو ما مر به ذهب شريعة من المصوبة الى ان الله في الواقعة حكما واحدا يتوجه اليه الطلب اذ لا بد للطلب من مطلوب لكن لم يكلف المجتهد اصابت به فذلك كان مصيبا وان لم يصبه اذ المعنى بالمصيب انه أدى ما كلف به كذا ذكر الامام والغزالي اه * ولاجل قول الثلاثة ان هناك حكما للوعين الله تعالى الحكم لكان به قالوا فيمن اجتهد ولم يصادف ذلك الشيء انه مصيب في اجتهاده محطى في الحكم وبعبارة أخرى انه مصيب ابتداء محطى انتهاء فهو محطى * حكما وانتهاه مصيب اجتهادا أي لانه بذل وسعه واللازم في الاجتهاد ليس الا بذل الوسع لانه لا مقدور وأخطأ حكما لانه لم يصادف الشيء الذي لو حكم الله تعالى لكان به وقولنا مصيب ابتداء لانه بذل وسعه على الوجه المعتبر وهو انما يبرأ ببذل وسعه ثم تارة يؤديه الى المطلوب وتارة لا يؤديه والمراد بابتداء اجتهادا وبانتهاه حكما فالاولان مترادفان والاخيران كذلك وقولنا لم يصب انتهاء لان اجتهاده لم ينته به الى مصادفة ذلك الشيء * والخطأ في الحكم عند الثلاثة غير الخطأ فيه عند الجمهور لان الخطأ عند الثلاثة معناه عدم مصادفة ما لو حكم الله لكان به وان لم يحكم به فقد محطنا لعدم اصابت ما له المناسبة الخاصة وان لم يحكم به والخطأ عند الجمهور معناه عدم مصادفة ما حكم الله به بعينه في نفس الامر * وذهب الجمهور من الشافعية وغيرهم الى ان المصيب فيها واحد وهو الاصح من مذهب مالك بل قال القهري ان التصويب للكل والخطئة للبعض منقولان عن الائمة الاربعة وأهل هذا القول يقال لهم المخطئة بتشديد الطاء * فالحاصل ان الجمهور والصحيح على ان المصيب واحد وان الله تعالى في الواقعة حكما معينا قبل الاجتهاد قبل لادليل عليه لا قطعي ولا ظني أي ليس بينه وبين شيء ارتباط بحيث يتقبل فيه اليه بواسطة ذلك الارتباط بل هو كدفعين يصادفه من

شاء الله تعالى لا يقال لأفائدة على هذا للنصوص والظرف فيها لانا نقول فائدة النصوص والنظر فيها على هذا انها أسباب عادية للمصادفة ألا ترى أنه لو لا السبب الى محل الدين وحصول بعض الافعال كحفره لقضاء الحاجة مثلاً لمصادفة فانه لو استمر في محله لم ينتقل منه الى غيره ولا صدر منه فعل مطلقاً لم يصادف ذلك مع ان كلام من سعيه وما صدر منه من الافعال ليس علامة على ذلك الدين وأما أدباليه بطريق الاتفاق والمصادفة * والصحيح ان عليه اشارة أى بينه وبين شيء ما ارتباط ما بحيث ينتقل منه اليه * والصحيح انه مكلف باصابة ذلك بالحكم لامكانها * وانه لا ياتم ان أخطأ لغموضه * والدليل الذى عليه قيل انه ظنى * وقيل انه قطعى * والصحيح انه يؤثر حالة للخطأ لبذله وسعه في طلبه * فان قيل القياس في كونه مكلفاً باصابتة أن لا يؤثر عند الخطأ لانه حينئذ لم يأت بالواجب * فالجواب هو ان المراد بكونه مكلفاً باصابتة ليس انه ملزم بحصول الاصابة ولا بد بل المراد ببذل وسعه لطلب حصولها وهذا لا يناق انه اذا أخطأ يثاب لانه أتى بما كلف به * ولقائنا أن يقول ما فائدة انه مكلف بالاصابة مع الزامه ببذل وسعه بكل حال ومع الاكتفاء ببذل وسعه وان لم يص * ومجيب بان فائدته جريان قول بالاثم عند عدم الاصابة * وأخرى في ثبوت الأجر له اذا شئنا على القول بان المجتهد غير واجب عليه اصابة بالحكم لغموضه * والحاصل انهم اختلفوا في كون الثواب على القصد أو على الاجتهاد والقصد فعلى الاول يؤثر على قصده والثواب ولا يؤثر على الاجتهاد ولانه أفضى به الخطأ وانه لم يسلك الطريق المأمور به وعلى الثاني يؤثر عليه وعلى الاجتهاد جوعاً لان الاجتهاد الذى هو البذل وان كان خطأ مكلف به لوجوبه عليه فيثاب عليه لان من لازم الواجب الثواب لا المنع والخطأ ليس مانعاً لان الاحتراز عنه ليس في وسعه بما لا نسلم ان البذل خطأ بل الخطأ مترتب عليه باعتبار قصوره عن الايصال الى ما هو الحق في الواقع قصوره انشأ عن عجزه لاعم تقصيره وانما كان المجتهد في القروع لا ياتم اذا أخطأ لانه أضاف الى الله تعالى ما يجب، ز أن يكون شرعه بخلاف خطئه في العقليات فانه ياتم لانه أضاف اليه تعالى ما هو مستحيل * وقال الاصم والمرسى من المعتزلة ان دليله قطعى والمخطئ مأثم ووافقهما على ذلك نفاة القياس اه * ثم رجع الى أدلة كل من الاقوال المتقدمة فاقول دليل (١) ان كل مجتهد مصيب هو قوله صلى الله عليه وسلم (٢) اختلاف أمي رحمة ولو كان واحد مخطئاً لكان هذا الأمر معنى كونه رحمة انه توسع على الامة وقوله أصحاحي كالتجوز بهم اقتديتم اهتديتم وما في معناه وكون اختلاف الامم رحمة حديث قاله الخطابي في غريب الحديث * وقال الجلال السيوطي أخرجه نصر المقدسي في الحجة واليهيقي في الرسالة الاشعرية بغير سند وأورده الحلبي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا وزعم كثير من الامهانه لأصله اه وأما حديث أصحاحي كالتجوز بهم فيتأتى الكلام عليه ان شاء الله مستوفى في دليل التقليد اه

(١) حجة ان كل مجتهد مصيب (٢) حديث اختلاف أمي رحمة

* واستدلوا أيضا بانعقاد الاجماع على ان المجتهد يجب عليه ان يتبع ما غلب على ظنه ولو خالف
 الاجماع وكذلك من قلده ولا ينبغي بحكم الله تعالى الا ذلك وتكون ظنون المجتهدين تقبها الاحكام
 كاحوال المضطرين والمختارين بالنسبة الى الميتة فيكون الفعل الواحد حلالا حراما بالنسبة الى
 شخصين كالهيئة وما قالوه من وجوب اتباع ظنه عليه وان خالف الاجماع مسلم ولكن الاحكام التي
 على السنة المجتهدين وظنونهم متفق عليها وانما احكام الله تعالى والنزاع في ثبوت امر آخر في نفس
 الامر غيرها فما أقاموا عليه الدليل لانزاع فيه وما لم يقيموا عليه الدليل فيه للنزاع فلا ينبغي أن
 يقيموا الدليل على ان هذه احكام الله تعالى بل يقيمونها الدليل على انه ليس لله تعالى حكم غيرها
 فانه هو محل النزاع والقائلون بهذا القول الذي هو التصويب يقولون ان الحكم انما يتبع المصلحة
 الخاصة أو الراجعة في مواقع الاجماع أما في محل الاختلاف فلا يسلمون ذلك * واستدلوا أيضا
 بأنه لو كان المصيب واحدا والمخطئ يجب عليه العمل بموجب ظنه فاما ان نوجه عليه مع القول ببقاء
 الحكم الذي هو في نفس الامر في حق أو مع زواله * والاول يستلزم ثبوت الحكم الاول * والثاني
 في حقه وهما نقضان * والثاني يستلزم أن يكون العمل بالحكم الخطأ واجبا وبالصواب حراما وأنه
 محال وأجاب المخطئون باختبار الثاني وهو زوال الحكم الاول وقوله انه محال ممنوع وما يدل على
 انه ليس بمحل وقوعه فيما اذا كان في المسئلة نص واجماع ولم يطاع عليه بعد الاجتهاد فانه يجب عليه
 مخالفة الواقع مع الاتفاق على انه خطأ لان الخلاف انما هو في الاحكام الاجتهادية التي لا قاطع فيها
 * وأما الحكم الثابت بالدليل القطعي فهو الحكم في حق الشكل باختلاف وان لم يبلغ المجتهد دليله
 * (١) واستدل القائلون بان المصيب واحد بان الله تعالى شرع للشرائع لتحصيل المصالح الخاصة
 أو الراجعة أو دهره المفسد الخاصة أو الراجعة ويستحيل وجودها في النقيضين فيتمتع الحكم
 ورد هذا بما قرى من ان ذلك في مواقع الاجماع * واستدلوا أيضا بان الصحابة أطلقوا الخطأ
 في الاجتهاد كثيرا وشاع وتكرر من غير تكبر فكان اجماعا * فقد روى عن علي وزيد وغيرهما
 انهم خطئوا ابن عباس في ترك العول وخطأهم * وقال من باهلي باهله ان الله لم يجعل في مال واحد
 نصفا ونصفا وثلاثا * وقال أبو بكر أقول في الكلالة رأيي فان كان صوابا فغن الله وإن كان خطأ
 فغني ومن الشيطان * وقال عمران عمر لا يدري انه أصاب الحق لكنه لم يأل جهدا * وقال علي في
 مسألة المجهضة ان كانا قد اجتهدنا فقد أخطأ وان لم يجتهدا فقد غشك والمجهضة هي المرأة التي
 استحضرها عمر فاجهضت أي ألقته ما في بطنها فقال عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان انما
 أنت مؤدب لانزى عليك شيئا فقال علي ان كانا قد اجتهدنا الحق (٢) * واستدل القائل بالدليل
 القطعي على الحكم في نفس الامر بان تكليف الشكل بشئ معين يعتمد دليلا يظهر للشكل وما ذاك
 الا الفطري أما الظني فتختلف فيه اقرايح (٣) * حجة الدليل الظني ان الله سبحانه وتعالى امتحن

(١) حجة القائل ان المصيب واحد (٢) حجة القائل بالدليل الظني على الحكم في نفس الامر

(٣) حجة الدليل الظني

الحق بذلك الحكم في نفس الامر وامرهم ببذل الجهد في طلبه فلا والله دليله في غاية الخفاء لعرفه
الكل فزال الامتحان وليس كذلك (١) * حجة القائل انه ليس عليه دليل غنى ولا قطعي انه
لو كانت عليه امانة لعمها الكل ألا ترى ان المطر اذا كانت عليه امانة علمها الكل لكن الحكم
ليس كذلك فلا امانة عليه (٢) * حجة الجمهور في كون المخطئ لا يأنم بل يؤجر قوله عليه الصلاة
وسلم اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران فجعل الثواب مع الخطأ ولا عقاب
* والدليل أيضا العلم بالتواتر باختلاف الصحابة المنكر للشافعية من غير تكبر ولا تأنيب لمعين بان
يقول أحد المخالفين ان الآخر آثم ولا مبهم بان يقال أحدهما آثم مع القطع بانه لو كان آثم لذكر
ولشاع ولخافوا الاجتهاد وتجنبوه وخوفوا منه فلما لم يتكلم فيه تأنيبهم علم قطعا عدم الاثم فلا خلاف
فيه سوى ما مر بما روى (٣) * عن بشر المريسي وأبي بكر من ان المخطئ آثم قائلين ان التقصير
من جهته ومن قصر استحق العذاب ولا يعاب بخلافهما لانه بعد انعقاد الاجماع * وهذا كله وما
اذا كانت المسئلة لا قاطع فيها (٤) أما المسئلة القرعية التي دليها قاطع من نص أو إجماع واختاب فيها
المجتهدون امدم علمهم بذلك القاطع ولا بد ان يكون قاطعا من جهة المآل والدلالة معا بان يكون
صريحاً متواتراً فالصيب فيما ذكر واحد وهو من واقع ذلك القاطع وقيل على الخلاف في كون
كل مجتهد مصيباً أو المصيب واحداً لبعينه وقد يعلم كل كرم الله وجهه مع معاوية رضى الله تعالى
عنهما فان قلنا بالاول كانا مصيبين وان قلنا بالثاني فالصيب على كرم الله تعالى وجهه قطعا الا ان هذه
ليست من القطعيات * والقول بان المصيب في التي لها قاطع واحد * يمكن توجيهه كافي الآيات
الدينات بان القاطع يعين مدلوله قطعا فلا يمكن تعدده وجعله تابعاً لظن المجتهد فان المدلول عليه
قطعا لا يتأتى تعدده واختلافه باختلاف الظنون اذا الامور المتنافية لا يمكن ان تكون مدلوله قطعا
لدليل واحد وهو ظاهر اولاد متعددة اذ يلزم تعارض القاطعين * ويمكن توجيه الثاني بان الدليل
وان عين مدلوله قطعا لانه قد يحصل للخطأ فيه بمصاحبة عوارض وشبهات تمنع تعين مدلوله وتوجب
الاشتباه فمكن ان يقال فيه بتعدد المصيب كافي المسئلة التي لا قاطع فيها ويرد على هذا التوجيه ان
الخطأ يمكن أيضاً في العقلات كما تقرر في محله الا ان يرق بان احتمال الخطأ في العقلات أقل وأضعف
ولا يأنم المخطئ فيها على الاصح بناء على ان المصيب واحد والخلاف فيها يرجع الى تحقق الناط وهو
هل خفاء القاطع على المجتهد مظنة تقصيره فيأثم أولاً فلا تأنيب واقول ان لما لك في شارب التنبذ قال
في الآيات الدينات (فان قلت) عدم الاثم فيها يشكل بالاثم بالقطعيات بجماع القطع في كل منهما
(قلت) الفرق ضعيف هذا دليل الاجماع على اتحاد الحق في العقلات والاختلاف في اتحاد
هنا (٥) * والمجتهد متى قصر في نظره في مسئلة كان آثماً اتفاقاً لتركه الواجب عليه من بذل وسعه

(١) حجة القائل ليس عليه دليل (٢) حجة الجمهور في كون المخطئ لا يأنم (٣) حجة المريسي وأبي
بكر (٤) المسئلة القرعية التي فيها قاطع (٥) المجتهد يأنم اتفاقاً ان قصر

فيها اهـ وهذا آخر الكلام على حقيقة الاجتهاد ومسائله وقد تركنا ذكراً مسائله من مسائله هنا للاشتغال عنها بما هو أهم ولكن لابد أن نأتي بمزيد بعد في مسائل التقليد (١) (الفصل الاول في التقليد) بحثنا بالكلام عليه بعد الاجتهاد لانه مقابل له ولا بد من ذكره معه لنتم الفائدة يقال قدامتها قلادة جعلتها في عنقها فتقاتت فهو ما خوذ من ذلك قال في تاج العروس * ومنه التقليد في الدين وتقليد الولاء الاعمال وقال أبو الخطاب ان المفتي جعل الفتيا قلادة في عنق السائل (٢) * واصطلاحاً عرفه ابن السبكي بقوله * أخذ بقول من غير معرفة دليله * فأخذ جنس * والمراد به التلقي وخرج بالقول غير القول من الفعل والنقر ير عليه وهذا غير صواب * والصواب ان المراد الاخذ بذهب الغير مطلقاً سواء كان المذهب قولاً أو فعلاً أو تقريراً * وقد أنكر امام الحرمين على من أخذ للقول قيدها في الحد وقال ينبغي الاتيان بلفظ يعم القول والفعل * وذكر الزركشي ان السبكي ضرب على القول وأثبت بده المذهب وقضية كلامه في منع الموانع انكار وقوع التعبير بالقول منه * وقوله من غير معرفة دليله المراد به دليله الخاص وهو الذي صار أصلاً ومستنداً لمذهب ذلك الغير ولا فرق بين ان يكون ذلك الغير عمل بذهب أولم يعمل به انفس أو غيره * وخرج بقوله من غير معرفة دليله ما إذا عرفه بالدليل فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لان معرفة الدليل بحيث يكون مستنبطاً للحكم منه دون توقف على غيره بان يعرف وجه الدلالة من الدليل وينتقل عنه الى الحكم على الاطلاق من غير تقييد بغيره في مقامات الدليل وشروطها لانكون الاجتهاد لان العالم وان أمكنه الاستنباط بان يعرف الدليل ووجه الدلالة منه وينتقل منه الى الحكم ولكنه يحتاج في ذلك الى ملاحظة قواعد المجتهد وشروطه في الاستدلال ولا يقدر على الخروج عنها * فان عرف بعض المسائل تلك المعرفة فهو مجتهد فيها فقط بناء على جواز تجزؤ الاجتهاد امام معرفة انه يجب عليه الاخذ بقول المجتهد المفتي فهو تقليد وكذا يقال في الرجوع الى الاجماع وقبول خبر الواحد والاخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القاضي بقول الشهود * وقال الآمدي وابن الحاجب وغيرهما التقليد هو العمل بقول الغير بغير حجة * وصرحوا بان الرجوع الى الاجماع والى قول الرسول صلى الله عليه وسلم والرجوع الى القاضي المجتهد وعمل القاضي بقول الشهود لا يكون تقليد الوجود الحجة المزمومة من المعجزة في حق الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ودليل عصمة الاجماع ودليل وجوب تقليد القاضي للمجتهد والقاضي للدين وفي هذه الصور حجة مازمة (٣) وقال القاضي ليس في الشريعة تقليد لان التقليد قبول القول من غير حجة وأقوال المفتين والحكام مقبولة بالاجماع أى على وجوب قبولها وذكر الشيخ زروق في قواعده تفصيلاً أنه لا يغيره فقال * التقليد أخذ القول من غير استناد لعلامة في القائل ولا وجه في القول فهو مذموم مطلقاً لاستنزاه صاحبه بدينه * والافتداء الاستناد في أخذ القول لبيان صاحبه

(١) الفصل الاول في التقليد (٢) تعريف التقليد (٣) على قول القاضي ليس في الشريعة تقليد

وعلمه وهذه رتبة أصحاب المذاهب مع ائمتهم فاطلاق التقليد عليها مجاز * والتبصر اخذ القول بدليله الخاص به من غير امتداد بالظر ولا اجمال للقول وهي رتبة مشايخ المذهب وأجاء يدلية العلم * والاجتهاد اقتراح الاحكام من أدلتها دون مبالاة بقائل ثم ان لم يعتبر أصل متقدم فطلاق والافتقار * والمذهب ما قوى في النفس حتى اعتمدته صاحبه فانظر تفصيله بين التقليد والافتقار فاني لم أره لغيره اه * واذا عرفت حقيقة التقليد * فالمقلد لغيره اما غير مجتهد أو مجتهد فاما غير المجتهد وفيه مذاهب (١) أحدها وهو المختار لزوم التقليد في المسائل الشرعية دون العقلية وسواء كان علما ببعض العلوم أم لا * والثاني يشترط فيه ان كان علما لم يبلغ درجة الاجتهاد ان تبين له صحة اجتهاد من قلده بدليله والالم بجزء * الثالث وبه قال أبو اسحق منع التقليد في القواطع السمعية الخاقا بالمعقولات فيجب على العوام عنده تحصيل علم كل مسألة مدرکها القطع وان كانت فقهية كقواعد الاسلام الخمس * قال في الآيات اللينات قد يستقل غير المجتهد بمعرفة البرهان العقلي كالاستاذ والبالافي وابن فورك بل وشيخهم الاشعري فان الظاهر انه لم يصل الى رتبة الاجتهاد في الفروع الذي هو المراد هنا لانه هو الذي يلزم تقليد صاحبه ولا يخفى انه لا سبيل الى الزام مثل هؤلاء تقليد من نمتله رتبة الاجتهاد المذكور في العقائد بل لا يجوز له ذلك لما يأتي من الخلاف في صحة ايمان المقلد * الرابع منع التقليد لاهل لار له صلاحية اخذ الحكم من الدليل بخلاف العامي (٢) * أما المجتهد فان اجتهاد في الواقعة وحصل له بذلك ظن الحكم حرم عليه التقليد اجابا * وان لم يجتهد فذهب مالك والقاضي والاكثر الى المنع من التقليد لئلا يسهل من الاجتهاد لاجل ما عنده من النظر الذي يسع جميع المسائل بالصلاحية وتمكنه من الاجتهاد الذي هو الاصل يمنعه من التقليد اذ لا يجوز العدول عن الاصل الممكن الى بدله كما في لوضوء والتيمم * فان قلت حلا جاز له التقليد كما جاز للمجتهد الاجتهاد مع القدرة على الفقيه كما خذوا ذلك من نحو اجتهاد الصديق بحضرة عليه افضل الصلاة والسلام كما في واقعة السلب (قل) قد يفرق بان الاجتهاد أصل التقليد والاخذ بالفرع مع القدرة على الاصل لا يسوغ وأما البقية فليس أصلا لا الاجتهاد فلان مانع من جوازه مع القدرة عليه دفعا للشقة * وذهب أحمد وسفيان الثوري واسحاق بن راهويه الى الجواز * وقيل يجوز للقاضي لحاجته افضل الخصومات دون غيره * وذهب محمد بن الحسن الى جواز تقليد الاعلام منه لرجحانه عليه بخلاف المساوي والادنى * وذهب ابن شريح الى انه ان ضاق الوقت وخشى انه ان اشتغل بالاجتهاد يفوت فانه يجوز له والاهل * قال حلولو وما يذني عندي ان يختلف في هذا لانه كالمجاز وان كان السبكي ذكره قولا على انفراد * وذهب قوم الى جوازه له خاصة نفسه دون ما يقتضيه به وقال الشافعي في القديم وبه قال الجبائي يجوز ان يقلد صاحبيا أرجح من غيره فان استويا تخير وعنه حوازه في الصحابي مطلقا * قيل يجوز تقليد الصحابي والتابعي وهذا الخلاف

(١) تقليد غير المجتهد للمجتهد في مذهب (٢) تقليد المجتهد للمجتهد

انما هو اذا اراد الانتقال من اجتهاده الى اجتهاد غيره اما ان يجوز وجود نص عنده غيره يدل على حكم الواقعة وجب عليه طلبه ولا يخفى في ذلك انتهى والمقلد هنا شامل لاجتهد المذهب ومجتهد الفتيا المار تمر فیهما اذا عجز المقيّد عن الاجتهاد بناء على الراجح من جواز تجزؤ الاجتهاد فيهما من أنواع المقلد باعتبار ومن أنواع المجتهد باعتبار آخر فيقال في بعض مسائل الفقهاء بعض أبوابه كلفراض اذا لم يقدر على الاجتهاد في ذلك (١) ولأن ذكرنا مسائل من مسائل التقليد دعيت الحاجة إليها * الأولى اختلف العلماء في جواز تقليد العاقل للمجتهد المفضل في العلم والورع مع وجود الغافل في ذلك والتمسك من تقليده على مذاهب * أحدها به قال الأكثر جواز ذلك وصححه الفهرى والجمهور ورجحه ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم مشتهرا متكررا من غير انكاره قال القرافي في التقيح فالمذاهب كلها مسالك الى الجنة وطرق الى الخيرات فمن ذلك طريقانها ومنه إليها * فالواجب على كل من ان يقلد واحدا منهم لانه أهل فاذا قلده فقد فعل الواجب عليه ففي هذا القول لا يجب البحث عن العلم والورع ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير امامه فاساء في ما ورد في تضليل الاباء عليهم السلام قاله الشعراني في الميزان * الثاني وبه قال أحد وابن سريج والقزالي وابن القصار يتبعين تقليد الراجح * قال ابن القصار ويجب على العاقل الاجتهاد في اعيان المجتهدين كما يجب على المجتهد الاجتهاد في اعيان الادلة * وذلك لان أقوال المجتهدين في حق المقلد كالادلة في حق المجتهد فكما يجب الاخذ بالراجح من الادلة يجب الاخذ بالراجح من أقوال العلماء فيجب على العاقل البحث عن امام مجتهد راجح في العلم والدين * فيجب عليه تقليد أروع العالمين وأعلم الورعين فان كان أحدهما أعلم وآخر أروع قدم الاعلم على الاصح لان زيادة العلم تأثيرا في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل بالعكس لان زيادة الورع تأثيرا في الثبوت في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوي لأن لكل مرجحاه وأورد على هذا القول ان الواكفا على معرفة الاماثل من المفضول لكان تكليفا بالمثل لقصوره عن معرفة مراتب المجتهدين وأجيب بمنع الاستحالة بأنه يمكن هذا القدر من الاجتهاد بسؤال الناس وغيره من قرائن الاحوال كرجوع العلماء الى قوله وعدم رجوعهم الى قول غيره وكثرة المستفتين له وقلة المستفتين لغيره سواء كان المقلد بكسر اللام عاقلًا أو علما لجرى ان الخلاف في كل منهما * وثالث الاقوال واختاره السبكي جواز تقليد المفضل لمعتد فاضلا أو مساويا فان اعتقد فيه أنه مفضل امتنع تقليده واستثناه (فان قلت) ما الفرق بين الثالث والثاني فان الظاهر ان الثاني يكفي بالظن ايضا لان معرفته لا يرجع على امر لا تستلزم التحقق كما لا يخفى فلو ظنه أرجح قدمه أو مساويا فكذلك اذا لارجح عنده حتى يقدمه * الجواب هو ان الفرق ان الثالث يكفي باعتقاد الارجحية أو المساواة ولو بلا بحث عن الارجح

وان كان لو بحثر بما ظهر له الارجح بخلاف الثاني فانه لا يكتفى بمجرد ذلك الاعتقاد بل يوجب البحث عن الارجح وان كان يكتفى بالاعتقاد بعد البحث و فرق بين الاكتفاء بالاعتقاد بدون بحث والاكتفاء به بشرط البحث * نعم لو علم أن أحدهما علم ولم يتبين وأمكن تعينه بالبحث فينتجه وجوب البحث عن الثالث أيضا ولولم يعلم ذلك لكنه احتمل أو مكن تبين الحل بالبحث فهل يجب البحث على الثالث أيضا فيه نظر وللوجوب غير بعيد * وعلى هذا القول الثالث لو اعتقد العاصي رجحان واحد منهم تعين تقليده ولو كان مرجوحا في نفس الامر عملا باعتقاده المبني عليه دين التقليد وإذا تبين بعد أنه مفضل في الواقع اعتد بالتقليد الماضي وهل يقتضى الاعتقاد الثاني في غير ذلك كمالو تغير اجتهاد المجتهد بمجامع أنه يلزمه اتباع اعتقاده كما يلزم اتباع اجتهاده (١) تنبيه إذا سمعت أيها الطالب لعلم هذه المسئلة وجوب تقليد الارجح من المجتهدين فاعلم ان الامام مالك كاتب له السقي في العلوم والغاية التي لا يدركها المجتهد غيره من عصرنا تبين فن بعدهم للحديث الصحيح الذي جعله العلماء عليه وهو قوله عليه السلام يوشك أن يضرب السلس أكابدا لا بل في طلب العلم ولا يجحدون علما أعلم من عالم المدينة أخرجه الترمذى وقال حديث حسن وابن حبان في صحيحه والطبراني وهو عند كلهم من حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم من حديث أبي موسى فقه مدقوا ان مالكا هو المراد من الحديث المذكور من غير شك اذ لم يوجد لغيره من علماء المدينة عن تقدمه او عاصره أو جاء بعده الا بعض ما وجد له قال القاضي عبد الوهاب لا ينافى هذا الحديث أحد من أرباب المذاهب اليوم اذ ليس منهم من له امام من أهل المدينة فيقول المراد به امامي ونحن ندعى أنه امامنا بشهادة السلفه أنه اذا اطلق عالم المدينة او امام دار الهجرة والمراد به الامام مالك دون غيره من علماء المدينة * كما روى عن عبد الرزاق وابن عيينة وابن جرير وغيرهم * مع ما ثبت له من حسن النظر والتصرف في كل للفنون ككتاب الله العزيز واحديث النبي عليه الصلاة والسلام والعربية والاصول وغير ذلك مع جمعه لمسائل الاتفاق والاختلاف * وهو اول من ألف فاجادورب الكتب والابواب وضم الاشكال * وأول من تكلم في غريب الحديث وشرح في الموطأ كثيراته وله في تفسير القرآن كلام كثير قد جمع مع تجويد له * وضبط حروفه وروايته عن نافع القاري حتى قال بعضهم ما رأيت أنزع بآية من مالك بن أنس مع معرفته بالمعمول به من الحديث والمعبر وسير الرجال الى غير هذا مما لا ينكره الامن طبع الله على قلبه بطابع التعصب (٢) المسئلة الثانية في جواز تقليد المجتهد الميت وفيه مذاهب * أحدها الجواز وعزاه الى الدين للجهمو وقال وعبر عنه الشافعي بقوله المذاهب لا تموت بموت أربابها * والثاني منعه مطلقا وعزاه الغزالي لاجماع الاصوبين وهو قول الامام الرازي قائلا انه لا يبقاه لقول الميت بدليل انفاء الاجماع بعد موت الخائف * قال وتصنيف الكتب في المذاهب مع موت أربابها للاستفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها الى

بعض * ولمعرفة المتفق عليه من المختلف فيه لا لا يخالفه لان مخالفة المتفق عليه خرق للاجماع * ولا ينافي هذا دعواه امتناع تقليد الميث لانه لا يلزم من الاعتداد بقوله مع غيره من المجتهدين الاعتداد بقوله وحده * والثاني قد يؤثر مع غيره مالا يؤثر وحده وذلك معهود في مواضع * ومن ثم قال عبيد القاسم السبيعي لسيدنا علي في مسئلة بيع اسيات الاولاد رأيتك مع الجماعة احب اليك من رأيتك وحده * وأيضا لمعرفة المتفق عليه فوائد اخرى كتأكيده الظن وطمأنينة القلب المترتب عليهما من مصالح العبادة وغيرهما لا يحصى * وذلك الاقوال يجوز ان يفقد احدها في الحاجة بخلاف ما اذا لم يفقد * واربعا يجوز تقليده فيما نقل عنه ان نقله مجتهد في مذهبه لانه لم يفرقه مذكره بيز بين ما استمر عليه وما لم يستمر عليه فلا ينقل لمن يقلده الا ما استمر عليه بخلاف غيره اه * (١) لكن سكي ابن عرفة ان الاجماع اليوم انعقد على جواز تقليد الميث لمقدان المجتهدين والاعتطت الاحكام * قال حلاول لا خفا في ثبوت الاجماع في ذلك اذ لم يرو عن أحد من أهل العلم لامن مجتهد ولا من غيره بعد استقرار المذاهب المقتضى بها اظهار الانكار على الناس في تقليدهم مالم يوافقوا الشافعي مع استمرار الازمنة وانتشار ذلك في الاقطار والامصار * وقد يتوهم من قولنا سابقا ان الاجماع منعقد على جوازه لفقدان المجتهدين اليوم التناقض بين اللفظين لان الاجماع لا يكون الا من المجتهدين ويندفع ذلك لتوهم * بوجوده منها ان المراد اجماع السابقين على جواز عمل أهل زماننا باقوال الماضين تخلو زمانهم عن مجتهد كما ان الحكم الآن على أهل الزمان الذي تدرس فيه اعلام الشريعة وكما اننا نذكر اليوم حكم الله تعالى وهو عام في أهل كل زمان ومنها التزام انعقاد الاجماع من المجتهدين في المذهب الناظرين في الشريعة وان لم يترقوا الى درجة الاجتهاد عند خلو الزمان من المجتهدين فاجماعهم حجة في مثل هذا اللجوء الضرورة اليه مع ما لديهم من الممارسة في العلم وأهلية النظر على الجملة اذ ليسوا واما خلاصا بل هم مجتهدون في هذا القدر اعني مسئلة تقليد الميث وان لم يكونوا مجتهدين في اعيان المسائل التي يقع فيها التقليد * اولانهم وان كانوا عوام يعتبرون عند عدم المجتهدين وان لم يعتبروا معهم * وكبعض لا يعتقد اجماع هؤلاء والقول بان الاجماع حجة يستمد * اما من السمع وهو نحو ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم أمي لا تجتمع على ضلالة وهوؤلاء آمنه فلا يجتمعون على ضلالة * واما من العقل وهو ان الجمل التغير لا يصدر عن الاعن قاطع * هؤلاء جم كثير * واذا كان اجماعهم ينعقد وان لم يكونوا مجتهدين اذ لم يكن في العصر مجتهد قبل لمن تحصيل ان انتفاء الاجتهاد يقتضي انتفاء الاجماع ليس ما تخيلت بصحيح لانا انما نشترط الاجتهاد عند وجود المجتهدين وضرورة من عداهم تبع لهم منغمس تحت أقوالهم أما اذا لم يوجد فقد آلت الضرورة الى انعقاد اجماعهم واعتبار أقوالهم فما يأتي في الكلام على الاجماع من عدم اعتبار العوام في الاجماع بحسب

عنه بهذا الجواب الشافى السكاكى (١) المسئلة الثالثة فى العامى اذا سأل مفتياى المسئلة هل له أن
 يسأل غيره فى تلك المسئلة نفسها أو غيرها أمافى تلك المسئلة فلا يتخلوا الامر من أحد وجهين *
 أحدهما ان يكون عمل بقول المفتى أم لا فان عمل بقول المفتى فليس له الرجوع عنه الى قول غيره
 فى مثلها اتفاقا لانه قد ائتم ذلك القول بالفراغ من العمل به ونعنى بهذا العامى الذى لم يلتزم مذهبا معينا
 والا فسيأتى * والمراد بقولنا اتئتم ذلك القول التزاما فى تلك الحادثة فقط لا التزامه فى جميع ما قال
 * والمراد بالعامى هنا من عدل المجتهد المطلق الذى يمتنع عليه التقليد ووقع التعبير بالعامى لانه أنسب
 بهذا الحكم المبنى على عدم التزام مذهب معين واذا قلنا بوجوب تكرار سؤال المجتهد اذا عاد مثل
 ما فتى به أولا فسأله فغير اجتهداه لم يجب عليه العمل بقوله الثانى لانه لم يلتزمه بالفراغ من العمل
 به بل يتخير بينه وبين الأخذ بقول غيره الا ان اعتقد أحدهم الرجوع أو وجبا اتباع الأرجح * الوجه
 الثانى اذا لم يعمل به بعدما افتاء المجتهد فقيل يلزمه العمل به بمجرد الافتاء لانه فى حقه كالدليل فى
 حق المجتهدين * وقيل يلزمه العمل به بالشروع فى العمل به بخلاف ما اذا لم يشرع * وقضية
 هذا القول انه لو شرع فى العمل به ثم تركه لم يجز له الرجوع عنه لحصول الشروع * وقيل يلزمه
 العمل به ان التزم العمل به فى تلك الحادثة والمراد بالالتزام العزم على العمل به وبذنى أن يكون
 الشروع فى العمل به كالاتزام * أو هو منه وأما الفراغ من العمل فالالتزام بلا شبهة لانهم نقلوا
 الاجماع على منع الرجوع بعد العمل وان اختلف فيما قبل العمل انتهى * الرابع قال السمعاني
 يلزمه العمل به ان وقع فى نفسه صحته والا فلا ولا يلزم من وقوع صحته فى نفسه التزامه كالا يلزم من
 التزامه أن تقع فى نفسه صحته فهما متغايران وظاهر هذا القول انه اذا لم يقع فى نفسه صحته لا يلزمه
 العمل به وان شرع فى العمل لكنه يجوز وعدم وقوع صحته فى نفسه صادق بما تردد باستواءه بما اذا
 ظن عدم صحته وقد يمنع الجواز فى كل منهما ان اعتقد صحته غيره أو رجحانه حيث منعنا تقليد
 المفضل * الخامس قال ابن الصلاح الذى تقتضيه القواعد انه ان لم يجد سواه تعين عليه الأخذ
 بقوله وان وجد سواه وان كان الذى افتاءه هو الاعلم الا وثق لزمه بناء على تقليد الافضل وان لم يقين لم
 يلزمه * وهذا كله فى تلك الحادثة * وأما فى غير تلك الحادثة فالاصح أنه يجوز له الرجوع الى
 قول غير المجتهد الذى استفتاه أولا فى حكم آخر نظرا لاجماع الصحابة رضى الله عنهم على
 أنه يسوغ للاممى السؤال لكل عالم * ولان كل مسئلة لها حكم نفسها فكالم يتعين الاول للاتباع
 فى المسئلة الاولى الا بعد سؤاله فكذلك فى المسئلة الاخرى * (٢) وقال القرا فى انعقد الاجماع
 على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء من غير حرج وأجمع للصحابة على ان من
 استفتى أبا بكر وعمر وقلدهما فله أن يستفتى أباه مرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهم
 (١) المسئلة الثالثة فى العامى اذا سأل مفتيا هل له أن يسأل غيره أم لا (٢) على هذا الاجماع النعقد
 من الصحابة على تقليد من يشاء

من غير نكير فن ادعى رفع هذين الاجماعين فمليه الدليل * وغير الاصح يقول انه لا يجوز له الرجوع لانه بسؤال المجتهد والعمل بقوله الالتزام مذهبه وما لمام الحرميين الى الجواز في عصر الصحابة والتابعين ومنعه في الاعصار التي استقرت فيها المذاهب * (١) المسئلة الرابعة في التزام مذهب معين والكلام فيه في سواضع * أحدها هل يجب على العمى التزام مذهب معين أم لا فالاصح وجوب ذلك لكن لا بفعل ذلك رميا في عبادة أو بمجرد التقشبي بل لابد أن يعتقد في الذي يقلده الفضل والعلم ورجحانه على غيره أو المساواة وإذا اعتقد المساواة بذبحي له ادعى في اعتقاد كونه أرجح ليتجه اختياره على غيره * (٢) والترجيح بين أئمة المذاهب بما يكون بذكره ضائل والخواص والمزايا الظاهرة التي يشهد بها الكافة وهذا لا يخرج فيه بل لابد منه إذا كان ذلك من غير نقص لاحد ولا حط منصب لآخر * وقد مر ان المعتقد عندنا ترجيح مالك على غيره * وذكرنا بعض ما قبل من مرجحاته * وقيل لا يجب عليه التزام مذهب معين فله أن يأخذ فيما يقع هذا المذهب نارة وبغيره أخرى * وعلى الاصح من وجوب التزام مذهب معين إذا التزمه ثم أراد الخروج عنه * اختلف فيه هل يجوز له ذلك أم لا على مذاهب اسدها لا يجوز واختاره الامام الرازي والغزالي لانه يلتزمه وإن لم يجب التزام عينه ابتداء لجواز ان يلتزم غيره * القول الثاني الجواز لان التزام ما لا يلزم غير ملزم وصحح الرافعي هذا القول * الثالث لا يجوز في بعض المسائل ويجوز في بعض والبعض الذي لا يجوز فيه هو الذي عمل به أخذ ما تقدم في عمل غير الملتزم فانه اذا لم يحزله الرجوع قال ابن الحاجب والآمدی اتفاقا فالملتزم أولى بذلك لكن قال في الديور السبكي ان في دعوى الاتفاق نظرا وان في كلام غيرهما ما يشعر بآيات الخلاف بعد العمل * واختار عز الدين والفرا في (٣) جواز الانتقال وان المذاهب كلها مسالك الى الجنة وقال القرافي قال الزناني ان ذلك جائز بثلاثة شروط * ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كن زواج بغير ولي ولا صداق ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بمجموعها أحد * الثاني ان يعتقد فيمن يقلده الفضل بوصول اخباره اليه ولا يقبله في عبادة ولعل المراد بكونه من أهل الفضل كونه من أهل الورع والدين والاعتقاد الحسن لثبوت كونه مجتهدا * الثالث ان لا يتبع رخص المذاهب * وقال غير زناني يجوز تقليد المذاهب والانتقال اليها في كل ما لا يقص فيه حكم الحاكم وهو * أربعة ما خالف الاجماع او القواعد او النصوص او القياس الجلي وجميعها بعضهم فقال

إذا قضى حاكم يوما بأربعة * فالحكم منتقض من بعد ابرام

خلاف نص واجماع وقاعدة * كذا قياس جلي دون ايهام

قال القرافي فان اراد الزناني بالرخص هذه الاربعة فهو حسن متعين فان مالا اخره مع تأكده بحكم

(١) الرابعة في التزام مذهب معين وفيه مذاهب (٢) ما يكون به الترجيح بين أئمة المذاهب

(٣) الانتقال من مذهب لآخر بشروط

الحاكم قولى أن لا تقرأه قبل ذلك * وان أراد بالخص ما فيه سهولة على المكاف كيف كان يلزمه ان يكون من قديم الكافي المياه والاراث وترك الالفاظ في العقود بخلاف التقوى الله وليس كذلك فان قوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالخليفة السبعة أى السهلة يقتضى جواز ذلك اه * وجوز بعضهم تتبع الرخص للوسوس دون غيره وهو مذهب حسن (١) وقد فعل الانتقال كثير من العلماء كابي حامد الغزالي فانه كان شافعيًا وانتقل في آخر عمره الى مذهب مالك لانه رآه أكثر احتياطًا وكافي جعفر الطحاوى فانه كان شافعيًا وصعب عليه مذهب الشافعي حتى ان خاله المزني حلف ان لا يحصل له في * فانتقل الى مذهب أبي حنيفة وتفقه فيه وكان يقول لو أدركني خالي لكفر عن يمينه * وانتقل تقي الدين بن دقيق العيد من مذهب مالك الى مذهب الشافعي وكان يفتي في المذهبين وانتقل ابن مالك النحوي صاحب التسهيل والالفية للمذهب الشافعي لما انتقل الى الشافعي من الاندلس لاسرافته في ذلك وكان مدة اقامته بالاندلس ظاهري المذهب اه * ولكن لا بد أن يكون الانتقال من مذهب الى مذهب لقرض شرعي ككون المتنقل اليه سهلا عليه والمتنقل منه صعبا عليه فيرجو سرعة التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قال السيوطي وهذا هو السبب في تحول الطحاوى * ومن الغرض الصحيح الانتقال لرجحان المذهب عنده للمراة من وضوح أدلته وقوتها وهل يجب على هذا الانتقال أو يجوز احتمالات ذكرهما الشعراني في الميزان * وأما من قصد باندقائه أمرا دينيا كاخذه من احباس على أهل ذلك المذهب المتنقل اليه وهو غير مضطر اليها ففعله حرام مذموم قياسا على مسئلة من هاجر من مكة الى المدينة قاصدا في ظاهر أمره النبي صلى الله عليه وسلم وفي باطنه تزوج امرأة تسمى أم قيس فسمى مهاجرا وميس واسمها قبله على ما قال ابن دحية اه * وأما إذا لم ينو باندقائه غرضا دينيا ولا دينيا فان كان عاميا جاز له ذلك وان كان فقيها كره له * وقبل يمنع لانه حصل فقه الاول فيحتاج الى تحصيل المذهب الثاني في زمن طويل قاله السيوطي اه (٢) * **(المسئلة الخامسة)** اختلف العلماء في خلوا الزمان عن مجتهده مطلق أو عقيد كجاولي الدين خلافا لظاهر ابن الحاجب وغيره من انه خاص بالطلاق يكون ذلك المجتهد قائما لله بالحجة على خلقه تفوض اليه الفتوى وينصر السنة بالتعليم والامر باتباعها وينكر البدعة ويحذر من ارتكابها * فالتحذر عند الاكثرين اه يجوز خلوا الزمان منه ومنع الحنابلة جواز خلوا الارض منه * وقال ابن دقيق العيد لا يجوز زخلها منه مالم يتداع الزمان بتزلزل القواعد فان تداعى بتزلزها جاز * والقواعد يحتمل ان يراد بها اركان انتظام أمر الزمان وبقائه على الوضع المعهود كطولع الشمس من محل طلوعها المعتاد وضروبها في محل غروبها المعتاد والمراد بتزلزها على هذا نحو وجها عن نظامها المعتاد كطلوعها من مغربها * ويحتمل ان يراد بالقواعد قواعد الدين وأحكام الشريعة وبتزلزها تعطيلها والاعراض عنها * والتحذرها لم يثبت وقوعه وان جاز عقلا * كما قال ابن الحاجب والآمدي وغيرهما أو شرعا كما قال سعد

(١) على بعض من انتقل من مذهب لآخر من العلماء (٢) الخامسة في خلوا الزمان عن مجتهده

الدين التفتازاني * وكما جاز الشيء شرعا جاز عقلا ولا ينعكس الاجتزيا اه (١) الدليل على جواز خلوه منه هو ان جوازه ليس بمنتهى لذاته اذ لا يلزم من فرض وقوعه محال لذاته ولو كان ممنوعا لكل ممنوعا لغيره والاصل عدم النحر * وقال عليه السلام كفى الصحيحين ان الله تعالى لا يقبض العلم انزاعا ينزعه من صدور الرجال ولكن يقبض العلم بموت العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ للناس رؤساء جهالا ففسلوا فافقوا بغير علم فضاوا واضلوا * وفي مسام حديث ان بين بدى الساعة اياما يرفع فيها العلم ويترك فيها الجهل * ونحوه حديث البخارى ان من اشراط الساعة ان يرفع العلم ويثبت الجهل والمراد برفع العلم قبض أهله وهذه الاحاديث دالة على الجواز والوقوع * واستدل القائل (٢) بعدم الجواز بقوله صلى الله عليه وسلم كفى الصحيحين أيضا لانزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق حتى يأبى أمر الله أى الساعة كما صرح بها في بعض الطرق * قال البخارى وهم أهل العلم لا ابتداء الحديث في بعض الطرق من ردا لله به خيرا يفقهه في الدين وهو ظاهر في عدم الخلو الى قيام الساعة أو اشراطها * ويجب عنه بان هذا يدل على عدم الخلو وأما عدم الجواز فلا ولوسلم فدلينا أظهر لان فيه نفي العالم صريحاً وهو يستلزم نفي المجتهد وأما الظهور على الحق فان دل على اعتقاد الحق فلا يدل على العلم وعلى الاجتهاد ولوسلم فيعارضه الدليلان من السنة وبقي الاول وهو ان الاصل عدم المانع سالما من المعارض قالوا الاجتهاد فرض كفاية فيكون اتفاؤه بخلو الزمان على المجتهد مستلزما لاتفاق المسلمين على الباطل وهو محال لما هو معلوم في الاجماع ويجب عن هذا بان الاجتهاد فرض كفاية لا دائماً بل اذا كان ممكناً مقدوراً واذا فرض الخلو بموت العلماء لم يكن بمقدوراً اه وهذا هو القدر الممكن الآن من مسائل التقليد * (٣) ولنذكر **الفصل الثاني** * وهو في حكم الاجتهاد ودليل وقوعه وأدلة وجوب التقليد وهو من أهم هذا الكتاب فأقول قد مر في المسئلة الرابعة من مسائل الاجتهاد ما ورد من الاحاديث الصحاح في وقوع الاجتهاد في عصره عليه الصلاة والسلام قال القرافى وافقوا على جواز الاجتهاد بعد وفاته * عليه الصلاة والسلام * وحكمه الوجوب الكفائي وقد يتعين قال القرافى في التفتيح مذهب مالك وجمهور العلماء رضى الله عنهم وجوبه وإبطال التقليد لقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم أى غاية جهنم اذ لا تنكف فوق ذلك ومن الاستطاعة ترك التقليد واستثنى مالك من ذلك أربع عشرة صورة * (٤) فالتى يتعين عليه الاجتهاد هو من جاد حفظه وحسن ادراكه وطابت سجيته وسريته ومن لا فلا لان من لا يكون كذلك لا يحصل منه المقصود اما التعذر كسبي الفهم يتعذر عليه ان يصل لمرتبة الاقتداء أو لسوء الظن به فينفر الناس عنه فلا يحصل منه مقصود الاقتداء والانصاف به من حيث هو فرض كفاية كما قال القرافى * وقد أخبر صلى الله عليه وسلم بحصول

(١) دليل جواز الخلو (٢) دليل عدم الجواز (٣) الفصل الثاني في أدلة الاجتهاد وأدلة وجوب التقليد (٤) حكم الاجتهاد

الاجر للجهتهد أصاب أو أخطأ وقد تقدم بعض الكلام على ذلك في المسئلة السادسة من مسائل الاجتهاد في بحث عدم اتم المجتهد وفي المسئلة الرابعة منها أيضاً وقوع الاجتهاد من غيره في عصره عليه السلام (١) وفي هذه الرابعة كثير من الادلة وهذا اتسمته فقده روى الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد * قال الخطابي انما يؤجر المخطئ على اجتهداده في طلب الحق لان اجتهداده عبادة ولا يؤجر على المخطئ بل يوضع عنه الائم فقط وهذا فيمن كان جامعاً لآلة الاجتهاد عارفاً بالاصول علماً بوجوه القياس فأما من لم يكن محلاً للاجتهد فهو ممتكف ولا يعذر بالمخطئ بل يخاف عليه الوزر * ويدل عليه ما رواه الاربعة والحاكم عن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق فجأري الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار وهذا انما هو في الفروع المحتمة للوجوه المختلفة دون الاصول التي هي اركان الشريعة وأهمات الاحكام التي لا تختمل الوجوه ولا مدخل فيها للتأويل فان من أخطأ فيها كان غير معذور في المخطئ وكان حكمه في ذلك مردوداً * وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهدون في الموازل ويقسرون بعض الاحكام على بعض ويعتبرون للتظاير بنظيره * قال أسد بن موسى حدثنا شعبة عن زيد الباجي عن طلحة بن مصرف عن مرة الطيب عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في اللجنة كل قوم على بدنة من أمرهم ومصلحة من أنفسهم يزرون على من سواهم ويعرف الحق بالمقايضة عند ذوي الالباب * وقد رواه الخطيب وغيره مرفوعاً ورفع غير صحيح (٢) ومن اجتهاداتهم الواقعة بعد موته صلى الله عليه وسلم التي لا تنتهي ما أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة والدارمي وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه عن الشعبي * قال سئل أبو بكر رضي الله عنه عن الكلاله فقال اني سأقول فيها برأى فان كان صواباً فغن الله وحده لا شريك له وان كان خطأ فاني ومن الشيطان والله منه برى أراء ما خلا الولد والولد ولما استخلف عمر قال الكلاله ما عدا الولد ولما طعن عمر قال اني لاستحي من الله تعالى أن أخالف أبا بكر رضي الله تعالى عنه وأخرج مالك ومسلم وابن جرير والبيهقي عن عمر قال ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله حتى طعن باصبه في صدرى وقال تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء * وقع هذا الحديث الذي لا مطعن فيه من وجه ولم يصح العمل عند العلماء في الكلاله الا بالروى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مع انه اجتهدا منهما ومنها * ما اجتهد به ابن مسعود في المفوضة * فقد أخرج الترمذي وأبو داود والنسائي والدارمي

(١) أدلة الاجتهاد (٢) من اجتهادات الصحابة الواقعة بعد موته عليه السلام

عن علقمة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها شيئا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صدق نساها ولا ولس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فلما قضى به قال أقول فيه برأى فان بك صوابا فمن الله تعالى ورسوله وان يكن خطا فمن ابن أم عبد فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا بمثل ما قضيت به ففرح بها ابن مسعود يعني لكون اجتهاده كان موافقا لحكمه صلى الله عليه وسلم وفي رواية عنه وان يكن خطا فمى ومن الشيطان والله ورسوله بريتان منه ولا في داود روايات أخر بالفاظ قال اليهودي جميع روايات هذا الحديث وأسانيدها صحاح والولس بسكون اللام الخيانة والتخديعة ويمكن أن تكون الرواية الكس بالكاف الساكنة ومعناه التقصان والتقصيص لازم متعديا والشطط مجاوزة للحدود والتباعد عن الحق و بروع كجرول ولا يكسر * وقال الشعبي عن شرحبيل قال قال لي عمر بن الخطاب أقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم تعلم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقض بما استبان لك من قضايا الائمة المهتدين فان لم تعلم كل ما قضته الائمة المهتدون فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصالح * وقال سفیان بن عبد الرحمن الاصمعي عن عكرمة قال أرسلني ابن عباس الى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين فقال للزوج النصف وللأم ثلث مائتي وللأب بقية المال فقال تجده في كتاب الله تعالى أو قوله برأى قال أقوله برأى ولا أفضل اما على أب * وقايس زيد بن ثابت على بن أبي طالب في المكاتب * ولغظ المقابلة كما في الزرقاني ناظر زيد بن ثابت عليا رضي الله تعالى عنه في المكاتب فقال أخرجناه زني أو تجيز شهادته ان شهد فقال لا قال زيد بن عباس مائتي عليه درهم * ومن تقريرات بعضهم لبعض في الاجتهاد * مرواوا ابن عبد البر كما في فتح الباري * ونصه وقد سأل عبد الله بن عباس زيدا عن معادله الجدة بالاخوة للأب مع الاخوة الأشقاء فقال انما أقول في ذلك برأى كما تقول أنت برأى * ومن ذلك ايضا ما أخرجه الحاكم عن زيد بن ثابت ان عمر لما سألهم في ميراث الجد والاخوة قال زيد كان رأينا ان الاخوة أولى بالميراث من الجد وكان عمر يرى يومئذ ان الجد أولى من الاخوة فخاورته وضربته مثلا وضرب علي وابن عباس مثلا ومن يومئذ يضربانه ويصرقانه على نحو تصرف زيد اه * ومنها مرواوا الحاكم والبيهقي عن ابن عباس قال أول من أعال القراض عمر تدافعت عليه وركب بعضهم بعضا قال والله لا أدري أيكم قسم الله ولا أيكم وما أجد في هذا المال شيئا أحسن من ان أقسمه عليكم بالخصص * ثم قال ابن عباس وایم الله لو قدم من قدمه الله وأستمن أخوه الله ما عالت فريضة قط فقبل له وأيهما قسم الله فقال كل فريضة لهم بطم الله من فريضة الا الى فريضة هي ما قدم الله وكل فريضة اذا زالت عن فرضها لم يكن الاما بقى فهي لى أخواته تعالى * فالنبي قدم كل زوجين والام والنبي آخر كالأخوات والبنات فاذا اجتمع من آخر الله ومن قسم بدى * بمن قدم فأعطى حقه كاملا فان بقى

شيء كان لمن وان لم يبق شيء فلاتشيء لمن * وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس قال
 أتروني الذي أحصى رمل عالج عددالم يحول في المال نصفاً وثلاثون يوماً وثلثاً ثلثات
 وأربعة أرباع ٨١ * ومن ذلك أيضاً ما رواه ابن جرير بسنده المتصل عن ابن عباس أنه دخل على
 عثمان رضي الله عنه فقال له ما صار الاخوان يحجبان الام الى السدس وانما قال الله تعالى فان كان
 له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال عثمان رضي الله عنه هل أستطيع نقض أمر
 كان قبلي وتوارثه الناس ومضى في الامصار (فدل هذا) على اعتبار اجتهاد الصحابة في جعلهم
 الاخوان يحجبان الام للسدس مع مخالفته لظاهر الآية اذ لم يعارضه عثمان الا بانه فعل الصحابة ولا
 تمكنه مخالفته ولم ياته بنص آخر ومع ذلك اقطع ابن عباس ولم يمكنه ان يقول له تلزم وتجاوز مخالفتهم
 لمصادمتهم لظاهر الآية * ومن ذلك أيضاً ما أخرجه ابن حزم الطائفي وصاحب الصغوة عن عبد
 خير قال سمعت علياً يقول رحم الله أبابكر كان من أعظم الناس أجراً في جمع المصاحف هو أول
 من جمعه بين اللوحين * ومن ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري عن زيد بن ثابت قال أرسل الى أبو
 بكر مقتل أهل البصرة فاذا عمر جالس عنده فقال أبو بكر ان عمر جاءني فقال ان القتل قد استحر
 يوم البصرة بقرء القرآن واتى أخشى ان يستحر القتل في كل الموطن فيذهب من فقرآن كثير واني
 أرى ان تأمر بجمع القرآن قال قلت لعمر كيف أعمل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال عمر والله خير فلم يزل يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدرى للذي شرح الله صدر عمر ورأيت في
 ذلك الذي رأى عمر قال زيد فقال لي أبو بكر انك رجل شاب عاقل لا تهتمك قد كنت تكتب الوحي
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتبّع القرآن فاجمعه قال زيد فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال
 ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن قال قلت كيف تفعلان فوالله لم يفعله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال أبو بكر هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للذي شرح
 له صدر أبي بكر وعمر قال فتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والعصب والخفاف وصدور الرجال حتى
 وجدت آخر سورة التوبة مع خزينة أو أبي خزينة الانصاري فلم أجدها مع أحد غيره لقد جاءكم
 رسول من أنفسكم الى خاتمة براءة قال فكانت المصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله تعالى ثم عند عمر
 حتى توفاه الله تعالى ثم عند حفصة بنت عمر فانظر اجتهادهم في هذه المسئلة وكثرة تفهّم لمن بعدهم
 من المسلمين * ومن ذلك أيضاً ما رواه أبو الحسن رزين العبدي وأخرجه النسائي ومعناه في
 الصحيحين لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب وقالوا لاؤدّي زكاة فقال أبو
 بكر لو منعوني عقلاً لجاهدتهم عليه فقال له عمر يا خليفة رسول الله تألف الناس وارفق بهم فقال له
 اجبار في الجاهلية وخوار في الاسلام انه قد اقطع الوحي وتم الدين أينقص وأناجي ومعنى قوله قد
 اقطع الوحي أي فلا نصل الى التيقن فلا بد لنا من الاجتهاد المبين قاله في المرقاة ٨٢ * ومن اجتهادات
 عمر رضي الله عنه بحضرة جم غفيرة من الصحابة ولم يعترضوا عليه * ما رواه الشيخان عن ابن

عباس رضى الله تعالى عنهما ان عمر خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ كفس لقيه أمراء
الاجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فاخبروه ان الوباء قد نزل بالشام قال ابن عباس قال لى عمر
ادع لى المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم فقال بعض خرجت لاسر ولا ترى أن ترجع عنه
وقال بعضهم بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ترى ان تقدمهم على الوباء فقال
ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى الانصار فدعوتهم فاستشارهم واختلقوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عنى
ثم قال لى ادع لى من كان ههنا من مشيخة قر يش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه
منهم رجلا ن فقالوا ترى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر فى الناس اتى مصبح
على ظهر فاصبحوا عليه فقال أبو عبيدة افراراً من قهر الله تعالى فقال عمر لو غيرك قالها
يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه فقال له نعم نعم من قدر الله تعالى الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل
فتبطلت وادياه عدوتان احدهما خصبه والاخرى جدبة أليس ان رعبت الخصبه رعبتها بقدر
الله وان رعبت الجدبة رعبتها بقدر الله تعالى فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيباً فى بعض
حاجته فقال ان عندى من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به
فى أرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال لى حمد الله تعالى عمر
وانصرف وفى رواية فسارحتى أتى المدينة فقال هذا المحل وهذا المنزل ان شاء الله تعالى فهذا اجتهد
من رضى الله تعالى عنه بحضرة هذا الجهم الغفير ولم يعترض عليه أحد يمنع الاجتهاد وأبو عبيدة
الذى عارضه انما عارضه باجتهد آخر * والحاصل ما قاله المزنى لفقهاء من عصر رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى يومنا وهم جراً استعملوا المقاييس فى الفقه فى جميع الاحكام فى أمر دينهم قال وأجعوا
على ان نظير الحق حق ونظير الباطل باطل فلا يجوز لاحد انكار القياس لانه للتشبيه بالامور والتشليل
عليها انتهى والله تعالى أعلم (١) * وأما وجوب التقليد من العاصى للعالم فعليه الكتاب والسنة
واجاب أهل القرون الثلاثة المشهود لهم من الصادق المصدوق بالخيرية واجاب من بعدهم * الا
ما شذ من خلاف معتزلة بغداد فانهم منعوا للتقليد مطلقا * والامام شاذ أيضاً من تفصيل الجبائى فانه
قال ان شعائر الاسلام الظاهرة كالصلوات الخمس وصوم رمضان والحج ونحو ذلك لا يحتاج الى
منصب المجتهد فلا حاجة الى التقليد فيها وأما الامور الخفية من المجتهد فيه فيتعين التقليد فيها
لعمومها ويأتى حجة كل من المعتزلة والجبائى والرد عليهم فيما احتجوا به (٢) (أما الكتاب)
فى أى كثيرة منها قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين الى قوله لعلمهم
يحذرون فأمرهم بالخبر عند انذار علمائهم ولولا وجوب التقليد لما وجب ذلك * فقد أخرج
ابن جرير وابن المنذر عن مجاهد ان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجوا فى
البوادي فاصابوا من الناس معروفاً ومن الخصب ما يتفقون به ودعوا من وجدوا من الناس الى

الهدى فقال لهم الناس ماذاكم الاقدركم اصحابكم وجئتمونا هودواى انفسهم من ذلك
تحرجا فاقبلوا من البادية كلهم حتى دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية وما كان
المؤمنون الخ أى لولاخرج بعض وقعد بعض يشترون اخبر ليتفقوا فى الدين وليسمعوا ما نزل
ولينذروا الناس اذ ارجعوا اليهم وذ كر غير واحد ان تخصيص الانذار بالله كلاله الاهم والا فالقصود
الارشاد الشامل لتعليم السنن والآداب والواجبات والمباحات والانذار اخص منه فقد ذهب كثير
من العلماء الى ان الآية ليست متعلقة بما قبلها من أمر الجهاد بل لما بين سبحانه وجوب الهجرة
والجهاد وكل منهما سفر لمباداة فبعد ما فضل الجهاد ذكر السفر الآخر وهو الهجرة لطلب العلم
فعلى ان الآية متعلقة بما قبلها من أمر الجهاد يكون الضمير فى قوله تعالى ليتفقوا ولينذروا عاندا
على الفرقه المقيمة للمفهمة من الكلام وعلى انه غير متعلق به يكون عاندا على الدافرة لاعلى المقيمة اه
* ومنها قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم * قال كثير من المفسرين
ان المراد بهم العلماء فوجب تعالى طاعتهم وهو وجوب التقليد * وكون المراد بهم العلماء هو
المروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله ومجاهد والحسن وعطاء وجعاعة * واستدل عليه أبو
الصلية بقوله تعالى ولوروده الى الرسول الى أولى الامر منهم لعله الذين يستنبطونه منهم فان
العلماء هم المستنبطون المستخرجون للاحكام * وقيل المراد بهم ولاة الامر والهدى من الملوكة
وغيرهم * وجها كثير من العلماء على ما هم الجميع لتناول الاسم لهم لان الامراء تدير أمر
الجيش والقتال وللعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز * وهذا الجدل هو الظاهر لان القاعدة
الاصولية * هي ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب * قال المفسرون والحق ان الآية
دليل على اثبات القياس بل هي متضمنة لجميع الأدلة الشرعية فان المراد بالطاعة الله تعالى العمل
بالكتاب وبطاعة الرسول العمل بالسنة وبالرد لهما القياس لان ردنا يختلف فيه المعبر المعلوم من
المص الى المتخصص عليه انما يكون بالتمثيل والبناء عليه وليس لقياس شيث وراء ذلك فاستدلال
من أنكر القياس بهذه الآية قائلا ان الله أوجب الرد الى الكتاب والسنة دون القياس باطل لا يخفى
بطلاه بما قررنا اه * ومنها قوله تعالى فاسألوا أهل الذکر ان كنتم لاتعلمون فاهامة فى جميع
من لا يعلم العلم وعلة الامر بالسؤال والجهل والامر بالمقيد بالهلة يشكر بكرها على ما هو الاصل
المتفق عليه * فنقول هذا غير عالم بهذه المسئلة فيجب عليه ذه السؤال * وأما قوله بعض
المتطعين من ان المراد بالآية اسؤال عن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم أو عن كون الانبياء قبله رجالا
فهمنا وان قال به بعض العلماء بتبيين محتملات الآية لا يقدح فى الاستدلال بالآية على وجوب
التقليد الذى استدلل بها عليه علماء الأصول والتفسير لان القاعدة الاصولية المقررة كما قدمنا
قربا هي ان لعمدة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومعلوم عموم هذا اللفظ كما قدمنا تقريره
قربا وهو لابن الحاجب * ويوضحه ان لفظه أهل نكرة أضيفت الى معرفة وهو الذکر ومعلوم

عند أهل الأصول واللسان العربي ان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة تعم فتشمل جميع من هو من أهل الفكر والاهلية قد مرتقربها في حقيقة المجتهد * كانه ايضا لاحجة في بطلان الاستدلال بها كما قال بعض المتنطعين بكونها عامة في الاعتقادات والعمليات والقائلون بالتقليد في العمليات بمنعون التقليد في العقليات فلا يصح الاستدلال بها الا عامة * والجواب عن ذلك هوان جواز التقليد في العقائد * أحد أقوال مشهورة عن أئمة الدين * راستدل القائل به بعموم هذه الآية واستدل غيره بآيات أخر تخصص هذه الآية وليس هذا محل بسط ذلك ويأتى مستوفى في المسئلة السادسة من مسائل التقليد الآتية آخر هذا الفصل اه (١) * وأما السنة فهي كثيرة * فمنها ما رواه الترمذى عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لأدرى ما بقائى فيكم فاقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر ورواه أحمد والترمذى وابن ماجه بلفظ اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر * وزاد الحافظ أبو نصر القصار فانهما حبيل الله الممدود فمن تمسك بهما تمسك بالعمدة الوثقى لا انقصام لها اه * ومنها ما رواه مسلم وأحمد في مسنده عن أبى بردة عن أبيه قال رفع ينى النبي صلى الله عليه وسلم رأسه الى السماء وكان كثيرا ما يرفع رأسه الى السماء فقال للجوم أمنة للسماء فاذا ذهبت السجوم أنى للسماء ما وعد وانا أمنة لاصحابى فاذا ذهبت أنا أنى أصحابى ما يوعون وأصحابى أمنة لامتى فاذا ذهب أصحابى أنى ابنى ما يوعدون قال فى النهاية والاشرة الى الجنة الى بحىء الشر عند ذهاب أهل الخير فانه صلى الله عليه وسلم لما كان بين أظهرهم كان يبين لهم ما يختلفون فيه فلما توفى وجاءت الآراء واختلفت الأهواء كان أصحابه يسندون الامر اليه صلى الله عليه وسلم فى قول أو فعل أو دلالة حال فلما فقدوا قلت الانوار وقويت الظلم * وكذلك حال السماء عند ذهاب السجوم فدل هذا التنبية صريحا على ان أصحابه صلى الله عليه وسلم كالنجوم يهتدى بهم ويقتدى بهذا الحديث الصحيح مؤد لمعنى الحديث الذى أخرجه رزين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سألت ربه عن اختلاف أصحابى من بعدى فارضى الى ما يجدان أصحابك عندى بمنزلة النجوم فى السماء بعضها أقوى من بعض ولكل نور فمن أخذ بشئ مما هم عليه من اختلافهم فهو عندى على هدى قال (٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم فبايهم اقتديتم اهتديتم فهذا الحديث وان تكلم فيه كما يأتى تبين الكلام فيه قريبا لا يضره ذلك لموافقته لمعنى الحديث الصحيح وقد قال البيهقى حديث مسلم يؤدى معناه أهنى قوله عليه الصلاة والسلام النجوم أمنة للسماء الى ان قال وأصحابى أمنة لامتى * قال ابن حجر صدق البيهقى هو يؤدى صحة التشبيه للأصحاب بالنجوم فان النجوم يهتدى بها فى ظلام الليل وبالتقضاء بأصحابه يحصل الاهتداء للقتدين بهم فهو فى معناه بلا شك ويبين لك دلالة على معناه

ماصر تقريره عن النهاية قريبا * وأما الكلام في لفظ الحديث فقد قال فيه ابن الربيع اعلم ان حديث أصحابي كالنجوم الخ * أخرجه ابن ماجه كما قال السيوطي في تخریج أحاديث الشفاء ولم أجده في سنن ابن ماجه بعد البحث عنه وقد ذكره ابن حجر العسقلاني في تخریج أحاديث الرافعي في باب ادب القضاء واطال الكلام عليه وذكر انه ضعيف واه بل ذكر عن ابن حزم انه موضوع * وتكلم عليه ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصل في الكلام على عدالة الصحابة ولم يزه لابن ماجه وذكره في جامع الاصول * ولفظه عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعا سالت ربي الخ * وذكر بعده أخرجه فهو من الأحاديث التي أخرجه رزين في تجريد الاصول، ولم يقف عليها ابن الاثير في الاصول المذكورة وذكره صاحب المشكاة وقال أخرجه رزين اه * وما هو شاهد لصحة معنى هذا الحديث الحديث الطويل الذي أخرجه احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي عن كثير بن قيس فل كنت جالسا مع ابي الدرداء في مسجد دمشق فجاءه رجل فقال يا ابا الدرداء اني جئتكم من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث يا غني انك تحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماجئت لحاجة قال فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتهم لرضا اطلب العلم وان العالم يستغفر له من في السموات ومن في الارض والحيتان في جوف الماء وان فصل للعالم على الابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ وافر قال شاهد في قوله كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب قال في المراقبة فيه ايماء الى قوله اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم * وصدق فان الحديث دال على ان العلماء كواكب واعلى العلماء اصحابه صلى الله عليه وسلم فيدل على انهم نجوم يهتدى الانسان بايهم شاء ويدل على صحته أيضا ما قاله القراني في التثقيف من قوله ان فقد الاجماع على ان من اسلم فله ان يقلد من شاء من غير حرج وأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على ان من استغنى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما او قلدهما فله ان يستغنى اباه ريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهما من غير تكبر فن ادعى رفع هذين الاجماعين فعليه الدليل (قلت) فهذان الاجماعان متفقان معنى مع الحديث واذا ثبت صحة معناه بموافقته للاحاديث والاجماع فلا تنفك الى تضعيف من ضعفه أو قال انه موضوع باطل كاي حزم * مع ان ابن حزم كثيرا ما ينسب الحديث الى الوضع والبطلان من غير ترويه يكون صحيحا كحديث ان الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها قال هذا حديث باطل لان في سنده سلمان الشيباني وهو مجهول وهذا وهم منه فان الذي في سنده سلمان بن اذينة آخر الحروف وهو من اللغات أخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه وصححه وهو عند

مسلم وأبي داود والترمذي من حديث وائل ان الله لن يجعل شفاعكم فيما حرم عليكم قاله العيني في بحث أبوال الإبل وأمثال هذا كثيرة منه فلا تنفص الى قوله « بل الغاية في هذا الحديث هي ان يقال لعلمه في بعض كتب الحفاظ التي أندرس ولم تظهر اه وقدس في الكلام على حديث -عاز ابن جبيل في أدلة جواز الاجتهاد في غيبته عليه السلام دون حضوره ما يقوى صحة هذا الحديث فراجع اه ان شئت ومن شواهد ما من الامر بالافتداء بابي بكر وعمر وما يأتي قريبا من الامر بالافتداء بالخلفاء الراشدين فان المدارى الافتداء بمن أسر بالافتداء به على العلم والسياسة وهذا موجود في كثير من أصحابه صلى الله عليه وسلم ومنهم من اعترف له عمر بالعلم عنه كابي هريرة وغير ذلك اه وفي حديث أبي الدرداء المتقدم دلالة واضحة على وجوب الافتداء بالعلماء في قوله صلى الله عليه وسلم انهم ورثة الانبياء فيلزم من كونهم ورثة الانبياء وجوب الافتداء بهم لوجوبه بالانبياء قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واذلهم يلزم الافتداء بهم لن يكونوا ورثة فيبطل الحديث اه ومن الاحاديث الدالة على وجوب التقايد مارواه ابن ماجه -واحد وأبو داود والترمذي الا ان في رواية احمد وأبي داود صلى بنا الخ وليس في ابن ماجه والترمذي لفظ صلى بسند صحيح عن العرياض بن سارية قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فوعظنا موعظة بالغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقبل يارسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد لنا بعدد فقال عليكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان عبدا حبشيا وسنرون من بعدى اختلافا شديدا فعليكم بسننى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ واباكم والامور المحذات فان كل بدعة ضلالة وروى رواية عنه قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقلنا يارسول الله ان هذه لموعظة مودع فما تعهد اليها قال قد تركتكم على المحبة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدى الا هالك من يعش منكم فسبرى اختلافا كثيرا فعليكم بما عرفت من سننى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وعليكم بالطاعة وان عبدا حبشيا فاعلم المؤمن كابل الالف حينما قيد انقاد اه والمراد بالخلفاء الراشدين قيل الاربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلى لقوله الخلافة بعدى ثلاثون سنة وقد انتهت بخلافة على كرم الله وجهه والاشهر الستة التي مكنتها الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما لانهم أفضل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وقيل هم ومن على سبوتهم من أئمة الاسلام المجتهدين في الاحكام فانهم خلفاء الرسول عليه الصلاة والسلام في احياء الحق وارشاد الخلق واعلاء الدين وكامة الاسلام ووصف الراشدين بالمهديين لانه اذالم يكن مهتديا في نفسه لم يصلح ان يكون هاديا لغيره لانه يقع الخلق في الضلالة من حيث لا يشعر وذكر سنتهم في مقابلة

سنة لانه علم انهم لا يحطون فيما يستخرجون من سنته * وأوان بعضها ما اشتهر الا في زمانهم وليس المراد اشتفاء الخلافة عن غير الاربعة حتى بنى قوله صلى الله عليه وسلم يكون في أمتي اثنا عشر خليفة قاله في المرقاة * والمراد بالمحدثات في الحديث ما ليس له أصل في الدين * وأما الامور الموافقة لاصول الدين فغير داخلية فيها وان أحدثت بعده صلى الله عليه وسلم ويدل على هذا اضافة السنة الى الخلفاء * ومعلوم ان في سنتهم ما هو محدث بعده صلى الله عليه وسلم كجمع المصحف وغيره وقد سمى صلى الله عليه وسلم جميع أمورهم سنة * ولذا قال النووي قوله عليه السلام في الحديث كل بدعة ضلالة عام مخصوص * قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في آخر كتاب للقواعد (١) البدعة اما واجبة كتعلم النحو لفهم كلام الله تعالى ورسوله وكثروا في أصول الفقه والكلام في الجرح والتعديل واما محرمة كذهب الجبرية والقدرية والمرجئة والمجسمة * والرد على هؤلاء من البدع الواجبة لان حفظ الشريعة من هذه البدع فرض كفاية * وامامندوبة كاحداث الربط والمدارس وكل احسان لم يعمد في المصدر الاول كالترأج بالجماعة العامة * واما مكروهه كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف عند الشافعية واماعند الحنفية فباح * واماباحة كالتوسع في الافعال المأكل والمشرب والمساكن وتوسيع الاحكام وقد اختلف في كراهة بعض ذلك * قال الشافعي رحمه الله ما أحدث مما يخالف الكتاب أو السنة أو الآثار أو الاجماع فهو ضلالة وما أحدث من الخير لا يخالف شيئا من ذلك فليس بمذموم * وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام رمضان نعمت البدعة * ومن الاحاديث الدالة على وجوبه ما رواه أبو داود عن جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه فاحتلم فسال أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما تجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك قال قتلوه قتلهم الله الاسألو اذا لم يعلموا فامشوا فاشفاء الى السؤال انما كان يكفيه ان يقيم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده * وأخرجه ابن ماجه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس * ووجه الدلالة منه قوله انما شفاء الى السؤال فقد حصر شفاء الى سؤال العلماء والتقليد لهم فيما قالوا وعاب عليه السلام لمن أفتى بغير علم وألحق به الوعيد بأن دعا عليهم لكونهم مقصرين في التأمل في النص * وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج * ومن الاحاديث الدالة على وجوبه أيضا * ما رواه رزين عن ابن مسعود قال من كان مستقنا فليستن بمن قد مات فان الحى لا تؤمن عليه لقنته أولئك أصحاب حجر عليه السلام كانوا أفضل هذه الامة أبرها قلوبا وأعظمها علما اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ولاقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم على أثرهم وعتسكوا بما استطعتم من اخلاقهم وسيروهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم * قال الطيبي أخرجه الكلام مخرج الشرط والجزاء في قوله من كان مستقنا فليستن بمن قد مات تنبيها به على الاجتهاد ونهري

طريق للصواب بنفسه بالاستنباط من معاني الكتاب والسنة فان لم يتمكن له ذلك فليقتد بأصحاب
 محمد صلى الله عليه وسلم لانهم نجوم الهدى وكان ابن مسعود يوصي القرون الآتية بعد قرون
 الصحابة والتابعين باقتفاء أثرهم والاحتذاء بسيرهم وأخلاقهم ولظواهره يوصي التابعين ومن
 بعدهم تبع لهم بالاقتداء بالصحابة لكن خص أمواتهم لانه عام استقامتهم على الدين واستدامتهم
 على اليقين بخلاف من بقي منهم حيا فانه يمكن منهم الافتتان ووقوع المعصية والظن بان الردة
 والكفران لان العبرة بالخاصة * وهذا تواضع منه في حقه رضي الله عنه لكمال خوفه على نفسه ولما
 رأى من الفتن العظيمة ووقوع الهالكين فيها والافهم ومن يقتدى به حيا وميتا وهو من أفقه
 الصحابة ومن الذين لهم أنباء في الفقه يأخذون بآثارهم * وهذا الاثر في غاية الموافقة في المعنى
 لحديث أصحابي كالنجوم وكفى به دليلا في وجوب التقليد فانه صادر عن قال فيه عليه السلام وضيت
 لامني مارضى لها ابن أم عبد وسخطت لها ما سخط لها ابن أم عبد اه وابن أم عبد قد أمرهم بهذا
 اه * ومن الاحاديث الدالة على ذلك ما رواه الشيخان عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث أصبأ أرضا فكانت طائفة طيبة
 قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها
 الناس فغربوا وسقوا وزرعوا وأصاب من طائفة أخرى انما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت
 فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل
 هدى الله الذي أرسلت به * ومنها ما رواه الشيخان عن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يزال من أمي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم
 على ذلك اه * وقوله قائمة بأمر الله أي بأمر دينه وأحكام شريعته من حفظ الكتاب وعام السنة
 والاستنباط منها والجهاد في سبيله والنصيحة لأمته وسائر فروع الكفاية كما يشير إليه قوله تعالى
 ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر قوله في المراقبة اه
 * وفيما ذكر من الاحاديث الدالة على وجوب التقليد كفاية ولولا خوف الاطنباب الممل لا نيت
 بشي ولا ينتهي كثرة (١) هو أما الاجاع فهو اجماع القرون الثلاثة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية
 كإثبات الصحيحين عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني ثم الذين
 يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ورواه أحمد
 والترمذي بهذا اللفظ ورواه الطبراني بلفظ خير الناس قرني ثم اثني ثم الثالث ورواه الحاكم
 في مستدركه بلفظ خير الناس قرني الذي أنا فيهم ثم الثاني ثم الثالث وفي رواية إسماعيل في حديث ياتي
 على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقولون هل فيكم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون
 نعم فيفتح لهم الخ زيادة الطبقة الرابعة ولغظه ثم يكون البعث الرابع فيقال انظر واهل نرون

ففيهم أحد اراى من رأى أحدا رأى أصحاب النبي ﷺ فيوجد الرجل فيفتح له وهذه الزيادة دالة على الحاق الطبقة الرابعة بالطبقات الثلاث * لكن قال ابن حجر هذه رواية شاذة وأكثروا روايات مقتصرة على الطبقات الثلاث واختلف في المراد بالقرن في النهاية القرن أهل كل زمان وهو مقدار المتوسط في أعمار أهل كل زمان ماخوذ من الاقتراح فكانه المقدار الذي يقترن به أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم وقيل القرن أربعون وقيل ثمانون وقيل مائة وقال السيوطي الأصح انه لا يضبط بمدة فقرنه ﷺ هم الصحابة وكانت مدتهم من المبعث الى آخر من مات من الصحابة في مائة وعشرين وقرن التابعين من مائة سنة الى نحو سبعين وقرن أتباع التابعين من ثم الى نحو العشرين ومائتين وفي هذا الوقت ظهرت للبدع ظهورا فاشيا وأطلقت المعتزلة ألسنتها ورفعت الفلاسفة رؤسها وامتنحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن وتغيرت الاحوال تغيرا شديدا ولم يزل الامر الى الآن وظهر مصداق قوله صلى الله عليه وسلم ثم يشقو للكذب اه وبيان اجماعهم القولي والفعلى على التقليد والتمسك به هو انهم كما قال ابن الحاجب لم يزل العلماء يستفتون فيفتون ويتبعون من غير ابداء المستند وذاع وشاع ولم ينكر عليهم فكان اجماعا * ومر قول القرافي في التلقيح انعقد الاجماع على ان من أسلم له ان يقاتل من شاء من العلماء بغير حجر وأجمع الصحابة على ان من استفتى ابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهم اوقادهما فله ان يستفتى بأمريرة ومعاذ بن جبل ويعمل بقولهما من غير تكبر فمن ادعى رفع الاجماعين فعليه الدليل اه * فانت تراه صرح بان الصحابة أجمعوا على التقليد ومرت في تقليد الميت قول ابن عرفة الاجماع اليوم انمقد على تقليد الميت لفقدان المجتهدين والانعطت الاحكام قال حلولو لاختفاء في ثبوت الاجماع الخ مامر وأنا ذكرك لك أفرادا كثيرة مما وقع فيه تقليد بعض الصحابة لبعض وأفراد الصحابة الذين كانت لهم أتباع ياخذون برأيهم وبعض ماورد عن التابعين وأتباعهم فمما وقع فيه تقليد بعض الصحابة لبعض ما أخرجه العقيلي والدمان عن أبي حزم بن الاسود ان عمر أراد رجم المرأة التي ولدت لستة أشهر فقال له على الله تعالى يقول وحله وفصاله ثلاثون شهرا وقال تعالى وفصاله في عامين فترك عمر رجمها وقال لولا على هلك عمر ويسمى هذا الدليل عند الاصوليين دلالة الاشارة فان عليا كرم الله تعالى وجهه أخذ أقل أمد الحول ستة أشهر من قوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين فاذا كان أمدرضاعه أربعة وعشرين شهرا لم يبق للحمل الاستة أشهر وهذه هي دلالة الاشارة وهذا انما هو محض تقليد فالدليل الذى أبداه انما هو دليل اجتهدى وعمر رجع الى قوله وقوله في المسئلة * ومنها ما أخرجه ابن البختري عن محمد بن الزبير قال دخلت مسجد دمشق فاذا أنا بشيخ قد اتوت ترقواته من الكبر فقلت يا شيخ من أدركت قال عمر قلت فما غزوت قال البرموك قلت حدثني بشيء سمعته قال خرجنا مع قتيبة حجابا فاصبنا ببيض نعم وقد أسومنا فلما قضينا نسكنا ذكرنا

ذلك لأمير المؤمنين عرف أدير وقال اتبعوني حتى انتهى إلى حجر النبي صلى الله عليه وسلم فضرب
حجرة منها فأجابته امرأة فقال أُمُّ أبوحسن قالت لا تُهْرَقِ المقتاة فأدير وقال اتبعوني حتى انتهى
إلى علي وهو يسوي التراب بيده فقال مرحبا بأمير المؤمنين فقال إن هؤلاء أصابوا بيض نعام وهم
عمرون قال ألا أرسلت إلى قال أنا أحق باتيانك قال يضربون للفحل قلائص أبكارا بعدد البيض
فما نتج منها أهدهو قال عرفان الأبل يتدجج قال علي والبيض يمرض فلما أدير قال عمر اللهم لا تنزل
في شديدة الاوأبوا الحسن إلى جنبي وهذا محض تقليد حتى أنه لم يبدله الدليل ولم يسأله عنه وأخرج
أجد وأبو عمر عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن * ومنها
مأخرجه ابن السمان عن عبد الرحمن بن الحسن قال دخل علي على عمرو إذا بامرأة حبلى تقاد للرجم
فقال ما شأن هذه قالت يذهبون بي ليرجوني فقال بأمير المؤمنين لا شيء ترجم إن كان لك عليها
سلطان فليس لك سلطان على ما في بطنها قال عمر كل أحد أفقه مني ثلاث مرات فضمها على حتى
وضعت غلاما ثم ذهب بها إليه ورجعها اه * ومنها مأخرجه أيضا عن عبد الرحمن السلمي قال
أتى عمر بامرأة جهدها العطش فمرت على راع فاستسقته فأبى أن يسقيها الا ان تمكنه من نفسها
ففعلت فشاور الناس في رجمها فقال له علي هذه مضطرة إلى ذلك فخل سبيلها ففعل * ومنها أيضا
مأخرجه ابن السمان عن مسروق أن عمر أتى بامرأة قد نسكت في عدتها ففرق بينهما وجعل
مهرها في بيت المال وقال لا يجتمعان أبدا فبلغ ذلك عليا فقال إن كان جهلا فلها المهر بما استحلت
من فرجها و يفرق بينهما وإذا تقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب فخطب عمر وقال ردوا الجهالات
إلى السنة فرجع إلى قول علي رضي الله عنهما وهذا محض تقليد لم يبدله دليلا ولم يسأله عنه * ومنها
مأخرجه أيضا عن ابن سيرين أن عمر سال الناس كم يزوج المملوك وقال له لي إياك أعني يا صاحب
المغافري رداه كان عليه قال اثنتي عشرة * ومنها ما أخرجه أيضا عن حنشل بن المعتمر أن رجلا أتيا
امرأة من قريش فاستودعاها مائة دينار وقال لها لا تدفعيها لأحد منادون صاحبها حتى يجتمع
فلبثا حولا ثم جاء أحدهما وقال لها إن صاحبي قد مات فادعي إلى الدنانير فأتت فتقل عليها بأهلها
فلم يزالوا بها حتى دفعتها إليه ثم لبثت حولا آخر فجاء الآخر وقال ادفعي إلى الدنانير فقالت إن
صاحبك جاء وزعم أنك قد مت فدفعته إليه فاختصمها إلى عمر فأراد أن يقضي عليها وروى أنه قال
لها ما أراك الاضامة فقالت أنشدك الله أن لا تقضي بيننا وإرفعنا إلى علي بن أبي طالب فرفعها إلى
علي وعرف أنها قد مكر بها فقال أليس قلتما لا تدفعيها لأحد منادون صاحبها قال بلى قال فإن
مالك عندها اذهب فجاء بصاحبك حتى تدفعها إليك اه * ومنها ما أخرجه أيضا عن موسى بن
طلحة أن عمر اجتمع عنده مال فقسمه فضلت منه فضلة فاستأثر أصحابه في ذلك الفضل فقالوا
نرى أن نمسكه فإن احتجبت إلى شيء كان عندك وعلي في القوم لا يتكلم فقال عمر مالك لا تتكلم يا علي
قال قد أشار عليك القوم قال وأنت فأثر قال فأتى أن تقسمه ففعل * ومنها أيضا ما أخرجه ابن

حرب الطائى عن محمد بن يحيى بن حبان ان حبان ابن منقذ كان تحسه امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية ثم مات على رأس الحول فقالت لم تنقض عدى. فارتفعوا الى عثمان فقال مذل ليس لى به علم فارتفعوا الى على فقال على تحلفين عنده منبر النبي صلى الله عليه وسلم انك لم تحيضى ثلاث حياضات وولك الميراث خلفت فاشتريت في الارث ومعلوم ان الحكم لعثمان وقلد عليا فيها فعل حيث لم يعرف الحكم اه * ومنها أيضا ما أخرجه الشيخان عن أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخرج بالجريد والسعال وولد أبو بكر ر بغير فلان ولى عمر قال ان الناس قد دنوا من الرىف فساتروا في حد الخرج فقال له عبد الرحمن بن عوف ترى ان تجعله كاخف الحدود فجلد فيه ثمانين اه * فانظر تقليده له في حد الخرج * ومنها ما أخرجه الدارمي وابن سعد بسند صحيح عن عبد الله بن أبي يزيد قال كان ابن عباس اذا سئل فان كان القرآن أخبر به فان لم يكن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به فان لم يكن وكان عن أبي بكر وعمر أخبر به فان لم يكن قال برأيه وفي رواية ابن سعد فان لم يكن اجتهد رأيي * ففي هذا دلالة واضحة على اتباع بعض الصحابة لبعض في اجتهاده * وعلى ان ابن عباس كان له رأى واجتهاد * وكان ابن عباس رضى الله عنه من (١) الصحابة الذين لهم اتباع في الفقه يعملون بقولهم وهم ثلاثة ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت قال العراقي في أئمة

وهو وزيد وابن عباس لهم * في العقه اتباع يرون قولهم

* وقال مجاهد ما سمعت فتيا أحسن من فتيا ابن عباس الا ان يقول قائل قال رسول الله ﷺ * وقال عطاء ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقها وأعظم خشية * ان أصحاب الفقه عنده وأصحاب القرآن عنده وأصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم من واد واسع * وقال طاوس رأيت سبعين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تدارأوا في أمر صاروا الى قول ابن عباس * وقال عبيد الله بن عبد الله ما رأيت أحدا كان أعلم بالسنة ولا أجل رأيا ولا أنفب نظرا من ابن عباس * وقال عطاء أيضا كان الناس ياتون ابن عباس ناس في الشعر والانساب وناس ياتونه لا يأم العرب وقاتعها * وناس ياتونه للعلم والفقه منهم الا يقبل عليهم بما شاؤا * فانظر في هذا كلام عزمى لمن الرأى ومن اتبعه فيه ومن اتبعه هو رأى الشيخين وهو الملقب بالبحر وجبر الامة اه * وفي تهذيب التهذيب في تعريف نافع بن جبير * قال ابن المديني أصحاب زيد ابن ثابت الذين كانوا يأخذون عنه يقتنون بقتواه فذكره فيهم * وروى يحيى بن يحيى (قلت) لما لك سمعت المشايخ يقولون من أخذ بقول ابن عمر لم يترك من الاستقصاء شيئا قال نعم * واستمرت المذاهب واستقرت في زمن التابعين وتابعيهم فقد كان الفقهاء للبيعة بالمدينة المنورة يقتنون ويؤخذ بقولهم ورأيهم وكان أبو حنيفة من صغار التابعين واستقر مذهبه وانتشر * وقد

(١) الصحابة الذين لهم اتباع في الفقه

قال الشافعي مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين * وقال ابو مصعب عن مالك ما أفنت حتى شهدي سبعون محسنا في أهل لذلك * وقال ابن وهب سمعت مناديا ينادي بالمدينة ألا يفتي الناس الا مالك بن أنس وابن أبي ذيب * وقال ابو حاتم الحجة على المسلمين مالك وشعبة والثوري وسفيان بن عيينة * وقال ابو صالح شعيب بن حرب المدائني وكان أحد السادة الأئمة الاكبراني لاحسب ان بجاء بسفيان الثوري يوم القيامة حجة من الله تعالى على خلقه يقال لهم لم تدركوا نبيكم عليه الصلاة والسلام وقد أدركتم سفيان الثوري ألا اقتديتم به وفي تهذيب الترمذي في ترجمة الشافعي قال جريد بن احمد كنت عند احمد بن حنبل فتذاكر في مسألة فقال رجل لاجد بأبي عبد الله لا يصح فيها حديث قال ان لم يصح فيها حديث ففيم أقول للشافعي وحجته أثبت شيء فيها وفيه أيضا في ترجمة أبي حنيفة عن ابن معين قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا يا كثر أقواله قال ابن معين وكان القطان يذهب الى قول الكوفيين ويختار قوله من قولهم وفيه أيضا عن يحيى الضرير قال شهدت سفيان وأناه رجل فقال ماتدقم على أبي حنيفة قال وماله قال سمعته يقول أخذ بكتاب الله فان لم أجده فسترسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم أجده فبقول الصحابة أخذ من شئت منهم ولا أخرج عن قولهم الى قول غيرهم فاذا انتهى الامر الى ابراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا وبما هو صريح في بطلان دعوى جهة يهدي العصر من حرمة تقليد المجتهدين ودال على جهلهم بما في كتب الحديث المنتسبين اليه انتسابا كاذبا وعلى عدم اطلاعهم عليها رأسا ما هو كثير ذائع في صحاح الحديث من استدلال اتباع ناهي التابعين بأقوال من فوقهم من التابعين وتابعيهم على مسائل الاحكام الشرعية * الاصلية والفردية * كاستدلال البخاري ومسلم ومعاشرهم بأقوال مالك ونظرائه ومن فوقه من الصحابة والتابعين ومن استدلال تابعي التابعين بأقوال التابعين الصغار والكبار كاستدلال مالك في موطنه بأقوال ابن شهاب الزهري وعمر ابن عبد العزيز وهشام بن عروة وقتادة بن دعامة وغيرهم من صغار التابعين وأقوال سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم من كبار التابعين * ومن استدلال التابعين كبارا وصغارا بأقوال الصحابة المجردة من غير نظر الى دليل في كل المسائل الشرعية * وهذا شائع ذائع مشحونة منه مؤلفاتهم لا ينسكروا لاجل جهول أو كما برمعاند ليس له معقول ومعلوم انهم ما استدلوا بأقوالهم المجردة عن الدليل الاتقيد ا لهم في تلك المسائل والا كان اتيانهم بها في مؤلفاتهم عبثا انهم حاشاهم من ذلك أهؤلاء جهة المجتهدين في هذا القرن الرابع عشر أعلم من أهل القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية من الصادق المصدوق بما يجوز ويحرم وهذا غاية الجهل والتنطع والابتداع والواقع من ذلك في مؤلفاتهم كثير لا يمكن حصره ولاحتجاج الى تمثيل لشيوخه وكثرته ولكن لابد ان نذكر طرفا من ذلك ليطلع عليه الجاهل ويتذكر به العالم الغافل وهأنا

أبدأ بمأثلة عمافي البخارى لكثرة تداول جميع المسلمين له فمن ذلك قوله في كتاب الايمان باب خوف المؤمنين من ان يحيط علمه وهولاشعر وقال ابراهيم التيمي ما عرضت قولى على عملى الا خشيت أن أكون مكذبا وقال ابن أبى مليكة أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخافون اتفاق على نفسه ما منهم أحد يقول انه على إيمان جبريل وميكائيل ويذكر عن الحسن ما خافه الا مؤمن ولا آمنه الا منافق فلم يأت على هذه الترجمة بدليل صريح الا من أقوال العلماء المجردة وقال في كتاب العمارة باب غسل الاعقاب وكان ابن سير بن يقطل موضع الخاتم اذا توضأ وقال بعد ذلك باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان وكان عطاء لا يرى به بأسا ان يتخذ منه الحياض والحبال وقال الزهرى اذا ولغ فى الماء ليس له وضوء غيره يتوضأ به وقال سفيان هذا قلقه بعينه يقول الله تعالى فلم تجسوا ماء فتيتموها وهذا ماء فى النفس منه شيء يتوضأ به ويقيم وقال بعد ذلك قال عطاء فيمن يخرج من دبره الدود أو من ذكره نحو القملة يعيد الوضوء وقال جابر بن عبد الله اذا ضحك فى الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء وقال الحسن ان أخذت من شعرة أو ظفاره أو خلعت خفيه فلا وضوء عليه وقال طاوس وسج بن علقم وعطاء وأهل الحجاز ليس فى الدم وضوء وعصمر بن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ ويزق ابن أبى أوفى دماغى فى صلاته وقال ابن عمر والحسن فيمن تحتجم ليس عليه الا غسل محجمة قال بعد ذلك قال منصور عن ابراهيم لايأس بالقاء فى الحمام ويكتب الرسالة على غير وضوء وقال حماد عن ابراهيم ان كان عليه ازار فسلم والا فلا تسلم وقال بعد ذلك فى باب مسح الرأس كله وقال ابن المديب المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها وسئل مالك أيجزى ان يمسح بعض الرأس فاحتج بحديث عبد الله بن زيد وقال بعد ذلك باب يقع من اللججاسات فى السمن والماء وقال الزهرى لا بأس بالماء ما لم يغيره ماء أوريج أولون وقال جادلا بأس بريش الميتة وقال الزهرى فى عظام الموتى نحو العليل وغيره أدركت ناسا من سلف العلماء يعتقدون بها ويدهنون فيه الا يرون به بأسا وقال ابن سيرين وابراهيم لا بأس بتجارة العاج وقال بعد ذلك لا يجوز الوضوء بالنبذ والمسكوكه الحسن وأبو العالية وقال عطاء التيمم أحب الى من الوضوء بالنبذ والاين وقال بعد ذلك فى الحيض قال ابراهيم لا بأس أن تقرأ الآية ولم يقرأين عباس بالقراءة للجنب بأسا وقال بعد ذلك فى التيمم وقال الحسن فى المريض عنه الماء ولا يجتمع من دناؤه يقيم وقال الحسن يجزئ التيمم ما لم يحدث وقال يحيى بن سعيد لا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم بها وقال فى كتاب الصلاة قال الحسن فى الثياب ينسجها المجوس لم يرها بأسا وقال معمر رأيت الزهرى يلبس من ثياب اليمن ما صبغ بالبول وصلى على فى ثوب غير مرسوم وقال بعد ذلك باب المسجد يكون فى الطريق من غير ضرر بالناس وبه قال الحسن وأيوب ومالك وقال بعد ذلك قال الحسن لا بأس ان تصلى وبينك وبين الامام نهر وقال أبو مجاز بأتم بالامام وان كان بينهما مطر يقي أو جدار اذا سمع تكبير الامام اه وهذا النوع كثير فى البخارى فلو تتبعناه لكان مجلدنا منه وفى هذا القدر كفاية فى تحصيل المقصود وهو فى الموطأ أكثر منه فى البخارى فعمافى الموطأ قوله فى وقوف الصلاة عن

القاسم بن محمد قال ما أدركت الأساس الا وهم يصلون الظهر بعشى وفيه ان عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بملك وفيه انه بلغه ان يزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر كانا يقولان من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة وفيه عن يحيى بن سعيد انه كان يقول ان المصلى يصلى الصلاة ومافاته وقتها ولمافاته أعظم وأفضل من أهلها وماله وفيه في وضوء الثائم اذا قام للصلاة ان عمر بن الخطاب قال اذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ وفيه عن ابن عمر انه كان يشام جالسا ثم يصلى ولا يتوضأ وفيه فيما لا يجب فيه الوضوء انه رأى ربيعة يقلس حراراء وهو في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلى وفيه في المسح بالرأس والاذنين ان عبد الله بن عمر كان يباخذ الماء باصبعيه لاذنيه وفيه ان جابر بن عبد الله سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء وفيه عن هشام بن عروة عن أبيه كان ينزع العمامة ويمسح رأسه وفيه عن نافع انه رأى صفية بنت عبيد زوجة عبيد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء ونافع يومئذ صغير وفيه ان عروة كان يمسح على الخفين وكان لا يزيد اذا مسح عليهما على ان يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما وفيه فيما جاء في الرعاف ان سعيد بن المسيب عرف وهو يصلى فاتى حجرة أم سلمة فأتى بوضوء ثم توضأ ورجع وبنى على ما قد صلى وفيه ان جندب مولى عبد الله بن عباس سأل ابن عمر عن المادى فقال اذا وجدته فاغسل فرجك وتوضأ وضوءك للصلاة وفيه عن سعيد بن المسيب ان عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون اذا مس الاختان الاختان فقد وجب الغسل ولونتغ هذا النوع فيه لكانا ربه وأزيد وفي هذا القدر كفاية وهذا النوع قليل في مسلم وذلك لان مسهما لم يتصدى في كتابه لاستنباط المسائل الفقهاء وانما قصد الاتيان بالحديث بحثا من غير تعرض لغيره ولا حل هذا المذهب كتراجم الابواب في كتابه قال النووي لثلا يزداد بها حجم الكتاب أول غير ذلك ولتراجم المذكورة فيه انما هي لغيره من العلماء وان كان هو في الحقيقة رتب كتابه على أبواب فهو محبوب حقيقة وقد اعتمد على جواز أو وجوب جرح الرواة بما هو فيهم على أقوال العلماء المجردة فمن ذلك قوله قال الخطواني سمعت عبد الصمد وذكر عند هذ يادن ميمون فنسبه الى الكذب وفيه قال عبد الرزاق ما رايت ابن المبارك ينصح بقوله كذاب الا لعبد القدوس فاتى سمعته يقول كذاب وقال قال عفان بن مسلم كنا عند اسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل فقلت ان هذا ليس بثبت فقال الرجل اغتبت فقال اسماعيل ما اغتابه واسكنه حكم انه ليس بثبت وفيه حدثنا بشر بن عمر قال سألت مالاك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن الذي يروى عن سعيد ابن المسيب فقال ليس بثقة وسألت عن صالح مولى التوأمة فقال ليس بثقة وعن أبي الحويرث فقال ليس بثقة وعن حوام بن عثمان فقال ليس بثقة وعن شعبة الذي يروى عنه ابن أبي ذيب فقال ليس بثقة وفيه عن أبي اسحاق الطالقاتي يقول سمعت ابن المبارك يقول لو خيرت بين ان ادخل الجنة وبين ان القى عبد الله بن عمر لاخترت ان القاه ثم ادخل الجنة فلما رأته كانت بعرة فأحب الى منه وفيه عن عبد الله بن عمرو وقال كان يحيى بن أبي أنيسة كذابا ففيه كثير من نحو هذا الاستدلال على جواز

القدح في الرواة أو وجوبه وما استدلل عليه بالاقوال العلماء الذين قبله هم ناهو غاية التقليد فلم يسأل عن دلائل واحد منهم واكتفى بأقوالهم عن ان يطلب دليلا من الكتاب والسنة على ذلك وجب كتب المحدثين الاقدمين على هذا النمط فمن كان منهم قاصدا استنباط الاحكام من الاحاديث جرى على منوال مالك بن أنس والبخارى رحمهما الله تعالى ومن كان قصده جمع الحديث من غير نظر الى استنباط الاحكام جرى على منوال مسلم فانظر كيف يمنع جهلة مجتهدى العصر التقليد مع تقليد الاقدمين المجتهدين أهل القرون المشهود لها بالخيرية منه عليه الصلاة والسلام اه * فاذا علمت ان الاجتهاد والتقليد من عصر النبي ﷺ وسائر العصور المشهود لها بالخير وهما سنقران الى ان استقرت المذاهب وصات ملجا لكل مسلم * فقل للمتطهين الذين يظنون ان الحديث والقرآن أهون تناول من الفقه هيئات هيئات فان دون معرفة الحديث خوط القتاد * وخرق القيا في الاغوار والانباء * وليس ثواب الفقيه دون ثواب المحدث في الآخرة ولا عزه بأقل من عز المحدث ويكفيك في هذا (١) أثر الاربعيات المروى عن البخارى رحمه الله * وهاناذا ذكره هناك لنعلم صعوبة الحديث * وبعد المتطهين أهل الزيف عن التحديث * فقد قل ابن المظفر محمد بن أحمد بن حامد بن الفضل البخارى لما عزل أبو العباس الوليد بن ابراهيم بن زبد الحمداني عن قضاء الري ورد بخارى سنة ثمان عشرة وثلاثمائة لتجديده مودة كانت بينه وبين أبي الفضل البلعمي فنزل في جوارنا فحمنى معلمى أبو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم البخارى اليه وقال له اسالك أن تحدث هذا الصبي عن مشايحك فقال ما لي سماع فقال كيف وأنت فقيه فاجاب قال لا في ما بلغت مبالغ الرجال تأفت نفسي الى معرفة الحديث ورواية الاخبار وسماعها فقصدت محمد بن ادم عجل البخارى ببخارى المنظور اليه في علم الحديث وأعلمته مرادى وسألته الاقبال على ذلك فقال لي يا بني لا تدخل في أمر الابد معرفة حدوده والوقوف على مقاديره فقلت عرفني رحمك الله حدود ما قصدت لك له ومقادير ما سالتك عنه فقال لي اعلم ان الرجل لا يصير محدثا كاملا في حديثه الا بعد أن يكتب أربع أو بضع أربع * كارب مثل أربع * في أربع عند أربع * باربع على أربع * باربع على أربع * عن أربع لاربع * وكل هذه الرباعيات لا تتم الا باربعة مع أربع * فاذا تم له كلها هان عليه أربع * وابتلى باربع * فاذا صبر على ذلك أكرمه الله تعالى في الدنيا باربع * وأثابه في الآخرة باربع (قلت) له فسر لي رجك الله ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات من قلب صاف * بشرح كاف * وبيان شاف * طلبا للاجرا الوافي * فقال نعم الاربعة التي يحتاج الى كتبها هي اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم وشرائعه * والصحابة رضی الله تعالى عنهم ومقاديرهم * والتابعين وأحوالهم * وسائر العلماء وتواريتهم * مع أسماء رجالهم * وكنائهم * وأمكنهم * وأزممتهم * كالتمحيد مع الخطب * والدعاء مع التوسل * والبسمة مع السورة * والتكبير مع الصلوات * مثل

المسندات * والمرسلات * والموقوفات * والمقطوعات * في صفه وفي ادراكه * وفي شبهه * وفي كمولته * عند فراغه * وعند شغله * وعند فقره * وعند غنائه * بالجبال * والبحار * والبلدان * والبراري * على الاحجار * والاخفاف * والجلود * والاكتاف الى الوقت الذي يمكنه تقام الى الاوراق عن هوفوقه * وعن هوئله * وعن هودونه * وعن كتاب آيه يتيقن انه بخط آيه * دون غيره * لوجه الله تعالى طلب المرزاه * والعمل بما وافق كتاب الله عز وجل منها * ونشرها بين طلابيهم ومحبيها * والتأليف في احياء ذكره بعده * ثم لاتم له هذه الاشياء الا بربيع هي من كسب العبد اعنى معرفة الكتابة * واللغة * والصرف * والسحو * مع اربيع هي من اعطاء الله تعالى اعنى القدرة * والصحة * والحرص * والحفظ * فاذامت له هذه الاشياء كلها هان عليه اربيع الامل * والمال * والولد * والوطن * وابتلى بربيع * ثمانية الاعداء * وملامة الاصقاء * وطعن الجبهلاء * وحسد العلماء * فذا صبر على هذه نحن اكرم الله تعالى في الدنيا بربيع * بعز الفناعة * وبهبة النفس * وبلذة العلم * وبحياسة لا يدون آيه في الاخرة بربيع بالشفاعة * ان اراد من اخوانه * وبطل العرش يوم لا ظل الاظله * ويسقي من اراد من حوض نبيه صلى الله عليه وسلم * وبمجاورة النبيين في اعلى عليين * في الجنة * وقد اعلمت كيايى بجملا ليج ماسمعت من مشايخي متفرقا في هذا الباب فاقبل الا ان الى ما قصدت اليه اودع فها لى قوله فيسكت متفكرا واطرقت متأدبا فلما راي ذلك نفي قال * وان لم تطق حمل هذه المشاق كلها فاعليك بالفقهاء فيمكنك تعلمه وانت في بيتك قارسا كن لا تحتاج الى بعد الاسفار ووطء الديار * وركوب البحار * وهو مع ذائمة الحديث وليس ثواب الفقيه دون ثواب المحدث في الاخرة ولا عزه باقل من عز المحدث فلما سمعت ذلك نقص عزمي في طلب الحديث واقبلت على دراسة الفقهاء وتعلمه الى ان صرت فيه متقلما ووقفت منه على معرفة ما يمكنني من تعلمه بتوفيق الله تعالى ومنته ولذلك لم يكن عندي ما امليه على هذا الصبي يا ابا ابراهيم فقال له ابراهيم ان هذا الحديث الواحد الذي لا يوجد عند غيرك خبر للصبي من ألف حديث يحده عند غيرك انتهى وقد قال الخطيب البغدادي الحافظ ان علم الحديث لا يعطى الا لمن قصر نفسه عليه * ولم يضم غيره من الفنون اليه * وقال الشافعي رحمه الله تعالى اتريد ان تجمع بين الفقه والحديث هيئات والله سبحانه وتعالى اعلم اه * واما ما ذهب اليه (١) معتزلة بغداد من منع التقليد مطلقا ومن تفصيل الجبائي المسارين شعائر الاسلام الظاهرة وغيرها * فحجة معتزلة بغداد هو قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم ومن الاستنطاعة ترك التقليد * ولان العامي متمكن من كثير من وجوه النظر فوجب ان لا يجوز له تركها قياسا على المجتهد والجواب عن الاول هو ان الخطأ متعين في حق العام اذا اتفردوا بالاحكام لانهم لا يرفعون السخ ولا المنسوخ ولا التمهص ولا المقيد ولا كثيرا مما

توقف عليه الاماظ ومالا يضبطونه لاتحمل لم محاولته لفرط لفرر فيه وهو الجواب عن الثاني واستدلوا أيضا بان القول بوجود التقليد يؤدي الى وجوب اتباع الخطأ لجواز وقوعه والجواب هو انهم قائلون بان المجتهد لو أبدى لغير المجتهد مستداه يجب عليه اتباعه مع احتمال الخطأ بحاله لكون البيان ظنيا وكذلك المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده مع احتمال كونه خطأ فما هو جوابهم فهو جوابنا والحق ان الحكم المجتهد فيه متصف بأنه مقلنون وبأنه خطأ فمن حيث انه مقلنون يجب اتباعه ومن حيث انه خطأ يحرم ولا امتناع في ذلك وانما الممتنع وجوب اتباع الخطأ من حيث انه خطأ كما ينبي عنه ترتيب الحكم على الوصف في قولك يجب اتباع الخطأ اهـ (١) واستدل الجبائي بما مر من ان شعائر الاسلام الظاهرة لاحتجاج لمنصب المجتهد فلا حاجة الى التقليد فيها كالصلوات الخمس وصوم رمضان ونحو ذلك * والجواب هو ان تلك الامور ان انتهت الى حد الضرورة بطل التقليد بالضرورة ولا نزاع في ذلك لان تحصيل الحاصل محال لاسيا والتقليد انما يقيد الظن الذي هو دون الضرورة بكثير وان لم تنته الى حد للضرورة تعين التقليد للحاجة في النظر الى أدوات مفقودة في حق العامي ومافاله معتزلة بغداد من منع التقليد مطلقا هو الذي تمسك به بعض أهل العصر فقال الواجب عليه عند حدوث الواقعة الرجوع الى أهل الذكر وسؤالهم عن حكم الله تعالى فيها على طريق الرواية دون تقليد ولا اجتهاد وهذا هو الهدى انقويم الذي درج عليه عوام الصحابة أجمع ومن بعدهم من التابعين وهذا الذي قاله مردود بما مر من الرد على المعتزلة ويزيد هذا بان في كلامه تناقضا وكذبا وتكليفا بمحال اما للتناقض فهو قوله من غير تقليد ولا اجتهاد فهذان ضدان لاتألف لهما اذ لاوجود الا لمن تبين اما الاجتهاد واما التقليد وبيان ذلك هو انه اذا سال المجتهد وأظهر له الدليل اما ان يكون قادرا على تحقيق الحكم المسؤول عنه من ذلك الدليل بان يكون عارفا بأنه لاتناسخ ولا معارض ولا مقيد ولا مخصص الى غير ذلك مما هو من شروط الاجتهاد فهذا مجتهد مطلق كعالم من تعريفه المار وان كان في مسئلة واحدة لما مر من جواز تجزئ الاجتهاد على الصحيح واما ان يكون غير قادر عليه وانما استند في صحته واثبات الحكم به الى المجتهد فهذا هو عين التقليد فقد قال في الآيات البيّنات في بحث حد التقليد الاخذ مع معرفة الدليل ان عرف حق المعرفة فهو مجتهد والا فهو في رتبة لتقليد وان حرم على فهم الماسخ اهـ فلا واسطة بينهما على ما هو الحق ولا اعتداد بقول من قال ان قبول خبر الواحد وقبول الحاكم البيّنة والاخذ بقول من النبي صلى الله عليه وسلم ليس باجتهاد قطعا واختلف هل هي تقليد لما مر في حد التقليد من ان الرجوع الى هذه الاشياء تقليد وقال ابن الحاجب والآمدی انه ليس بتقليد لوجود الحجّة الملزّمة من المعجزة الى آخر ما مر

هناك قراجه ان شئت فقد جعلوا هذه الاشياء اما داخلة في التقليد أو في حد الاجتهاد لما
فيهم من الحجة المزمعة انتهى * واما الكذب فهو قوله ان هذا هو الهدى الذى كان عليه عوام
الصحابه والتابعين فهذا كذب محض لما مر عن القراني وابن الحاجب من حكاية الاجماع
على ان الصحابة وغيرهم كانوا يستفتون ويفتون من غير ابداء دليل ولما مر من الاحاديث
الكثيرة التي فيها تقليد الصحابة للصحابه والتابعين لهم وللتابعين من غير سؤال عن مستند ولا ابداءه
* واما التوكيف بالمحال فبينا انه هو ان بعض العوام لا يقدر ان يسأل عن مراده لشدة جهوله وغبائه
فضلا عن ان يسأل عن الدليل ويعرف وجه الدلالة فهذا لا يقوله عاقل فضلا عن من يزعم انه عالم مجتهد
ومن شك في ذلك فليجرب العوام بل هذه الصفة هي الغاية القصوى فيمن ينسب الى العلم اليوم فان
كثيرا منهم لا يهتدى الى وجه الدليل ولا يعرفه بعد تقريره وكان من حق هذا المتنطع الجاهل حيث
كان ذاهبا الى مذهب المعتزلة مقلدا لهم مخارلهم عن أهل السنة ان يقلد الجبائي القائل بالتفصيل ليكون
أقرب الى ما يتصوره العقل اه * واستدل أيضا هذا المتنطع على منع التقليد بقوله تعالى في سورة
البقرة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على
الله ما لا تعلمون واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولوكنا آباؤهم لا يعقلون
شيئا ولا يهتدون * وبقره تعالى في سورة الانعام قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن
والاثم والبنى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون * ولو
تأمل اودرى ما استدلل به اتين الآيتين لان الخطاب بهما الكفار لا المسلمين بدليل قوله تعالى اتبعوا
ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا الخ والمؤمنون لم يكونوا متبعين من اتباعه بل هم مصدقون
به عالمون انه الحق ولكون المعنى بهما الكفار صرح الله تعالى بهم بلصق الآية ضاربهم مثلا فقال
ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعى الخ * واذا قال المستدل العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
* فالجواب من وجوه * أحدها هو ان محل ذلك اذا كان المعنى الذى هو سبب النزول موافقا
للمعنى الآخر الذى شمله العموم لان كان المعنيان متناقضين فلا يمكن شمول اللفظ لهما لان
العلم لا بد فيه من اتحاد افراده في المعنى * ومعلوم ان المستدل قصده هو حرمه التقليد وقوله
بما لم يتقنه ويعلمه لا لا اترك الذى هو المعنى بالآيتين التازلتين فيه الدال عليه * في الآية
الاولى واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله الخ * وفي الثانية وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به
سلطانا وهنا بدى لا يحتاج الى نظر * الثانى هو ان الآيتين على تسليم زعمه الفاسد ليس
فيهما تعرض لثم التقليد لان المقلد لم يقل شيئا يتبع فيه انما هو معتقد وعامل بقول المجتهد
فلا تدلان على ذم التقليد ومنعه كما زعم هذا القائل الثالث هو ان المفسرين قالوا ان آية البقرة دالة
على المنع من اتباع الظن المجرد واما اتباع المجتهد ما أدى الى غلظه فاستند الى مدرك شرعى كافى ضياء
للتأويل وغيره * قال بربوح المعاني وظاهر الآية المنع من اتباع الظن رأسا لان الظن مقابل للعلم

لغة وعرفا ويشكل عليه المجتهد يعمل بمقتضى ظنه الحاصل عنده من النصوص فكيف يسوغ
 اتباعه للأقدام * وأجيب بأن الحكم المظنون للمجتهد يجب العمل به للدليل القاطع وهو الاجماع
 وكل حكم يجب العمل به قطعاً علم قطعاً انه حكم الله تعالى والالم يجب العمل به قطعاً وكما علم قطعاً انه
 حكم الله تعالى فهو معلوم قطعاً فالحكم المظنون للمجتهد معاروم قطعاً وخلاصته ان الظن كاف في
 طريق تحصيله ثم بواسطة الاجماع على وجوب العمل به صار المظنون معاروما وانقلب الظن علماً
 فتقليد المجتهد ليس من اتباع الظن في شيء وزعم ذلك من اتباع الظن اه * ثم قال فانباع
 الغير في الدين بعد العلم بدليل ما انه محقق اتباع في الحقيقة لما أنزل الله تعالى وليس من التقليد المذموم
 في شيء * وقد قال سبحانه وتعالى فاسألوا أهل الذكرا ان كنتم لاتعلمون انتهى منه بحروفه
 * وقال البيضاوي وفي الآية دليل على المنع من اتباع الظن رأساً وأما اتباع المجتهد لما أدى اليه ظن
 مستدل الى مدرك شرعي فوجوبه قطعي * قال محشي الحفاجي وحاصل كلامه دفع سؤال وهو ان
 المجتهد يعمل بمقتضى الظن الحاصل عنده من النصوص فضلاً عن التقليد فكيف يمنع من القول بغير
 علم * والجواب هو ان الشارع جعل ظنه مناط الاحكام وعلة لها كما جعل العقود علامة عليها
 ففي تحقق ظنه بالوجدان علم قطعاً ثبوت ما نيط به اجماعاً بل ضرورة من الدين فقد أفضى به ظنه الى
 العلم بالاحكام انفسها ووجب عليه العمل بمقتضى ظنه لذلك فالطريق ظني والمقصود علم محقق أو علمه
 بوجوب ان اتباع الحكم المظنون يوصله الى العلم بثبوت من الله تعالى في حقه مع مقلد به بان يقول هذا
 حكم يجب على اتباعه وليس حكماً ثابتاً من الله تعالى لا يجب على اتباعه فالمقدمتان قطعيتان
 * فكذا النتيجة اعني كونه ثابتاً من الله تعالى في حقه انتهى منه بحروفه * ثم قال البيضاوي عند
 قوله تعالى أولوكان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون وفي الآية دليل على المنع من التقليد لمن قدر
 على النظر والاجتهاد * وأما اتباع الغير في الدين اذا علم بدليل ما انه محق كالانبياء والمجتهدين
 في الاحكام فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع لما أنزل الله تعالى اه وعلى هذا المثال اتفاق
 المفسرين ولم يستلزموا على آية الاعراف لوضوح بطلان الاستدلال بها للتصريح فيها بالانكراك
 الذي هو الكفر اه * فاذعانت من جميع مامر من كلام المفسرين وغيره بطلان استدلاله
 بالآيتين على مدعاه من منع التقليد * فاقول زيادة على ما مضى اعلم ان هذا المنتفع المستدل
 بالآيتين على منع التقليد يزعم انه من مجتهدي العصر والآتيان لو أخذ بظاهرهما الذي استدلل هو
 به كاتلماً لثنتين من الاجتهاد رأساً * وبيان ذلك هو ان الاجتهاد انما يحصل به ظن الحكم لاعلمه
 لانه ليس من محصلات العلم المدودة المعروفة ومر في المقدمة حقيقته وأنه تحصيل ظن بحكم شرعي
 وظاهر آية البقرة كاسر عن البيضاوي والاولمى يفيد انه في القول بغير العلم الشامل لظن المجتهد
 فلو عمل بظاهرها كان هو ممنوعاً من اجتهاده المدعى وكان الاجتهاد ممنوعاً مطلقاً ولا يجوز العمل
 الا بما يحصل العلم ويبطل العمل بغير الاحاد وغيره مما لا يحصل به العلم وهو يجوز الاجتهاد ويقول

ببقائه * ويزعم انه هو من أهله * فبان من هذا كله بطلان قوله واستدلاله بديهية * والحاصل ان هذا المنتظم لو رأى ذا عقل سليم بنظر في كلامه لاحتاج الى الرد لوضوح سقوطه بالتناقض والنهات ونفي البديهيات * ككون التقليد لم يقع في القرون الماضية المشهود لها بتغير وقد أُملينا لك من ذلك ما فيه كفاية * وكقولنا انه لم يكن في الصحابة أحده رأى يأخذ أصحابه به وقد يدناك ذلك في أدلة التقليد * وكنت فيه لوجود الاجماع على التقليد (١) وقد يدناك وباقى ان شاء الله تعالى بطلان تطعات العصرين في عدم وجوده وامكانه في خاتمة هذا التاليف وأبدينا فيه للعجب العجائب اه * واذا تم ذلك ماض من وجوب التقليد فاعلم انه لا بد من ذكر * مسائل متعلقة به تناسب ترتيب التأليف عندي تاخيرها الى هنا * (٢) الاولى في تبين شروط المفتي الذي يجوز للأفاد استفتاؤه ويجب عليه العمل بفتواه * وهي ثلاثة أمور الدين والعلم والورع فن لم تجتمع فيه هذه الأمور الثلاثة لم يجوز استفتاؤه ابتداء والعمل بفتواه اذا استفتى لعدم الثقة بمن عدت فيه خصلة من الثلاث وسواء علمنا اتصافه بعدم خصلة من الثلاث أو جهلنا ذلك لان الاصل عدمها * وعرف حصول تلك الأمور بالاخبار المميدة للعلم أو الظن ترك ذلك اذا حصل العلم أو الظن باشتهار بها كاتصافه والناس يستفتونه * والاصح وجوب البحث عن علمه وورعه وعدالته وعلى الاصح * قبل باقي في ذلك الاستفاضة بين الناس بوصفه بذلك ورجحه الى الدين * وقبل بكتفي بخبر الواحد عن علمه وعدالته وورعه * وقيل لا بد من اثنين وقيل لا تكفي الاستفاضة ولا التواتر لان الاستفاضة من العوام لا وثوق بها والتواتر لا يفيد العلم الا اذا اشد الى محسوس * وصححو الا كنفاء بظاهر العدالة دون العلم فلا بد من البحث عنه وان لم تعرف عدالته وعرف علمه في جواز استفتائه احتمالا لان * وذكرهما السورى وجهين عن أصحابهم * وعلى الجواز فالفرق بين العلم والعدالة ان الاغلب بل الناس كلهم عوام الا الافراد والعلماء كلهم عدول الا الشواذ * ونقل القراني في شرح المحصول عن بعضهم انه يكفي سؤال المفتي بان يقول له هل أنت أهل للتقليد فان أقر بذلك قلده * وقيل يحلفه * قال أبو اسحاق في اللع ونحوه للبائعي في الفصول ولا يجوز له ان يستفتي كل من تزى بزي أهل العلم ويدعيه ويعتزى اليه كالقضاة وغيرهم بل لا بد ان يعرف حال المفتي في الفقه والامانة فيتمسك في كونه أهلا للفتوى بعلمه بذلك بتواتر ونحوه من الاستفاضة والشهرة بذلك وبرؤيته متصدا بالها مع ازدحام أعيان الناس عليه وذلك على ملا من أهل العلم ويقام أهل الحق عليه مع اشتغاله بملزمة العلماء والمصاراة على الحفظ والتكرار والسؤال الزمانا طويلا يعرف به أهليته للفتوى أو يظن وهذا لا ينافي للقول المارق ريبا من عدم الا كنفاء بالتواتر والاستفاضة لا مكان الجمع بان ذلك مع تجردهما وهذا مع ما احتجب بهما من القرائن المذكورة والمراد بالدين هنا * هو امتثال الاوامر واجتناب النواهي * والورع هو اتقاء للشبهات كالسكروه أو مانع ارض الادلة أو أفعال العلماء في جوازه ونحوه وهي

(١) مسائل من التقليد (٢) الاولى في تبين شروط المفتي

ستوية والواجب العمل بالراجع ومن الورع فعل المنهوب لان تركه يجر الى ترك السنن وترك السنة يجر الى ترك الواجب كان فعل المكروه يجر الى فعل الحرام والعذر المملكتة تمنع من اقتراح الكبائر وصغار الخسة والردائل المباحة كالبول في الطريق * (١) والمفتي كآل ابن الحاجب هو العالم باصول الفقه وبالادلة السمعية للتفصيلية واختلاف مراتبها وبما يتوقف العلم عليه بذلك من العقليات * وقال الآدمي يشترط فيه شروط الاجتهاد مع العدالت حتى يوثق بقوله قال حلولو وما اقتضاه كلام الآدمي وابن الحاجب عز يز الوجود زماننا * وقال المازري من يفتي في هذا الزمان أقل أحواله ان يكون مطلقا على روايت المذهب وتأويل الاشياخ وتوجيههم ما يختلف بعضها مع بعض وتشييعهم مسائل بمسائل قد يسبق الى الفهم تباعدها الى غير ذلك مما بسطه الاشياخ لعدم المجتهد * وقال القراني من حفظ روايات المذهب وعلم مطلقا ومقيد بها وعلمها وخاصة له ان يفتي بمحفوظه منها لا غير ذلك الا ان حصل له علم اصول الفقه وكتاب القياس وأقسامه وترجيحاته وشرائعه وسوانعه والاحكام عليه التخريج قال وكثير من الناس يقدمون على القياس للتخريج من غير معرفة هذه الشرائط بل صار يفتي من لم يحط بالتقييدات ولا بالتخصيصات من قول المله وذلك لعب وفسق * قال في شرح المحصول وينبغي أن يحذر مما وقع في زماننا من تشاغل بعض الفقهاء بالفتوى من الكتب الغربية التي ليست فيها رواية المفتي عن المجتهد بالسند الصحيح ولا مقام ذلك شهرة عظيمة تمنع من تصحيح والتحريف وبالغ بعضهم في التساهل حتى صار اذا وجد حاشية في كتاب أفتى بها وهذا عدم دين وبعد شديد عن القواعد (قلت) لو حضر للقراني رجاء الله تعالى زمتنا هذا حيث صارت المناصب علامة على الجهل وقلة الدين وصار الحكم بالقوانين رضى عن زمانه وعلم انه ليس في زمان الجهل ولا في أوانه * ثم لا فرق بين ان يكون المفتي قاضيا أو غير قاض * وقيل ان القاضي لا يفتي في المعاملات وقال ابن المنذر انه يكره فتيا في الاحكام دون غيرها * والمروى عن مالك ان القاضي لا يفتي في الخصومات وهو مشهور مذهبه وعليه درج خليل في قوله ولم يفت في خصومة وابن عاصم في قوله

ومنع الافتاء للحكام * في كل ما يرجع للخصام

وعن ابن عبد الحكم خلافة من شيوخ المذهب من جهة على اختلاف كابن عبد السلام ونهم من جهة على الوفاق وان معنى قول مالك فيها كان في نفس الخصومات لاحد الخصمين وقول ابن عبد الحكم فيها كان من ذلك للاحدهما (٢) ثم للامام أن يسأل المفتي عن ما خذه على جهة الاسترشاد أى زيادة الثبوت عنده باذعان نفسه للقبول ببيان المأخذ لان كان للفتنة أى فساد ظاهر عاجزه أو خطئه فلا يجوز * وعلى المفتي بيان المأخذ لسائله المذكور وتحصيلا لارشاده ان لم يكن له عنبر بالاكتنان أى اخفاء ما خذه على السائل بان كان يقصر فهمه عنه عادة فلا يبينه له صوتا لنفسه عن

(١) حقيقة المفتي (٢) للامام سأل المفتي عن مأخذ

التعب فيما لا يفيد ويتعذر له بخفاء المترك أى الدليل * ومحل وجوب بيانها لم يشق مشقة لا تتحمل عادة * ويستحب للفتى أن يكون قاصدا للاسترشاد وهداية العوام مجتنباً للرأى والسمة متصفا بالسكينة والوقار متقنعا بما عنده عما فى أيدى الناس منجنا لمجانس الاشرار أى السفهاء كما روى عن مالك أنه لم يخالط سفهاء قط ومتى نلحى الضرورة الى مجالسة السفهاء فلا بأس حينئذ مع كفهم عما لا يليق بحضرته (١) (المسئلة الثانية) اختلاف العلماء هل يجوز الافتاء لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد المطلق ووصل الى المقيد فكان قادرا على التفرع والتجريح بذهب امام اطلع على مأخذها واعتقدها على مذهب أحد أهل الجواز * وبه قال الاكثر واختاره الأندلسى وابن الحاجب محتجاً له بأجماع المسلمين فى كل عصر على قبول مثل ذلك * الثانى المانع لانقضاء وصف الاجتهاد عنه وانما يجوز الافتاء للاجتهاد ولا يسلم وقوعه من غيره فى الاعصار المتقدمة * والثالث الجواز عند عدم المجتهد للحاجة اليه بخلاف ما اذا وجد المجتهد * الرابع الجواز وان لم يكن قادرا على التفرع والتجريح لانه ناقل * وظاهر كلام ابن الحاجب انه اذا كان على معنى النقل متفق عليه * (٢) واذا عدم المقلد العارف بالاصول نص امامه فى مسئلة ففيه * ثلاثة أقوال * قيل يجوز له القياس مع التزامه بالامامه من الاصول فلا يقبس على اصول الشافعى مثلا اذا كانت مخالفة لاصول مالك التى هو امامه وهذا هو طريق ابن رشد وماز رى والتونسى وأكثر المالكية * وقيل يجوز له أن يقبس مطلقا من غير تعاقب اصول امامه بل يقبس عليها وعلى اصول غيره مع وجود اصول امامه وهذا قول الاخميمى وفعله ولذلك قال عياض فى المدارك له اختيارات خرج بكثير منها عن المذهب وقال ابن غازى فيه

لقد هتكت قاي سهام حقونها * كما مزق الاخميمى مذهب مالك

وقيل لا يجوز له القياس مطلقا ويجوز له الفتيا بشرط التعلق بنصوص امامه فلا يفتى ولا يحكم الا بشئ منصوص منها وهو نص ابن العربى وظاهر نقل الساجى * قال القرافى ولا يكفي فى كونه مجتهدا فى ذلك المذهب حفظه لنصوصه ومعرفة بالقياس بل لا بد من معرفة قواعد ذلك المذهب ومداركه فانها اصول تلك النصوص التى يقبس عليها الحوادث فان لم يعرف قواعده امتنع عليه القياس (٣) اما اذا لم يجد المالكي فى مسئلة نص الامامه ولا أصلا ووجد نصا لغيره كالشافعى مثلا أو أصلا وجب عليه اتباع ذلك اذا لم يعمل بغير الأدلة الشرعية ويقدم نفسه على أصله قياسا على امامه وغير العارف بالاصول لا يجوز له القياس أصلا بل يقف مع نصوص مذهبه فان لم يجد المالكي نصا فى مذهبه فى مسئلة ووجد فيها نصا للشافعى وآخر لأبى حنيفة مخالفا له فقال بعض اهل المذهب يجب عليه للعمل بمذهب أبى حنيفة لقلقه الخلاف بينه وبين مالك حتى حصر بعضهم الخلاف بينهما فى اثنين (١) الثانية فى افتاء من لم يبلغ درجة الاجتهاد المطلق (٢) اذا عدم العارف بالاصول نص امامه (٣) اذا لم يجد المالكي نص الامامه ووجد لغيره

وثلاثين مسئلة فإذا عرفت أعيان تلك المسائل تحققت ان قول مالك فيما سواها كقول أبي حنيفة
والا تعرفها علمت بالغالب الذي هو عدم الاختلاف والعمل بالراجح واجب وقال بعض أهل المذهب
يجب عليه العمل بمذهب الشافعي في تلك المسئلة لانه تلميذ مالك (١) المسئلة الثالثة اذا تكررت
للمجتهد حادثة مطلقا كان او مقيد احادة مرة اخرى فالمسئلة احوال (الاول) ان يتجدد له ما يقتضى
الرجوع عما ظنه فيها أولا ولو لاحتمال اى احتمال اقتضاه خلاف المظنون ولا وكان غير ذلك الدليل الاول
الذى اعتمد عليه تجديده النظر فيها قطعاً (الحالة الثانية) اذا لم يتجدد له ما قد يقتضى الرجوع ولم
يكن ذاكر الدليل الاول وهذا ايضا يجب عليه تجديده النظر مثل الحالة الاولى لعله يظهر له خطاى الاولى لان
الله تبارك وتعالى خالق على السوام فيخلق له ادراك علم او مصاحبة لم يكن عنده قبل واهمال ذلك
تقصير والمجتهد لا يجوز له التقصير بل يجب عليه بذل وسعه وحكى الأمدى قولاً بعدم الوجوب لان
الغالب على الظن قوة ما كان تمسك به (الحالة الثالثة) ما اذا لم يتجدد له ما يقتضى الرجوع وكان
ذاكر الدليل الذى اعتمد عليه فى الاولى بالنسبة الى أصل الشرع ان كان مستقلاً أو الى مذهبه ان
كان منقسياً وهذا لم يجب عليه تجديده النظر لعدم احتمال تغير حاله الاول (الحالة الرابعة) ما اذا
كان ذاكر الدليل وتجدد له ما قد يقتضى الرجوع والظاهر في هذه لزوم تجديده النظر (٢) المسئلة
الرابعة اذا استفتى العامي بمجتهد مستقل أو منسباً في حادثة ولو كان العالم المسؤول مقلد ميت بناء
على جواز تقليد الميت واعتاده القلد ثم وقعت له تلك الحادثة فهل يعيد السؤال لمن أفناه أولاً ولا
تجب عليه اعادته * قال المصنف حكاه حكم المجتهد في إعادة النظر فيجب عليه إعادة السؤال اذ لو
أخذ بجواب الاول من غير إعادة لكان اخذاً بشيء من غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله
الاول لا تفتنه ببقائه عليه لاحتمال مخالفته له باطلاعه على ما يخالفه من دليل ان كان مجتهداً أو نص
لامامه ان كان مقلداً * وتردد في وجوب إعادة ابن القصار من المالكية * وحكى ابن
الصالح فيه خلافاً ثم قال * الاصح لا يلزمه * وقيد في الروضة بما اذا كان المقلد بفتح اللام حيالاً ولم
يعرف استناد الجواب الى نص أو إجماع فان كان المقام ميتاً وعرف استناد الجواب الى نص أو إجماع
لم يحسن إعادة السؤال ثانيًا * قبل اتفاقاً * وقيل على الراجح اذا حاجة اليه ثانيًا * وقيد في المجموع
بما اذا لم تكن المسئلة أكثر وقوعها ويشق إعادة السؤال عنها والا فلا يلزمه ذلك ويكتفى للسؤال
الاول للشبهة * والظاهر ان العامي لا يتعين عليه سؤال المسؤول أولاً يعينه بل يكفي سؤال المجتهد
آخر غير لاول أو مقلد ميت آخر أو مقلد آخر لبيت الاول فكل هذا كاف قال القرافي عقب
ذكر الخلاف في وجوب إعادة العامي المستفتى للعالم السؤال انما يتجه هذا اذا كان المفتي مجتهداً
أما المفتي بالقل والصرف اذا علم المستفتى ذلك فلا حاجة الى سؤاله ثانيًا يعنى لعدم احتمال

(١) ثلثة اذا تكررت للمجتهد حادثة (٢) الرابعة اذا استفتى العامي بمجتهداً ثم وقعت له تلك الحادثة

تغير ما عنده في تلك الحادثة قاله في نشر البنود انتهى (١) المسئلة الخامسة اذا كان في المسئلة أقوال في المذهب وسأل أحد العالم المقلد عن تلك المستقلوم يكن بين قائلها تفاوت ففيه أوجه * قيل يتخير المستفتي في العمل بأى الاقوال شاء * وقيل يأخذ باغلب الجوابين لما فيه من الاحتياط * وقيل باخفهما * وقيل بقول من يبنى قوله على الاثرون الرأى * والوجه للتخير لان فرضه ان يقلد علما وقد فعل قاله في الآيات البيّنات * واذا كان بين ذوى الاقوال تفاوت من جهة قيل يجب عليه الاجتهاد في أعلمهم وأورعهم لتحكته من ذلك * وقيل لا يجب ذلك لان الكل طريق الى الله تعالى ولم ينكر أحد على العوام في كل عصر ترك النظر في أحوال العلماء * واذا فرغنا على الاول فان حصل ظن الرجحان مطلقا تعين العمل بالراجح * وان حصل من وجه فان كان في العلم مع الاستواء في الدين والورع قيل يتخير لان تقليد الاهل غير واجب على المشهور وغاية هذا ان يكون أعلم فيتخير المستفتي * وقال الامام الرازى وهو الاقرب يجب الاخذ بقول الاصل وهو القارى اختاره الامام الفزائى لان المقدم في كل موطن من مواطن الشريعة من هو أقوم بمصالح ذلك الموطن فيقدم في الحروب من هو أعلم بمكايد الحروب وسياسة الجيوش وفي الصلاة للفقهاء على القارى وفي القضاء من هو أعلم بالتفتن بحجج الخصوم وفي أموال البيّاتى من هو أعلم بتنمية الاموال وضبطها وأحوال البيّاتى في مصالحها * وعلى هذا القول كان المقدم عند المالكية قول ابن رشد على قول اللخمي اذا اختلفا * وان كان للتفاوت في الورع والدين مع الاستواء في العلم تعين الادين لان زيادة الدين والورع تأثيرا في تثبيت في الاجتهاد فان كان أحدهما أرجح في علمه والآخر في دينه * فقيل يتعين الادين * وقيل الاعلم وهو الأرجح اه * (٢) المسئلة السادسة هي ان المجمع عليه اليوم المذاهب الاربعة أعنى مذهب الامام مالك والامام أبى حنيفة والامام الشافعى والامام أحمد بن حنبل فقد منع جميع العلماء اتباع مذهب مجتهد غيرهم من القرن الثامن الذى انقضى فيه مذهب داود الى هذا الزمان وهلم جرا سواء كان اتباع النزام أو مجرد تقليد في بعض المسائل قال الخطيب وانما وقع الاجماع عليها لانها انقضت حتى ظهر فيها تنقيح مطلقا وتخصيص عامها وشروط فروعها فاذا أطلقوا حكما في موضع وجد مكملا في موضع آخر وأما غيرهم فتنتقل عنهم الفتاوى مجردة قلل لها مكملا ومقيدا أو مخصصا لو انضبط كلام قائدها ظهر فيصير في تقليده على غير ثقة ومن دون مذهب كداود فقد انقضت وصار كان لم يدون * (٣) المسئلة السابعة لما تكلم في التقليد في الفروع وهو المقصود بالتأليف كان الاولى للتكلم على حكم التقليد في أصول الدين تنميا للفائدة فاقول * اختلف العلماء في التقليد في أصول الدين * فقال منهم الحرميين في الشامل لم يقل بالتقليد في الاصول الا الحنابلة * وقال الاستاذ

(١) الخامسة اذا كان في المسئلة أقوال في المذهب (٢) السادسة في ان المجمع عليه المذاهب الاربعة (٣) السابعة في التقليد في أصول الدين

أبو اسحاق من اعتقداً ما يجب عليه من عقيدة دينه بغير دليل لا يستحق بذلك اسم الايمان ولا دخول الجنة والخلوص من الخلود في النيران ولم يخالف في ذلك الا أهل الظاهر وعزى للامام الاشعري أيضاً وقال القشيري انه ممكن ذنوب عليه وانهم تليس الكرامية على العوام ومنهم من تاول قول الاشعري هذا ومن وافقه فيمن عرض له شك في السمعيات القطعيات فلم يجتهد في ازالته واستمر على شكه * وذهب آخرون الى أن المعرفة لانجب ويكتفى بالتقليد في أصول الدين * وادعى كل من الفريقين الاجماع على قبيح ما ادعاه مخالفه وبأن دليل كل ان شاء الله تعالى * وحكى ناصر الدين المشد الى قولاً بالوقف لتقابل الأدلة وقيل للنظر فيه حرام * قال الرهوي وحكاها ابن العربي عن الائمة الاربعة ولا يصح عنهم الا ان يريدوا التعمق فيه واستيفاء المذاهب المخالفين وحججهم * على ان الطرطوشي قال يجوز تعلم مذاهب المخالفين للردي عليهم * واحتج بقول الله تعالى نبشئوني بعلم ان كنتم صادقين * ويحتمل ان يكون ما حمل عليه الرهوي ما روى عن الائمة من المنع بان المراد التعمق في مذاهب المخالفين محمول على غير الراسخ وكلام الطرطوشي محمول على الراسخ * وفي كلام ابن رشد في الاشئلة ما يدل على هذا التفصيل * وقال السبكي وللتحقيق ان كان أخذ قول القبر بغير حجة مع احتمال شك أو وهم فلا يكتفى وان جزأ فينفي * وذهب أبو هاشم الى انه كافر * وسكى الآمدي عن الاصحاب ان معتقد الحق بغير دليل ليس بكافر * واختلفوا هل هو عاص أم لا * والحاصل انه اختلف في وجوب المعرفة على الاعيان * وعلى القول بالوجوب هل يكتفى في ذلك بالدليل الاجبالي أو لابد من التفصيل وهل تارك ذلك عاص أو كافر وهل ذاك مطلقاً أو انما هو اذا عرض له شك أو هو على غير الاعيان من فروض الكفاية الا ما يظهر من كلام ابن رشد من كونه مندوباً بالفرض كفاية ولم يميز الكفر لاحد الابن هاتم * (١) استدلل القائلون بمنع التقليد بقوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله أمر بالعلم دون التقليد وقوله تعالى قل انظروا افلم ينظروا قل سبروا في الارض فانظروا وهو كثير في الكتاب العزيز وذم التقليد بقوله تعالى ذم الذين قالوا جئنا نا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مهتدون وقال تعالى أيضاً وأنا على آثارهم مقتدون وقال تعالى قال أولو جئتكم بأهدى بما وجدتم عليه آباءكم فاصبر بالنظر في ذلك وقال فهم على آثارهم بهرعون * وأيضاً الامة أجمعت على وجوب معرفة الله تعالى وانها لا تحصل بالتقليد لثلاثة أوجه * أحدها انه يجوز الكذب على المخبر فلا يحصل بقوله العلم ثانيها انه لو أقاد العلم لاقاده بنحو حدوث العالم من المسائل المختلف فيها فاذا قلدوا واحد في الحدوث وآخروا القدم كانوا عاقلين بهما فيلزم حقيتهما وذلك محال ثالثها ان التقليد لو حصل العلم فالعلم بانه صادق فيها أخبر به اما ان يكون ضرورياً أو نظرياً لا سبيل الى الاول بالضرورة * واذا كان نظرياً فلا بد له من دليل والمفروض انه لا دليل اذ لو علم صدقه بدليل لم يبق تقليد * (٢) * واستدل القائلون بجواز التقليد فيها بانه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ايمان الاعرابي

الجاف البعيد عن النظر ولو صح ما قتلتموه ما أقرهم على ذلك وحكم بآئتهم * وسأل عليه الصلاة والسلام العجارية ابن الله تعالى فقالت في السماء فقال للسائل اعتقها فانها مؤمنة وهذا كما يدل على عدم اشتراط النظر * وقالوا أيضا لو كان النظر واجبا لكانت الصحابة أولى به ولو كان منهم النظر في العقليات والاصول لنقل كما نقل نظرهم في الاجتهادات والقروع فلما لم ينقل عام انه لم يقع * وقالوا أيضا لو كان واجبا لألزم الصحابة العوام بذلك واللازم باطل فانه نعلم أن أكثر عوام العرب لم يكونوا عالمين بالادلة الكلامية وان الاعرابي الجلف والامة الخرساء يحكم باسلامهما بمجرد الكلمتين * وأجيب عن الاول بان ذلك كان من أحكام أوائل الاسلام لضرورة المبادئ اما بعد تقرر الاسلام فحسب العمل بما ذكر من وجوب الدليل ولذلك كان عليه الصلاة والسلام يكتفي في قواعد الشرع والتوحيد باخبار الآحاد فبيعت الواحد الى الخي من احياء العرب يد لهم القواعد والتوحيد والقروع وقد لا يفيد خبره الا الظن غالبا ومع ذلك يكتفي به في أول الاسلام بخلاف الآن لا يكتفي بمثل هذا في الدين ولا يحل ان يظن الانسان في الشريك والوحدانية مع تجويز التقيض اه * والجواب عن الثاني هو التزام ان الصحابة أولى به وقد نظروا والالزم سببتهم الى انهم كانوا جاهلين بالله تعالى وبصفاته وذلك باطل بالاجماع * والجواب عن قولهم لو كان لقل هو انه لم ينقل لوصح الامر عندهم وعدم ما يحوج الى اكثر النظر والبحث على ما هو موجود في زماننا من عدم مشاهدة الوحي وصفاء الازهار مع كثرة الشبه التي تحدث حينئذ حتى اجتمعت لها بخلاف الاجتهادات لاسها حفية تتعارض فيها الامارات فاحتاجت الى اكثر النظر * والجواب عن الثالث هو انهم ألزموا بذلك وليس المراد تحريرا لادلة بالعبارات المصطلح عليها ودفع الشكوك الواردة فيها انما المراد الدلائل الجلي بحيث يوجب الطمأنينة ويحصل بايسر نظر وكانوا يعلمون منهم للعلم به (١) * كأجاب الاعرابي الاصمعي عن سؤاله بمعرفة ربك فقال البعرة تدل على البعير * وأثر الاقدام على المسير * أفضاء ذات بر وج * وأرض ذات فجاج * وبحار ذات أمواج * الأتدل على اللطيف الخبير * وقبل لطيف بمعرفة ربك قال بالاهلياج يحفف الخلق ويلين البطن * وقبل لاديب بمعرفة ربك قال بالهولة في أحد طرفيها غسل وفي الآخر لسع وعسل مقلوب لسع * وسئل أبو نواس عن دليل وجود الصانع فأنشأ يقول

تأمل في نبات الارض وانظر * الى آثار ما صنع المليك

عيون من الحين شاخصات * على أطرافها الذهب السبيك

على قصب الزبرجد شاهدات * بان الله ليس له شريك

فما يدع عن أحد من الاعراب أو غيرهم للايمان فيأتي بكلماته الان بعد ينظر فيه تهدي لذلك * أما للنظر على طريقة المتكلمين من تحريرا لادلة وتدقيقها ودفع الشكوك والشبه عنها وفرض كفاية في حق

المناهج فيمكن في قيام بعضهم به وأما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في التشبه والاضلال فليس له الخوض فيه * وهذا يحمل نهى الشافعي وغيره من السلف رضي الله عنهم عن الاشتغال بعلم الكلام اه * واستدل القائلون (١) بوجوب التقليد فيها بان الظرف فيها مظنة الوقوع في التشبه والاضلال لاختلاف الاذهان والانظار بخلاف التقليد فانه طريق آمن فوجب احتياطا فيجب ان يحزم المكاتب عقده بما يأتي به التصرع من العقائد تقليدا لوجوب الاحتراز عما هو مظنة الضلال اجماعا * وبجواب عن هذا بان ما ذكر يوجب ان يحرم النظر على المقلد فتحة اللام ايضا لانه مظنة التشبه والاضلال فتقليده فيما يحتملها أجدد بان يحرم فان نظر فالنظر ممنوع لما ذكر وان قلد غيره ينقل الكلام اليه ويسلسل * فان قيل ينتهي الى الوحي أو الإلهام وانظر للمؤيد من عند الله بحيث لا يقع فيه خطأ فلنا اتباع صاحب الوحي ليس تقليدا بل علما نظريا وكذا الإلهام ونظر التأييد فلا يصح ان التقليد واجب والظن حرام اه * وقال الاستاذ أبو منصور بن أيوب ان قيل اذا أوجبتم النظر والاستدلال في أصول الدين لتتضح المعرفة فما يقول أصحابكم في العوام قيل قد أجمع أصحابنا على اطلاق القول ان في العوام الجهم التغير والتخلق الكثير - وثمنون عارفون بالله وبصفاته وانهم يدخلون الجنة لامحالة * واستدلوا على ذلك بادلته * واما تفصيل القول في معرفتهم فن قال من أصحابنا انه لا بد من نظر عقلي في مسائل عدت في أصول الدين فانه يقول قد حصل لهم من ذلك النظر قدر الاقل الذي يكفي به في باب الايمان وقد عرفوه بقولهم وان عجزوا عن العبارة عنه باللسان ونحن لا نوجب عليهم ترتيب العبارة ولا الكشف عن الادلة ألا ترى ادراك العالِم مضطرا الى المعلومات المدركة بالحواس مع عجزه عن التعبير عن ذلك وأما وجود هذا في آسادهم فظنون لا معلوم * وأما من ذهب من أصحابنا الى انه لا بد في الاعتقاد في أصول الدين من دلالة وانها ان كانت من اجماع الامة جرت مجرى العقلية فانه يجوز ان يعتقد العالِم هذه الاحكام عن اجماع الامة ولا يحتاج الى النظر العقلي اذ ثبت في الحكم دلالة شرعية * وأما على طريقة بعض أصحابنا القائلين ان الاعتقاد اذا صادف المعتقد على ما هو عليه فهو علم في الشاهد فلا يوجب على العوام الاستدلال والظن اه * قال ابن رشد من اعتقد ان حصول المعرفة يتعين بطريقة المتكلمين فهو جاهل اه * وقال الشيخ عليش في شرح اضاءة الدجاء المرجح ان المقلد مؤمن عاص ان كان فيه أهلية النظر والافلا * وهذا ينسب على ان النظر واجب وجوب العموم ان قدر عليه والافلا اه * ثم اختلف الجاهل في ايمان المقلد انما هو بالنسبة لنجاته وعسمها في الآخرة لانه في الدنيا لا قاتل بانه يعمل معاملة الكفار بل يعمل معاملة المسلمين فيها اتفاقا * قال الشافعي وهذا الخلاف الذي في المقلد بعكس الخلاف الذي في المعتزلة في انهم كفار أو مسلمون عصاة فانه بالظن لحال الدنيا أي هل تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا أم لا واما في الآخرة فلا خلاف انهم مخلدون في النار قاله عليش على الاضائة قلت

فيه نظر فإن المعتزلة منهم جاراه الزمخشري وكان يقول السم من خشية الله وهذا لا يظن عاقل اه
يخلد في النار اه * والخلاف أيضا إنما هو في الجازم وأما اللذان أولئك أو المتوهم فكافر
بالتفاق بالنظر لاحكام الآخرة ولما عند الله تعالى وإما بالنظر لاحكام الدنيا فيكون فيه الاقرار باللسان
فقط اه * (١) وقد روى عن ابن عرفة املما مرض عاده تلاميذه فأخذ يحثهم على التوحيد
والاجتهاد فيه فقال غشى على في مرضي هذا فتمثلت لي طائفتان صغرى عن يميني وكبرى عن شمالي
فالتى عن يميني ترجع الايمان بالله تعالى والتي عن شمالي ترجع الكفر بالله تعالى وتورد على شبيها
فيوقفني الله تعالى للجواب بما أعرفه من القواعد والادلة حتى انهزمت وفرت عني فعملت ان توفى
للجواب ببركة التوحيد اه (٢) تنبيه **ح** مرقريباد كرحديث الجارية التي سأله النبي
صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فاردت أن أذكر ما أجاب به العلماء عن هذا السؤال وهذا
الحديث أخرجه الامام أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه عن أبي رزين قال قلت يا رسول الله على
رقبة أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فقل لها من أنافقات
أنت رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أنا فعنتها فانها مؤمنة وقولها في السماء
معناه العلو والارتفاع وانه تعالى منزعه عن صفات الحوادث * وقوله عليه الصلاة والسلام أين الله
تعالى من التشابه لان الله سبحانه وتعالى لا يسأل عنه باين * وفيه تأويلات ولا في القاسم السهمي
عليه كلام حسن ومن كلامه فيه السؤال باين ينقسم الى ثلاثة أقسام اثنان جازان وواحد لا يجوز
* فالاول السؤال على جهة الاختبار للسؤل ليعرف مكانه من العلم والايمان كسؤاله عليه الصلاة
والسلام للامة * والثاني السؤال عن مستقر ملكوت الله تعالى وموضع سلطانه كعرشه وكرسیه
وملائكته مثل بسؤال السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أين كان ربنا قبل ان يخلق خلقه قال
كان في عمام ما فوقه هواء وما تحته هواء فهذا سؤال فيه حذف كالتري وانما سأل عن مستقر الملائكة
والعرش وغير ذلك من خلقه والعماء هو السحاب واذا جاز ان يعبر عن اذات أو لياته بقوله يحار بون الله
ويؤذن الله جاز ان يعبر أيضا باسمه عن ملائكته وعرشه وكرسیه وسلطانه وملكه (قلت)
كون المراد بهذا الحديث الذي استدلل به السؤال عن ملائكته أو عرشه أو ملكه أو شيء من مخلوقاته
لا يصح بوجه لنصريح السائل بقوله قبل ان يخلق خلقه والملائكة وملمعهم داخلون في الخلق فلا
يصح ان يكون السؤال عنهم وقال يز يد بن هارون العماء أي ليس مع شيء وقيل ان هذا بالقصر
* والثالث السؤال باين عن ذات الرب سبحانه وتعالى فهذا سؤال فاسد لا يجوز ولا يجاب عنه سائله
واما سبيل المسؤل عن ان يبين له فساد سؤاله كما قول على كرم الله تعالى وجهه ورضي عنه حين سئل
أين الله فقال الذي أين الابن لا يقال فيه أين فبين للسائل فساد سؤاله بان اليفة مخلوقة والتي
خلقها الائمة قد كان قبل ان يخلقها ولا يئنه وصفات نفسه لا تتغير فهو بعد أن خلق اليفة على

(١) حكاية ابن عرفة في الحث على التوحيد (٢) تنبيه في حديث الجارية التي سأله النبي صلى الله عليه وسلم

ما كان قبل أن يخلقوا وإنما مثل هذا السائل كمن سال عن لون العلم أو عن طعم الظن أو لثك ويقال له من عرف حقيقة العلم أو الظن ثم سال هذا السؤال فهو متناقض لان اللون والطعم من صفات الاجسام وقد سالت عن غير جسم فسؤالك فاسد محال لتناقضه اه (١) خاتمة في الاجماع ختم الله لنا ولاخواننا ولا حباتنا ولن أو صانا بالدعاء بالحسنى والزيادة * وجعل المدينة مستقرنا في أرغد عيش الى الملمات والى يوم الاعداء * فاذ كرهننا حقيقته وحجتيه وامكانه و بهنا من مسأله * أما حقيقته لغة فيطلق لعنيين * أحدهما العزم قال تعالى فاجعوا أمركم أى ازموا ومنه لاصيام لمن لم يجمع الصيام من الليل تعمل العرب جمع الرجل قومه وأجمع أمره وتقول أجمع الرجل اذا صار ذا جم مثل ألبن اذا صار ذالبن وأمر اذا صار ذا أمر فقولنا أجمع المسلمون على وجوب الصلاة يصح معنى صاروا ذوى جمع و بمعنى أجمعوا رأيهم * ثانيهما الاتفاق يقال هذا أمر يجمع عليه أى متفق عليه وقال الراغب أى اجتمعت آراؤهم عليه اه (٢) وفي الاصطلاح له حدود كثيرة واحسنا عندى حد السبكي له في جمع الجوامع بقوله هو اتفاق مجتهد الامته بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم على أى أمر كان اه * والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد والقول او العمل او في القدر المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها او بين القول مثلا وللسكوت على ماسياتى في الاجماع السكوتى * وقوله يجتهد مفرد صاف فيعم وهو شامل للثنين ويخرج الواحد بقيد الاتفاق اذ لا يتصور الامن متعدد والمراد بالأمته أمة الاجابة لحدس صلى الله عليه وسلم احتراز (٣) عن اتفاق المجتهدين من الأمم السابقة فانه وان قيل ان اجماعهم حجة كما هو أحد مذهبين للاصوليين واختاره الاستاذ أبو اسحاق كما حكاه عنه الشيخ أبو اسحاق فليس الكلام الاى الاجماع الذى هو دليل شرعى يجب العمل به الا ان ذلك وان وجب العمل به فبإحدى على من مضى لكن انسخ حكمه مذهب النبي صلى الله عليه وسلم (٤) وهذا بناء على ان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وهو المشهور عند الشافعية كما صرح به القرطبي في تفسير سورة القدر من مشهور مذهب مالك ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا نسخ * وقوله في عصر أى عصر كان كما يفيد للتذكير فيقضى جواز بقاء الاجتهاد الى يوم القيامة فلا اختصاص له بعصر الصحابة فاذا وقع في عصر ما صار حجة عند المجتهدين على من بعدهم وهو حال من المجتهد ومعناه زمن قل أو أكثر وقائمه الاحتراز عما يرد في ترك هذا القيد من لزوم عدم انعقاد الاجماع الى آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق المجتهدين الا حينئذ * وخرج بقوله بعد وفاة سيدنا محمد ﷺ (٥) الاجماع الذى في حياته صلى الله عليه وسلم فانه غير منعقد لانه ان كان معهم فالعبارة بقوله وبجب عليهم اتباعه وان لم يكن معهم فلا عبارة بقولهم مع مخالفتهم فلا يقع الاحتجاج في زمانه الا بأقواله وأفعاله * وقوله على أى أمر كان اى سواء كان اتنا أو تقبا لان الأمر يشملهما وسواء كان * شرعيا كحل البيع

(١) خاتمة في الاجماع (٢) تعريف الاجماع (٣) اتفاق المجتهدى الامم السابقة (٤) شرع من قبلنا هو شرع لنا م لا (٥) الاجماع في حياته عليه السلام

* اولهوا ككون الفاء للتعقيب أو عقليا كحدوث العالم * أودنيويا كالآراء والحروب وتدير
 أمور الرعية * فالاولان لازع فيهما * وأما الثالث فلزاع فيه امام الحرمين في البرهان فقال لأثر
 للاجماع والعقليات فإن المتبع فيه الأدلة القطعية فإذا تصبى لم يعارضه اشتقاق ولم يعضدها وفاق
 * والمشهور الاول وبه جزم الآمدى والامام * وأما الرابع ففيه مذهبان شهيان * أصحهما عند
 الامام والآمدى وأتبعهما كان الحاجب وجوب العمل فيه بالاجماع والمعتبر في الاجماع في كل من
 أهل الاجتهاد في ذلك الفن وإن لم يكونوا مجتهدين في غيره فالعبرة في مسائل الكلام مثلا بالنسبة
 وإن لم يكونوا مجتهدين في غيره علم الكلام اه * فعلم من الحدان المعتبر في الاجماع اتفاق المجتهدين
 والعبرة باتفاق غيرهم دونهم اتفاقا * واختلف هل يعتبر وفاق غيرهم لهم أولا يعتبر * فالخيار (١)
 ان العوام لاعتبارهم في الاجماع بل المعتبر وفاق المجتهدين فقط وبه قال مالك والمحققون لاجماع
 الصحابة على عدم اعتبارهم * قال القرافي (٢) والمعتبر في كل فن أهل الاجتهاد في ذلك الفن وإن
 لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره فيعتبر في الكلام المتكلمون وفي الفقه الفقهاء قاله الامام قال ولا
 عبرة بالفقيه الحافظ للاحكام والمناهب اذ لم يكن متمكنا * والاصول المتمكن من الاجتهاد غير الحافظ
 للاحكام خلافة معتبر على الاصح * والمراد بغير الحافظ بالفعل لكن فيه صلاحية لذلك بأن يكون له
 ملكة بقدر بها على ادراك جزئيات الاحكام وذلك هو معنى تمكنه من الاجتهاد * وقيل يعتبران
 * وقيل لا يعتبر واحد منهما * وقيل يعتبر الفقيه دون الاصول عكس ما مر لانه أعلم بمواقع الاتفاق
 والاختلاف في علم الفروع وهو المقصود بالذات وممارسته تؤدي الى معرفة قواعده اه * وقال
 القاضي لا بد من وفاق العوام للمجتهدين في انعقاد الاجماع لسخوطهم تحت عموم الامة في قوله صلى
 الله عليه وسلم لا يجتمع أمتي على ضلالة فمناوهم اللفظ ولا تقوم الحجة بدونهم * وأجاب القرافي عنه
 بأن أدلة الاجماع يتعين حملها على غير العوام لان قول العالمى بلا مستند خطأ والخطأ لا عبرة به * ولان
 الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على عدم اعتبار العوام كالمقرر بيا * وقيل يعتبر وفاق العوام
 في المسائل المشهورة كتحريم الزنا وتحريم الطلاق للزوجة وجوب الحمد دون دقائق المسائل
 كالببوع * واختلف المذكور في اعتبارهم ليس المراد به ان قيام الحجة بفقرائ ذلك وانما معناه
 انه لا يصدق اجماع الامة مع مخالفتهم بل يقال أجمع علماء الامة * وعلى القول بعدم اعتبارهم وهو
 الذى عليه المحققون يصح ان يقال أجمعت الامة وإن خالف العوام فاختلاف لفظي * وظاهر كلام
 الآمدى والابيارى والفهرى * ان الاختلاف حقيقى وأنه في توقف الحجة عليهم معنى ان الاجماع
 لا ينقصد ويكون حجة حتى يرافقوا لا يدرأهم تحت عموم الامة كالمس ويؤد هذا القول التفرقة
 بين المشهور والخفى لان العوام يطلعون غالبا على المشهور دون الخفى * وفي الآيات لبينت ان أر بد
 بالعوام من هذا المجتهدين من العلماء أو من العلماء وغيرهم أشكال التفصيل بين المشهور والخفى

(١) الخلاف في اعتبار العوام فيه (٢) المعتبر في كل فن أهل ذلك الفن

مطلقا أو بالنسبة للعلماء لان للعلماء خصوصا مجتهدى المذهب والفتوى من الاهلية التامة لادراك الخفيات مالا يخفى * وان أر يدبهم من عد العلماء كما يدل عليه بعض كتابهم كقول القاضى اذلو قلنا ان خلاف العوام يقدرح في الاجماع مع ان قولهم ليس الاصل جهل اذى هذا الى اعتبار خلاف من يعلم انه قال عن غير أصل أشكل اعتبارهم دون من عدا المجتهدين من العلماء بل هم أولى بالاعتبار * وقد يخترنا الاول ويجاب بان من الخفيات مالا يصلح له الصلاحية المعتبرة الا للمجتهدون اه * وذ كر القاضى عبد الوهاب قولين في اعتبار من لا يقول بالقياس واختار الا ببارى ان الظاهرية لا يعتد بخلافهم في المسائل لان المقايمة من شرط الاجتهاد فمن لم يعتبرها لم يصلح للاحتجاد * قال القاضى عبد الوهاب هذا غير صحيح فانه لو لم يعتبر من لا يعتبر بعض المدارك لالفتنا من لا يعتبر للمراسيل والامر للوجوب أو للعموم أو غير ذلك وما من طائفة الاوقد ساءت في نوع من الادلة وعلم من اضافة المجتهد للامة التي هي أمة الاجابة اختصاصه بالمسلمين (١) فلا عبرة بقول الكافر وان حوى من علوم الشريعة أربعة أركان الاجتهاد لان الاسلام شرط في الاحتجاد - المأخوذ في تربيته لانه باعتبر فيه أى الاجتهاد معرفة متعلق الاحكام من كتاب وسنة وما يتعلق بذلك ك معرفة الناسخ والمنسوخ وهذا لا يتصور في الكافر اذ لا يعتد حقيقة الكتاب والسنة فكيف يعرف متعلق الاحكام منهما * ولا تنافي ذلك ما دل عليه كلام السبكي في مسألة الماصب في العقليات واحدا من تحقق الاجتهاد في الكافر لانه معنى آخر غير ما قرره أولا وما هو المعتبر في الاحكام الشرعية * فان قيل يتصور في الكافر اعتقاد حقيقة الكتاب والسنة امكن بالنسبة الى غيره كمن يخص رسالته بالعرب من غيرهم وكذا بالنسبة له أيضا كمن كفر بانكار رسالته صلى الله عليه وسلم بلسانه دون قلبه أو بتحو لبس الزنار (أجيب) عن ذلك بان اعتقاد الكافر ساقط الاعتبار لكفره فهو بمنزلة العدم ألا ترى ان اخباره ساقط الاعتبار لكفره وان تدين ونحز عن الكذب على ان لنا ان نقول المراد اتفاق المجتهدين على الحكم الذى هو معنى الاجماع اتفاقهم على ثبوته في حقهم وحق غيرهم وهذا لا يتصور عن معتقد تخصبص الرسالة اذ لا يمكن ان يأخذ من الكتاب والسنة حكما يتعلق به كفره * قال الزركشى ولا يبعد اذا كان الاجماع في أمر دينوى انه لا يختص بالمسلمين وارتضاه في الآيات الهيئات ويلحق بالكافر من يكفر ببدعته نظر المايئزم من مذهبهم من الكفر الصريح فمن اعتبر ذلك وجعل لازم المذهب مذهباً كفرهم ومن لم يحمل لازم المذهب مذهباً لم يكفرهم * وهذه القاعدة لمالك والشافعى وأبى حنيفة والاشعرى والقاضى في تكفيرهم قولان حيث ينفى على انهم كفار ينفى أن يثبت ذلك بدليل غير اجماعنا فان اجماعنا لا يكون حجة على تكفيرهم الا اذا كنا نحن كل الامة ولا نكون نحن كل الامة حتى يكون غيرنا كفارا فيتوقف كون اجماعنا حجة على كونهم كفارا ويتوقف كونهم كفارا على اجماعنا فتوقف كل واحد منهما على الآخر فيلزم الدور * وأما

(١) لا عبرة بكلام الكافر فيه (٢) الخلاف في اعتبار القاسق

البدعي الذي لم ينكره ببدعته فهو فاسق من جملة الفاسق (١) * وفي الفاسق مذاهب الصحيح
اعتباره بناء على ان العدالة ليست ركنا في الاجتهاد واذا لم يوجد من المجتهدين الا القسوة كان
اتفاقهم اجماعا يحتاج به ولا ينافي ذلك عدم قبول قول للفاسق فكيف ثبت في حق غيرهم حتى يتأتى
العمل به اذ يمكن العلم باتفاقهم بغیر اخبارهم كقرائن قطعية تفيد ذلك وبأخبارهم اذا بلغوا عدد
التواتر فليتأمل اه * وقيل لا اعتبار للعاسق في الاجماع بناء على ان العدالة ركن في الاجتهاد
* ثالث الاقوال يعتبر وفاقه في حق نفسه دون غيره فيكون اجماع العدول حجة عليه وان وافقهم ولا
تعتبر موافقته في حق غيره * رابع الاقوال تعتبر مخالفته ان بين مسدده في المخالفة لا تنفاه التهمة
بخلاف ما اذا لم يبينه اذ ليس عنده ما يمنعه عن ان يقول شيئا من غير دليل اه * وسواء في هذا كله
كان فسقه بتأويل أو غيره * واختار الايباري التفرقة بين المبتدع والفاسق بالجوارح ورأى ان
الاجماع لا ينعقد دون الاول وان قلنا برد روايته وشهادته بخلاف الثاني اه * وعلم من اضافة
مجتهدي الامة في الحد المار انه لا بد من (٢) اتفاق كل المجتهدين لانه اسم جنس اضيف فيعم وهو
قول أصحاب مالك والجمهور فلا ينعقد الاجماع مع مخالفة مجتهد * لان الادلة بما شهدت بالعصمة
لمجموع الامة والمجموع ليس يحصل فلا تحصل العصمة * وقيل مخالفة الثلاثة فادحة دون الواحد
والاثني وهما البايجي لان خوز منداد وحكاة الامام عن ابن جرير الطبري وأبي بكر
الرازي وعن أبي الحسين الخياط من المعتزلة * وحكي عنهم البيضاوي انه لا يضر مخالفة الاقل ومقتضاه
ان العبرة بقول الذين هم أكثر من النصف وان كثرة عدد المخالفين * (٣) واحتج أهل هذا
المذهب بقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالسواد الاعظم * وبان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا
ينكرون على الواحد والاثني المخالفة لشذوذهم * ولان اسم الامة لا يشترط بهم كالثور الاسود
فيه شعرات بيض لا يخرج عن كونه اسود * ولانه اذا كان الاجماع حجة وجب أن يكون معه
من يجب عليه الاتقياده (٤) وأجيب عن الاول بان ذلك يفيد غلبة الظن ان الحق مع الاكثر * وأما
الاجماع والقطع بحصول العصمة فذلك لا يفيد * وعن الثاني بان الانكار وقع منهم لمصلحة الدليل
الذي هو عليه الجمهور لا تحرق الاجماع * وعن الثالث ان اسم الاسود حينئذ انما يصدق مجازا بل
الاسود بعضه فكذلك الامة لا يصدق عليها الاجماز * وعن الرابع بان المقاد للاجماع من بعدهم
ومن عصرهم من ليس له اهلية النظر * ثالث قول ابن الاحشاد لا يضر الواحد والاثني في أصول
الدين وما يتعلق بالتأثير والتضليل بخلاف مسائل المروع (٥) * واحتج بان أصول الدين لم يدركها
نظرية والعقول قد تعرض لها الشبهات فلا يقدح ذلك في الحق الواقع للجمهور ومدرك الفروع
سمى واجب النقل والتعلم وحصوله واجب على كل مجتهد فغايب الاتقان المادرك صحيح * وجوابه

(١) الخلاف في اعتبار العاسق (٢) الخلاف في اتفاق جميع المجتهدين (٣) حجة مشروطة
لكل (٤) حجة القائل بالا كنفاء بالا ذكر (٥) حجة المفرق بين أصول الدين

كما تعرض الشبهة في العقليات تعرض في السمعية من جهة دلالتها ومن جهة سندها ومن جهة
 تأييدها بنسخها وغيره فالكل سواء ١١ * الرابع ان بلغ المخالفون عدد التواتر ضرت مخالفتهم
 والا فلا * وهذا قول المعتزلة وسكى عن بعض المالكية وابن جرير الطبري وقال القاضي أبو بكر
 انه لا يصح عنه * وقيد المحلى هذا القول بما اذا كان غير المخالفين أكثر منهم * قال حاولو
 وهذا القول مشكل لان الصحيح عدم اعتبار عدد معين للتواتر وان القائلين بالعدد اختلفت مناهجهم
 في أقله فالقول غير مضبوط على كلا المذهبين ١٢ * الخامس ان كان مذهب المخالف ميسوغ فيه
 الاجتهاد كخالفه ابن عباس في العول لم ينعقد الاجماع مع مخالفته وان مما لا يسوغ فيه الاجتهاد
 كخالفته في المتعور بالفضل لم يعتبر وجه هذا القول قال أبو عبد الله الجرجاني من الخفية (١) السادس
 لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض اجماعا بل يكون حجة اعتبار الاكثر * وصرح به ابن الحاجب
 والمصد بذلك فقالوا لندر المخالف مع كثرة المجمعين لم يكن اجماعا قطعيا * لان الأدلة لا تتناول
 لكن الظاهر انه يكون حجة لانه يدل ظاهرا على وجود راجح أو قاطع لانه لو قدر كون متمسك
 المخالف النادر راجحا والكتيرون لم يطلعوا عليه أو اطلعوا عليه وخالفوه غلطا أو عمدا كان في غاية
 الجهد * ومعنى انه ليس اجماعا قطعا هو انه لا يكفر راجحه لكن يكون اجماعا ظاهريا يجب على المجتهد
 للعمل به فلم انه ليس زائدا على الأدلة الخمسة بل هو فرد من أفراد الاجماع * وقال القاضي عياض
 في المدارك مخالفة القليل في الاجماع النقطي لا يلتفت اليها فان النقل يحتاج فيه الى عدد يوجب لنا العلم
 فاذا خالف فيه القليل نسب اليهم الوهم اذ القطع بنقل المتواتر وصحته يبطل خلافه وانما الخلاف
 في مخالفته القليل في الاجماع الاجتهادي ١٣ * (٢) وعلم من اطلاق مجتهدى الامة في التعريف
 المار ان الاجماع لا يختص بالصحابة وعلى ذلك الجمهور والمحققون من الاصوليين وخالف للظاهرية
 في ذلك فقالوا يختص بهم لكثرة غيرهم كثرة لا تنضبط في عدد اتفاقهم على شيء * وردبانه انما
 يبعد على من جلس في قعر يتنملا على من جنى الطلاب وهم المجتهدون ١٤ * (٣) وعلم أيضا من اضافة
 مجتهد للامة ان التابى للموجود وقت اتفاق الصحابة لابد من اعتبار واقفه لهم لان من مجتهد الامة
 في عصره ولا يكن موجودا اذذاك متصفا بصفات الاجتهاد بان كان غير متصف بها أو لم يوجد أصلا
 فلا اعتبار به * بناء على مذهب الاكثر من عدم اشتراط انقراض العصر * ومن اشترط
 انقراض العصر اعتبر خلافه * وقال بعض العلماء لاعتداد بالتابى مع الصحابي مطلقا وان
 بلغ درجة الاجتهاد قبل اتفاق الصحابة (٤) * ودليل المشهور هو ان أدلة الاجماع لا تتناول ما
 خالف فيه التابى الصحابة اذ ليسوا بدونه كل الامة * وأيضا لو لم يعتبر قوله وكان ان خالفهم باطلا قطعيا
 لم يسوغ الصحابة اجتهادهم معهم لعدم الفائدة على تقديرى الموافقة والمخالفة والا لزم منتف فان
 (١) حجة القائل ان مع المخالفة لا يكون اجماعا يكون حجة (٢) عدم اختصاص الاجماع بالصحابة
 خلافا للظاهرية (٣) اعتبار التابى للموجود مع الصحابة خلافا لبعض (٤) حجة المشهور

الصحابة سوعوا للتابعين المعاصرين لهم الاجتهاد معهم كسعيد بن المسيب وسرج والحسن البصري ومسروق وابي وائل والشعبي وسعيد بن جبير وغيرهم * فقد روى عن أبي سلمة انه قال نذا كرت مع ابن عباس وابي هريرة في عدة الحامل لوفاء زوجها فقال ابن عباس اجد الاجلين (قلت) انا بوضع الحمل فقال ابو هريرة انا مع ابن أخي أبي سلمة فاجاز اجتهاد القابلي ورجع رأيه على رأي الصحابي * والجواب انما يصح ذلك لو قلنا بان مخالفته لهم خطأ مطلقا ولا نقول به بل اذا خالفهم مع اجماعهم وماذا كرموه من توسيع الاجتهاد معهم انما كان مع الاختلاف فلا يفيد كراهة (١) * وعلم ايضا من التعريف المار في قوله بجتهاد الامة في عصر ان انقراض عصر المجتهدين بموت أهل العلم ما لا يشترط في انعقاد الاجماع فاذا حصل اتفاقهم ولو لحظة مع جزمهم به انعقاد الاجماع وحسب مخالفة عليهم وعلى من بعدهم كما صرح به القزالي والمهرى وغيرهما وعليه الاكثر من أهل الاصول * وذهب الامام أحمد والاستاذ ابن فورك وسلم الرازي من الشافعية الى اشتراط ذلك ومقتضاه ان ان رجع بعضهم قبل موتهم كان له ذلك ولم يحرم في حقه المخالفة * واذا قلنا بهذا فهل يشترط اقراض كلهم أو غالبهم أو علمائهم أقوال * فالاول قول من يعتبر بفاق العوام والنادر * والثاني قول من لا يعتبر بمخالفة النادر * والثالث قول من لا يعتبر بالعوام * وذهب الاستاذ أبو اسحاق الى انه يشترط اقراضهم في الاجماع السكوتي دون القولي واحتاره الأمدى وضعفه الايباري * وذهب بعضهم الى ان ان كان في متعلقه مهلة لا يشترط وان لم يكن في متعلقه مهلة ولا يمكن استدراكه من قتل نفس أو استباحة فرج لم يشترط اقراضهم * وذهب آخرون الى ان ان بقي منهم كثير لم يكن اجماعهم حجة وضبط ولي الدين الكثير بعد التواتر وان كان الباقي منهم قليلا أقل من عدد التواتر انعقد الاجماع ولا يشترط اقراضهم اه * (٢) استدلل الاول المعتمد بالنصوص الدالة على كون الاجماع حجة وبان التابعين يولدون في زمن الصحابة و يصير منهم فقهاء قبل انقراض عصرهم فيلزم أن ينعقد اجماع الصحابة دونهم ثم عصر التابعين أيضا كذلك فتتداخل الاعصار في بعضها ولا ينعقد الاجماع * (٣) واستدل المشترون اقراض العصر بان الناس ماداموا أحياء فهم في مهلة النظر فلا يستقر رأي فلا ينعقد الاجماع * ولان الله تعالى يقول لتكونوا شهداء على الناس وأنتم تجدونهم شهداء على أنفسهم * والجواب عن الاول ان اتفاق الآراء الآن دل على صحتها عملا بأدلة الاجماع فيكون ما عداها باطلا فلا تنفيذ المقالة * وعن الثاني بان كون الانسان شاهدا على غيره لا يمنع من قبول قوله على نفسه قال الله تعالى ولوعلى أنفسكم ثم المراد بهذه الآية العلم الآخرة والشهادة على الامم يوم القيامة فلا تعلق لها بما نحن فيه اه * واستدلوا ايضا بان عدم اشتراطه يستلزم عدم العمل بالخبر الصحيح ان اطلع عليه وذلك يؤدي الى ابطال النص بالاجتهاد وانه باطل * والجواب هو ان وجوده مع دخول المجتهدين عنه بعد الفحص والاطلاع عليه من بعد بعيد جدا ولو (١) لا يشترط اقراض عصر المجتهدين (٢) حجة الاول المعتمد (٣) حجة القائل باقراض العصر

قدرا لا يعمل به ولكن لا للاجتهاد بل لان القاطع دل على خلافه وهو الاجماع وان كان من الاجتهاد وذلك كما لو اطلع عليه به الانقراض فجبوا حكم جوابنا اهـ (١) وعلم من التعريف المشار في قوله بجتهاد الامة عدم (١) شرط بلوغ المجمعين عدد التواتر * وذهب امام الحرمين عن استدلال على حجية الاجماع بالمعقول وبعض من استدلال عليه بالمعقول على عدم اشتراط عدد التواتر وضعفه الايبارى وقال به أبو بكر الباقلاني * حجة عدم الاشتراط قوله تعالى ومن يتبع غير سبيل المؤمنين ولم يفصل بين قليلهم وكثيرهم وغير ذلك من الأدلة السمعية * حجة الاشتراط أنا مكملون بالشريعة وان تقطع بصحة قواعدها في جميع الاعصار متى قصر عددهم عن التواتر لم يحصل العلم فيحتل العلم بقواعد الدين * وجوابهم ان التكليف بالعلم يعتمد سبب حصول العلم فاذا تعذر سبب العلم سقط التكليف به ولا عجب في سقوط التكليف لعدم اسبابه أو شرائطه * ولان عدم اشتراط عدد التواتر في المجمعين قال القرافي لو لم يبق الا واحد والعياذ بالله تعالى كان قوله حجة قال ابن الحاجب لضمون السمي وهو انه لا يخرج الحق عن هذه الامة فلو لم يكن قول ذلك الواحد حقا لحول مضمون السمي وان لم يخالف صريحه لعدم صدق سبيل المؤمنين واجتماع الامة عليه * وقيل ليس بحجة ويلزم منه في كونه اجماعا لان الاجماع يشعر بالاحتماع ولان الاجتماع وسبيل المؤمنين هو الذي عساه اخطأ وهو متنفذ هنا * وقال الايبارى ان قلنا ان قول للعوام معتبر في الاجماع فقد تحقق مدلول الاجماع ويسول الامر على هذا لمن أخذ عصمة الاجماع من الكتاب والسنة وان قلنا بعدم اعتبار قول العوام وهو الصحيح لم نقبل أدلة الكتاب والسنة هذه الصورة بحال * لكن يصح أن يسلك مسلك آخر وهو حفظ الشريعة في كل زمان وكونه لا يتخلو الارض عن قائم لله تعالى بالحجة فعلى هذا اذا لم يكن في الارض الاعلام واحد لزم أن يكون محققا في قوله انتهى * ولما أنهت الكلام على حقيقة الاجماع وما أوردت من المسائل المتعلقة بالحد شرعت اذ كرر لك مسائل مهمة منها ما هو غير متعلق بالحد ومنها ما يمكن تعلقه به (٢) المسئلة الاولى حجية الاجماع وهذه المسئلة هي المهمة من الكلام على الاجماع فلاجل ذلك أشبع الكلام فيها ان شاء الله تعالى * فاقول ان حجية الاجماع متفق عليها لم يخالف فيها أحد من أهل السنة (٣) * وأما قول الامام أحمد بن حنبل من ادعى الاجماع فهو كاذب فليس بخلافه من حجيته فهو منه استبعاد لوجوده وللإطلاع عليه ممن يزعمه دون أن يعلمه غيره لانكاره لكونه حجة كما دل ان الحاجب وغيره * وخالف النظام والشيعة وبعض الخوارج في حجيته ولا يعتد ادب مخالفتهم لانهم قليلون من أهل الاهواء والبدع قد نشؤا بعد الاتفاق وبأني ما استدلووا به وما يجاب به عنه (٤) والأدلة على حجيته كثيرة * منها ما هو نقلي ومنها ما هو عقلى والنقل قرآن وحديث * (١) عدم اشتراط بلوغ المجمعين عدد التواتر خلافا لبعض (٢) مسائل من الاجماع الاولى حجية الاجماع (٣) على معنى انكار الامام أحمد للاجماع (٤) أدلة حجية الاجماع العقلية

فمن القرآن قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمّة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا قال أمّة اللغة والتفسير الوسط اختيار سمي الخبار وسطا لتوسطه بين طرفي الافراط والتفريط وانما يحسن هذا المدح اذا كانوا على الصواب * ومنها قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وجه التمسك به ذكرهم في سياق المدح يدل على انهم على الصواب والصواب يجب اتباعه فيجب اتباعهم ولانه تعالى وصفهم بانهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واللام للعموم فيأمرون بكل معروف فلا يغوثهم حق وينهون عن كل منكر فلا يقع الخطأ بينهم ويوافقون عليه لانه منكر (١) واستدل الشافعي بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى واصله جهنم وساءت مصيرا * قال المزني كنت عند الشافعي يوما فجاءه شيخ عليه لباس صوف وبهده صهي فلما رأته ذمها به استوى جالسا وكان مسند الاسطوانة فاستوى وسوى ثيابه فقال له الرجل ما الحاجة في دين الله قاله كتابه قال له ثم ماذا قال سنة نبيه قاله ثم ماذا قاله اتفاق الامة قال من أين لك هذا الا خبرا هو في كتاب الله فتدبر ساعة كما قال له الشيخ أجلتك ثلاثة أيام بلياليهن فان جئت بأية والا فاعتزل الناس فحكت ثلاثة أيام لا يخرج وخرج في اليوم الرابع بين الظهر والعصر وقد تغير لونه فجاءه الرجل وسلم وجلس وقال حاجتي فقال نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم قال افتعز وجل ومن يشاقق الرسول الآية لم يسله جهنم على خلاف المؤمنين الا واتباعهم فرض قال صدقت وقام وذهب روى عنه أنه قال قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات حتى ظفرت بها * وجه الاستدلال كما قال البيضاوي هو أنه رتب الوعيد الشديد على المشاقة واتباع غير سبيل المؤمنين * وذلك لما حرمة كل واحد منهما أو احدهما * أو اجمع بينهما * ولثاني باطل اذ يقبح أن يقال من شرب الخمر وأكل الخبز استوجب الحد وكذا الثالث لان المشاقة محرمة ضم اليها غيرها ولم يضم واذا كان اتباع غير سبيلهم محرما كان اتباع سبيلهم واجبا لأن ترك اتباع سبيلهم ممن عرف سبيلهم اتباع غير سبيلهم * وقرره القمخر فقال وجه الدليل هو أنه عطف اتباع سبيل غير المؤمنين على مشاقة الرسول وهي حرام فتلزم حرمة لانه لا يصح أن يقال من زنى وأكل الخمر أو فارجو ودل عضد الملة في شرح ابن الحاجب أو عهد باتباع غير سبيل المؤمنين بضمه الى مشاقة الرسول التي هي كفر فيحرم اذ لا يضم مباح الى حرام في الوعيد واذا حرم اتباع غير سبيلهم فيجب اتباع سبيلهم اذ لا يخرج عنهما والاجماع سبيلهم فيجب اتباعهم وهو المطلوب * وأورد الراغب انه لا حاجة فيها قائلا ان كل موصوف علق به حكم فالامر باتباعه يكون في ماخذ ذلك الوصف فاذا قيل اقتد بالمصلي فالمراد في صلته فكذلك سبيل المؤمنين يعني به سبيلهم في الايمان لا غير فلا دلالة في الآية على اتباعهم في غيره * ورد بانه

تخصيص يأباه الشرط الاول ثم انه اذا كان مألوف الصائمين الاعتكاف تناول الامر باتباعهم ذلك أيضا فكذلك يتناول ما هو مقتضى الايمان فيما نحن فيه فسبيل المؤمنين وان فسر بما هم عليه من الدين يعم الأصول والفروع الكل واليهض على ان الجزاء مرتب على كل من الاسمين المذكورين في الشرط لاعلى المجموع للقطع بان مجرد شاقة الرسول كافية في استحقاق الوعيد على ان ترك اتباع سبيل المؤمنين اتباع لسبيل المؤمنين لان المكلف لا يخلو من اتباع سبيل البتة اهـ وقال ابن الحاجب اعترض عليه بان هذا ليس بدليل قاطع لان قوله ويتبع غير سبيل المؤمنين يحتمل وجوها من التخصص لجواز ان يريد سبيلهم في متابعة الرسول * او مناصرته أو في الاقتداء به * أو فيما به صلوا ومؤمنين وهو الايمان * واذا اقام الاحتمال كان غايته الظهور والعمل بظاهر الآيات انما ثبت بالاجماع فيلزمه الدور بخلاف القياس * وقريب منه قول الاصفهاني اتباع سبيلهم لما احتمل ما ذكر وغيره صارعا ما دللته على فرد من أفراد غير قطعي لاحتمال تخصيصه بما يخرج مع ما فيه من الدور * وأجيب عن الدور بانه انما يلزم لو لم يقم عليه دليل آخر وعليه دليل آخر وهو أنه مطلقون يلزم للعمل به لانا ان لم نعمل به وحده انما نعمل به و بمقابله أولا بهما أو بمقابله * وعلى الاول يلزم الجمع بين التقيضين * وعلى الثاني ارتفاعهما * وعلى الثالث العمل بالرجوح مع وجود الراجح وهو باطل فيلزم العمل به قطعا انتهى * ومن القلى أيضا ما استدل به الامام التتالي من حديث (٢) لاجتماع أمي على ضلالة أخرجه احمد في مسنده والطبراني في الكبير عن أبي نضرة الغفاري مرفوعا ذكره في حديث سألت ربه ان لاجتماع أمي على ضلالة وفي مسند الحاكم عن ابن عباس رفعه لاجتماع هذه الامة على ضلالة ويد الله مع الجماعة * وأخرجه أبو داود عن أبي مالك الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل أجارك من ثلاث خلال ان لا يدعو عليك نبيكم فتهلكوا جميعا وان لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق وأن لا تجتمعوا على ضلالة * ومعنى لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق انه لا يغلبه وان كثرت انصاره بحيث يحقه ويطنى * نوره فاراد به الظهور كل الظهور حتى لا يبقى له فئة ولا جماعة * قال للتور بشى ولم يكن هذا بحمد الله تعالى مع ما ابتلينا به من الامر القادح والحنة العظمى بتسلط الاعداء علينا * وروى الدارمي عن عمرو بن قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة واتى قائل قولا غير نخر ابراهيم خليل الله وموسى صلى الله عليه وآله وانا حبيب الله ومعى لواء المديوم القيامة وان الله وعدني في أمي وأجارهم من ثلاث لا يعصمهم بستان ولا يستأصلهم عدو ولا يجتمعهم على ضلالة اهـ * واستدل أيضا بحديث لاتزال طائفة من أمي على الحق حتى تقوم الساعة او حتى يأتي المسيح الدجال وقد مر هذا الحديث في ادلة الاجتهاد * وبحديث من قارق الجماعة مات ميتة جاهلية استدلل

(١) حديث أمي لاجتماع على ضلالة

الامام الغزالي بهذه الاحاديث من وجهين * احدهما تواتر المعنى قل والآحاد وان لم تتواتر فقد تواتر القدر المشترك وحصل العلم به كما في شجاعة علي وجود حاتم واستحسن هذا الوجه * الثاني تاتي الامة لها بالقبول فلو لا انها صحيحة قطعاً لقضت العادة بامتناع الاتفاق على قبولها وبامتناع تقديمها على القاطع واعترض هذا بان قبول الامة لا يخرجها عن الآحاد فلا يصح اسناد الاجماع اليها ولعل تقديم الاجماع على القطع بغيرها لايها * قل القرافي والعمدة الكبرى ان كل نص من هذه النصوص مضموم للاستقراء التام من نصوص القرآن والسنة وأحول الاصحاب وذلك يفيد القطع عند المطلع عليه وان هذه الامة معصومة من الخطا وان الحق لا يفوتها فيما بينه شرعاً والحق واجب الاتباع وقولهم واجب الاتباع اهـ (٣) وأما الادلة العقلية على حججه فكثيرة فاستدل امام الحرمين عليها * بان الاجماع يدل على وجود دليل قاطع في الحكم لان العادة امتناع اجتماع مثلهم على مظهر فيكون الحكم حقاً وهو المطلوب * والجواب عن هذا لان سلم قضاء العادة بذلك وانما يمتنع اتفاقهم على مظهر اذا دق فيه النظر وأما في القياس الجلي واختبار الآحاد بعد العلم بوجوب العمل بالظواهر فلا ولاجل ما يرد على دليله العقلي ذهب الجمهور الى ما مر من النصوص قائلين ان النصوص شهدت لهم بالعصمة فلا يقولون الا حقاً استندوا لعلم اوطن كما أن الرسول عليه السلام معصوم لا ينطق عن الهوى وما يقوله في التبليغ يجب اعتقاد انه حق كان مستنده ظناً أو علماً فالقطع نشأ عن العصمة لاعتقاده المستند اهـ * ومنها أنهم اجتمعوا على القطع بتخطئة المخالف للاجماع فدل على انه حجة فان العادة تحكم بان هذا العدد الكثير من العلماء المحققين لا يجمعون على القطع في امر شرعي بمجرد تواطؤ اوطن بل لا يكون قطعهم الا عن قاطع فوجب الحكم بوجود نص قاطع يلتزم في ذلك فيكون مقتضاه وهو خطأ المخالف له حقاً وهو يقتضي حجية ما عليه الاجماع وهو المطلوب * وورد عليه اجماع الفلاسفة على قدم العالم واجماع اليهود على انه لاني بعد موسى واجماع النصراني على ان عيسى قد قتل * ووجه ورود ظاهره * والجواب عنه أن اجماع الفلاسفة عن نظر عقلي وتعارض الشبه واشتباه الصحيح والفساد فيه كثير * وأما في التشريعات فالفرق بين القطعي والظني بين لا يشبه على أهل المعرفة والتمييز واجماع اليهود والنصارى عن الاتباع لآحاد الاوائل لعدم تحقيقهم والعادة لاتحمله بخلاف ما ذكرنا وبالجملة قائماً يرد نقضاً اذا وجد فيه ما ذكرنا من القبول والتفاؤظ ظاهره لا يقل على أصل الدليل انكم ان قلتم اجمعوا على تخطئة المخالف فيكون حجة فقد أثبتتم الاجماع بالاجماع وان قلتم الاجماع دل على نص قاطع في تخطئة المخالف فقد أثبتتم الاجماع بنص يتوقف على الاجماع ولا يخفى ما به من المصادرة على المطلوب لانا نقول المدعى كون الاجماع حجة والتي ثبت به ذلك هو وجود نص قاطع دل عليه وجود صورة من

الاجماع يتمتع عادة بوجودها بدون ذلك النص سواء قلنا الاجماع حجة أم لا وثبتت هذه الصورة من الاجماع ودلائلها العادية على وجود النص لا يتوقف على كون الاجماع حجة فما جعلنا وجوده دليلا على حجية الاجماع لا يتوقف على حجيته لاجوده ولا دلالته فاندفع الدور اه * ومن الادلة أيضا انهم اجمعوا على انه يقدم على القاطع واجمعوا على أن غير القاطع لا يقدم على القاطع بل القاطع هو المقدم على غيره فلو كان غير قاطع لزم تعارض الاجماعين وانه محال عادة * فان قيل على الدليابين مقتضاها ان الاجماع حجة اذا بلغ المجمعون عدد النوازل فان غيره لا يقطع بتخطئه مخالفه ولا يقدم على القاطع اجماعا * وللجواب أن الدليل ناهض في اجماع المسلمين من غير تقييد ولا اشتراط فانهم خطوا الخالف وقدموه على القاطع مطلقا من غير تعرض لعدد التواتر وان سلم فلا يضرنا اذ غرضنا حجة الاجماع في الجلة وقد صح على أن أكثر ما يستدل به من الاجماع كاجماع الصحابة والتابعين كذلك ولان حجية غيره ثبتت بالظواهر وثبتت حجية الظواهر باجماع من هذا القبيل فيندفع الدور اه * (١) وصر أن النظام ومن معه من الشيعة والروافض نقوا حجيته بل قالوا ان وجوده محال عادة * ووجهها ذلك بان اتفاق الجمع الكثير على الكلمة الواحدة في الزمان الواحد محال في مجرى العادة كما أن اتفاقهم على الميل الى الطعام الواحد في الزمان الواحد محال * وأجيب عن هذا * بجوابين * أحدهما أن اتفاقهم في زمن الصحابة ممكن ولا يكاد يوجد اجماع اليوم الا وهو واقع في عصر الصحابة رضى الله عنهم واجماعهم حينئذ ممكن لعدم انتشار الاسلام في اقطار الارض * ولان مقصودنا انه حجة اذا وقع ولم يتعرض للوقوع فان لم يقع فلا كلام وان وقع كان حجة وهذا هو المقصود اه * الجواب الثاني هو أنه لا داعي لهم على الاجتماع على كلمة واحدة او طعام واحد في وقت واحد وللجتهدين داع الى الاجتماع على حكم واحد وهو النص القاطع أو الظن الغالب الواجب الاتباع بالقاطع * وقرروا الهدية أيضا بان اتفاقهم فرع تساويهم في نقل الحكم اليهم وانتشارهم في الاقطار يمنع نقل الحكم اليهم وذلك مما نقض به العادة * والجواب عن هذا منع كون الانتشار يمنع ذلك مع جدهم في الطلب وبجنتهم عن الادلة انما يتمتع ذلك عادة فيمن قعد في قعر بيته لا يبحث ولا يطلب وقالوا أيضا الاتفاق لما عن قاطع أو عن ظني وكلاهما باطل أما القاطع فلان إعادة تحيل عدم نقله فلو كان لنقل فلما لم ينقل علم أنه لم يوجد كيف ولو نقل لا غنى عن الاجماع وأما الظني فلانه يتمتع الاتفاق فيه عادة لاختلاف القرائح وتباين الانظار ورو ذلك كاتفاقهم على كل الزبيب الاسود في زمان واحد فانه معلوم الاتقاء بالضرورة وما ذلك الا لاختلاف الدعاوى * للجواب منع ما ذكر في القاطع والظني أما القاطع فلانه لا يجب نقله عادة اذ قد يستغنى عن نقله بمحصل الاجماع الذي

هو أقوى منه وارتفاع الخلاف الموجب الى نقل الأدلة وأما الظنى فلانه قد يكون جليا واختلاف
 القرائح والانتظار انما يمنع الاتفاق فيما يدق وتغنى مسالكه اه * وأيضا المخالفون بعد اثبات
 امكان وجوده وعدم قسرتهم على الرد على أدلته يذهبون الى شبهتين اخريين * الاولى
 يذهبون الى عدم ثبوته عن العلماء أى منع العلم بوقوع الاتفاق منهم يقولون على تقدير ثبوته
 فى نفسه ثبوته عنهم محال قولوا فى بيانه ان العادة قاضية بانه لا يتفق أن يثبت عن كل واحد
 من علماء الشرق والغرب أنه حكم فى المدألة الفلانية بالحكم الفلانى ومن أنصف من نفسه
 جزم بانهم لا يعرفونهم باعيانهم فضلا عن تفاصيل احكامهم هذا مع جواز خفاء بعضهم عمدا
 لئلا تلزمه الموافقة أو المخالفة واقتطاعه لطول غيبته فلا يعلم له خبر أو أسرته فى مطمورة أو خوله
 فلا يعرف له اثر او كذبه فى قوله رأى فى هذه المسئلة كذا والعبرة بالرأى دون اللفظ وان صدق
 فيها قال لكنه لا يمكن السماع منهم فى آن واحد بل فى زمان متطاوّل فرجما يتغير اجتهد بعض
 فيرجع عن ذلك رأى قبل قول الآخر به فلا يجتمعون على قول فى عصر * الشبهة الثانية
 قالوا على تقدير ثبوته عنهم يبقى للنظر فى نقل الاجماع الى من يحتاج به وقد زعموا انه مستحيل
 عادة لان الأحاد لا تقيد اذ لا يجب العمل به فى الاجماع فيتعين التواتر ولا يتصور اذ يجب فيه
 استواء الطرفين والواسطة ومن للبعد جدا أن يشاهد أهل التواتر جميع المجتهدين شرقا وغربا
 ويسمعوا منهم ويتفقا عنهم الى أهل التواتر هكذا طبقة بعد طبقة الى أن يتصل بنا اه *
 الجواب عن الشبهتين واحد وهو انه تشكيل فى مصادمة الضرورة فانه يعلم قطعا من الصحابة
 والتابعين الاجماع على تقديم الدليل القاطع على المظنون وما ذلك الا بثبوته عنهم ونقله اليه
 فانقض الدليلان * ومعلوم أيضا بالضرورة اتفاق الامة على أن الصبح ركعتان والمغرب
 ثلاثة اه * ولما أحيا المخالفين الرد على وجوده وعلى ثبوته عن العلماء كما مر ذهبوا الى مطلب
 ثالث وهو أنه على ثبوته وثبوته عن العلماء ليس بحجة * واستدلوا على ذلك بظواهر
 تدل على عدم عصمة المجتهدين فقالوا ان الله تعالى نهاهم عن المنكر بقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تقربوا الزنا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 وغير ذلك من المنصوص فلولوا أنهم قابلون للعاصى لمصاح نهيم عن هذه المناكير * والجواب
 عن ذلك هو أن الصيغ العامة موضوعة فى لسان العرب لكل واحد واحد لا لاجموع فيكون
 كل واحد منهم غير معصوم ولا نزاع فى ذلك انما النزاع فى مجموعهم لافى أحادهم * واحتجوا
 أيضا بقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ * فلما رجع فى تبيان الاحكام الا اليه
 والاجماع غيره * وقوله أيضا فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول فلا مرجع غير الكتاب
 والسنة * ويمكن منع ظهوره فيما أرادوا بان الاول لا ينافى كون غيره أيضا تبيانا ولا كون الكتاب
 تبيانا لبعض الاشياء بواسطة الاجماع * والثانى بانه يختص بما فيه النزاع والجمع عليه ليس

كذلك أو يختص بالصحابة وإن سلم فقائمه الظهور ولا يقاوم القاطع * واستدلوا أيضاً بحديث معاذ وهو أنه أهل الاجماع عند ذكر الأدلة إذ سأل النبي عليه الصلاة والسلام عنها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم فدل على أنه ليس بدليل * والجواب هو أنه إنما لم يذكره لأنه حينئذ لم يكن حجة لعدم تقرر المأخذ من الكتاب والسنة بعد ولا يزم أن لا يكون حجة بعد الرسول وتقرر المأخذ اه * فقد تبين لك ما فيه خلاف للفظ والشيء والروايف هو في ثلاثة في إمكان وجوده وفي ثبوته عن العلماء وفي حجيته وقد تبين لك جميع ما استدلوا به من التشبه للعلوية ومارد عليهم به علماء السنة من الأجوبة القاطعة المنقعة جزاهم الله عن المسلمين خير جزاء ولا سيما ابن الحاجب والقراقي في التنقيح فانهما أفادا وأجادا غاية الافادة والاجادة اه * فإذا علمت أن حجية الاجماع وإمكانه وثبوته عن العلماء لم يخالف فيها أحد من أهل السنة وإنما خالف فيه أهل الفرق الضالة * علمت أن طعن منطلي للعصر فيه إنما هو تبع لاختلافهم الضالين عن جادة المسلمين فالرد على أصلهم كاف عن التعرض للطعن عليهم * (١) المسئلة الثانية في المجمع عليه وهو أنواع احدها الامور الدينية الشرعية كوجوب الصلاة يصح التمسك فيها بالاجماع اتفاقاً * والثاني الامور الدنيوية كالآراء والحروب وتدير العجوش وأمور الرعية وهذه تختلف فيها والراجح التمسك فيها بالاجماع * قال القاضي عبد الوهاب الاشبه بمن ذهب مالك أنه لا يجوز مخالفتهم فيما اتفقوا عليه من الحروب والآراء غير أني لاحظت فيه عن اشيائنا شيئاً لأن عموم الأدلة يقتضي عصمتهم مطلقاً فيحرم خلافهم ويجزى بان قولهم صواب مادامت المصلحة التي نيط بها الرأي قائمة فإذا تبدلت انتهى العمل بذلك الاجماع ولا يكون ذلك شوقاً له * مثال ذلك ما لو وقف انسان وقفا على من فعل الصواب في نحو الحرب فإذا فعل أحد ذلك المجمع عليه استحق ولم يكن لغيره منازعته في استحقاقه بان ما فعله خلاف للصواب ولولا الاجماع أمكنت المنازعة وتوقف الاستحقاق حينئذ على اثبات صوابية ذلك الفعل ولوفعل خلافه مما أجمعوا على أنه خلاف للصواب لم يستحق شيئاً أو ما لم يعلم حاله كان استحقاقه قابلاً للنزاع متوقفاً على اثبات صوابية ذلك العمل اه * وقال القاضي عبد الجبار في أحد قوله لا يتمسك به في الامور الدنيوية لان الاجماع في الدنيوى لا يكون فوق صريح قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه وهو ليس بحجة فيه لقضية تلقيح النخل وقوله فيها أتم أعلم باسم دنياكم ومراجعة الصحابة له ورجوعه اليهم في بعض الآراء كمنزل الجيش بيد * ويمكن أن يجاب عن هذا بمنع كون قول الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بحجة في مصالح الدنيا لانه ان كان عن وحى فظاهره عن اجتهاد فهو صواب على القول بان اجتهاده لا يخطئ * اولانه لا يقر على خطأ وأما المراجعة فقد وقعت في اجتهاد قبل استقراره فاستقر على الصواب وأما التلقيح

فلا يخفى أن صلاح الثمرة به من باب ربط المسبب بالسبب ولو شاء الله لصلحت الثمرة دون وقوله
لوم تفعلوا الصلح حق بهذا المعنى أى حيث تعلقت المشيئة الإلهية بصلاحه ولم أرأى تعلق قلوبهم
بالاسباب من جهة اعتقادهم أنه لا يصلح الا بذلك لما ألقوه من العادة لامن جهة النظر الى مشيئة الله
تعالى قال لهم أنتم أعلم بأمر دنياكم أو انتم أعلم بدنياكم أى بكيفية التلقيح فلا ينافى ذلك قلت
يوجد فى بعض فيانى الصحارى كثير من النخل ثمره فى غاية الحسن وليس له مالك ولا ملحق
وهذا يثبت كونه يقع بدون تلقيح * الثالث الامور العقلية وهى قسمان ما لا تتوقف حجية
الاجماع عليه كخلق الاعمال وجواز الرؤية وحدوث العالم فهذا يجوز الاحتجاج فيه بالاجماع
على الصحيح خلافا لامام الحرمين وله قول موافق فيه للجمهور * الثانى ما تتوقف حجية
الاجماع عليه كعلم الصانع وقدرته وجوده والرسالة فهذا يمنع الاحتجاج فيه بالاجماع لان
فيه دورا * ويبان ذلك هو أن كون الاجماع حجة فرع ثبوت الرسالة له عليه الصلاة والسلام
وفرع كون الله تعالى عالما فان لم يعلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا يرسله مؤيدا بالمعجزات
اللباهرة واختياره للرسالة دون غيره فرع ثبوت الارادة والحياة بشرط العلم والارادة فهذه شروط فى
الرسالة فلو ثبتت بالاجماع الذى هو فرع الرسالة لزم الدور وانما كان الاجماع فرع الرسالة
لان ثبوت كونه حجة حصل بالكتاب والسنة اللذين لا يدركان الا منه صلى الله عليه وسلم قال الا يبارى
والضابط فى ذلك هو ان كل امر يجوز دركه من النبى صلى الله عليه وسلم يجوز دركه من الاجماع
(١) المسئلة الثالثة فى الاجماع السكوتى وهو أن يقول بعض المجتهدين حكما ويسكت الباقيون
عنه بعد العلم به وبلوغه لكل المجتهدين مع مضي مهلة للنظر عادة فى مسئلة اجتهادية تكليفية
والسكوت مجرد عن اشارة رضا أو سخط قبل تقرير المذاهب فهذا السكوت مخلف فيه * قيل
انه حجة واجماع قال الرافعى هو المشهور عند الاصحاب وقال السبكي الصحيح أنه حجة قال الامام
فى البرهان واليه ميل اصحاب أبى حنيفة وهو اختيار الاستاذ أبى اسحاق وعزاه فى المستقى لاحد
أيضا * وقال النووى فى شرح الوسيط للصواب من مذهب الشافعى أنه حجة واجماع ولا ينافى
ذلك قول الشافعى رضى الله عنه لا ينسب الى ساكت قول لانه محمول عند المحققين على نفي الاجماع
القطعى فلا ينافى كونه اجماعا ظاهريا ويكون المراد بقوله لا ينسب الى ساكت قول نفي نسبة القول
صريحا اليه لاننى الموافقة الاعم من الصريح كما يسمى سكوت البكر عند استقنائها اذنا ولا يسمى
قولا وكما يسمى سكوت الولي عند اجماعكم عن التزويج عضلا ولا يسمى قولا * وقال ابن الحاجب
الحق أنه اجماع وحجة وليس باجماع قطعى * القول الثانى أنه ليس باجماع ولا بحجة ونسب
لشافعى أخذنا من قوله لا ينسب لساكت قول وصرفه فيما قال فيه للودى * واختاره القاضى
أبو بكر من المالكية وقال انه آخر أقوال الشافعى وقال امام الحرمين هو ظاهر واختاره الفزائى

والامام نضر الدين واتباعه * القول الثالث للجباثي وبعض الشافعية انه اجماع وحجة بعد انقراض العصر * الرابع * به قال الصيرفي وأبو هانم انه حجة وليس باجماع * الخامس * به قال أبو علي ابن أبي هريرة ان كان العائل حاكماً لم يكن اجماعاً ولا حجة وأن كان فتياً فهو اجماع وحجة اهـ وفيه أقوال أخر أعرضت عن ذكرها مخافة السآمة (١) حجة الاول الذي هو الصحيح المشهور ان سكوت من سكت مع الشرط المتقدمة ظاهر في موافقة من حكم اذ بعد سكوت الكل مع اعتقاد المخالفة عادة كما ترى عليه الباس فكان ذلك في افادة الاتفاق فلما كقول ظاهر الدلالة غير قطعها وحينئذ يفتض دليل السمع فانه سبيل المؤمنين وقول كل الامة * وبالجملة فليس الظن الحاصل به دون الحاصل بالقياس وظواهر الاخبار وظهور السكوت في الرضا قال عليه الصلاة والسلام في البلر اذ نهضت ايتها واذا كان الساكت موافقاً كان اجماعاً وحجة عملاً بالدلالة على كون الاجماع حجة * (٢) احتج القائل بانه ليس بحجة ولا اجماع بانه يجوز ان يكون من لم ينكر انما لم ينكر لانه لم يجتهد بعد فلا رأى له في المسئلة او اجتهد وقف لتعارض الأدلة أو نالها لكن لما سمع خلاف رأيه تروى لاحتمال رجحان مأخذ المخالف حتى يظهر عدمه أو قرره فلم يخالفه قطعاً له أو هاب الفتى أو الفتنة كما نقل عن ابن عباس في مسئلة العول أنه سكت أولاً ثم أظهر الانكار فقيس له في ذلك فقال انه والله لكان رجلاً مهيباً يعني عمر ومع قيام هذه الاحتمالات لا يدل على الموافقة فلا يكون حجة ولا اجماعاً * الجواب انها وإن كانت محتملة فهي خلاف الظاهر لما علم من عاداتهم ترك السكوت في مثله كقول معاذ لعمر لما رأى جلد الحامل ماجعل الله على ما في بطنها سبيلاً فقال عمر لولا معاذ لهلك عمر * هكذا عز ابن الحاجب هذه المسئلة لمعاذ والذي في الرضا للنضرة ان صاحبها الذي تكلم فيها لعمر على بن أبي طالب رضى الله عنه كما مر في تقليد بعض الصحابة لبعض * وكقول امرأة لعمر لما أنى المغالاة في المهر أعطينا الله تعالى بقوله وآتيتهم احداهن قططاراً يمنعنا عمر فقال عمر كل أحد أفقه من عمر حتى الخدرات في الحجال * وكقول عبيدة لعلي لما قال تجرد لي رأي في أمهات الاولاد أنهم يبين رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحده وغير ذلك مما يتوقف على التبع لأثارهم (٣) حجة الثالث وهو قول الجباثي انه قبل انقراض العصر الاحتمالات المذكورة قوية فلا يكون اجماعاً وأما بعده فيضف الاحتمال فيكون ظاهري الموافقة فيكون اجماعاً ويرد على هذا ان الظهور لا يكفي في كونه اجماعاً قطعياً بل في كونه حجة وذلك قول أبي هانم (٤) حجة الرابع وهو أبو هانم انه ليس اجماعاً لاحتمال السكوت ما تقدم من غير موافقة وأما انه حجة فانه يفيد الظن والظن حجة لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقضي بالظاهر وقياساً على المسالك الظنية (٥) حجة الخامس الذي هو أبو

(١) حجة الصحيح القائل انه اجماع (٢) حجة القائل انه ليس بحجة ولا اجماع (٣) حجة القائل به بعد انقراض العصر (٤) حجة القائل انه حجة لا اجماع (٥) حجة المرفق بين الحاكم والمفتي

على ان الحاكِم كما يتبع احكامه ما يطلع عليه من أمور رعيته فمن تعامل في حقهم ما يقتضى عدم سماع دعواه لاسر باطن يعلمه ونظر الحال يقتضى أنه يخالف للاجتماع وكذلك في تحليفه واقراره وغير ذلك بما انعقد الاجماع على قبوله وأما المقتضى فاما ينشأ بناء على المدارك الشرعية وهي معاونة عند غيره فاذا رآه خالفه نهيهم وأما أمور الرعية وخواص أحوالهم فلا يطلع عليها الا من ولى عليهم فتلجسته الضرورة للكشف عنهم فلا يشاركه غيره في ذلك فلا يحسن الانفكار عليه ثم انه قد يرى المذهب المرجوح في حق هذا الخصم هو الراجع للمتعين في حق هذا الخصم لاسر باطن يطلع عليه ولا يمكن الاعتراض عليه لهذه الاحتمالات انتهى * والاحتراز بالسكوت المجرد عن اشارة رضا أو سخط أما اذا اقترن به أحدهما ففي الاول هو اجماع قطعاً على الثاني ليس باجماع قطعاً * واحتريزنا بعلم جميع المجتهدين الخ عما اذا لم يتباغح المسئلة كل المجتهدين أو لم تمض مهلة للنظر فلا تكون من محل الاجماع اتفاقاً * وعما اذا لم تكن في محل الاجتهاد بان كانت قطعية أو لم تكن تكليفية ككون عمار أفضل من حذيفة أو العكس فالسكوت على القول في الاولى بخلاف المعلوم فيها وعلى ما قبل في الثانية لا يدل على شيء * وجعلنا محل الخلاف قبل استقرار المذاهب كما صرح به ابن الحاجب والفهرى لان السكوت بعد استقرارها ليس بدليل على الموافقة اذ لا عادة جارية بانكار ذلك فلم يكن حجة ولا اجماعاً * ومحل الخلاف المار عند بعضهم اذ لم تشتهر الواقعة وتنتشر وتكرر وتتوالى عليها الازمنة من غير تكرار ما كان كذلك كعمل الصحابة باخبار الآحاد والقياس فهذا اجماع وحجة فان العادة والحالة هذه تحيل السكوت الاعن موافقة * وقال الفهرى وجميع ما يذكر من الاحتمالات لا يبقى مع التكرار وطول الازمنة (١) المسئلة الرابعة اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين فيما طريقه للتوقيف بان كان لا مجال للرأى فيه حجة عندما ملك وانباعه مقدم على خبر الآحاد عندهم اتفاقاً لانه قطعى فهو من باب تقديم المتواتر على الآحاد وسواء في ذلك صرحوا بالمستند عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يصرحوا ونحوه ير القول في ذلك ما قاله عياض رحمه الله في المدارك فانه قال * أما نقل شرع من جهة النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل كالصاع والمدانه كان ياخذ منهم الصدقة وزكاة الفطر وكلاذان والاقامة وترك الجهر باسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة وكلاحياس فقلهم هذه الامور من فعله أو قوله كنقلهم موضع قبره وغير ذلك مما علم ضرورته من عدد الركعات ونقل اقراره لمشاهدة ولم ينكرها كهدية لارقيق وشبه ذلك أو نقل ترك أحكامهم تلزمهم مع شهرتها لديهم وظهورها فيهم كتروك أخذ الزكاة من الخضراوات مع علمهم أنها كانت عندهم كثيرة فهذا النوع اجماعهم فيه حجة قطعية واليه رجع أبو يوسف وهو الذي تكلم عليه مالك عند أكثر شيوخنا ووافق عليه جميع من الشافعية وكذا يقول لو تصور ذلك في غيرهم لكن لا يوجد فان شرط التواتر تساوى الطرفين والواسطة فان الذي ينقله

آحاد والمتواتر مقدم * قال القرافي ولأن خلفهم ينقل عن أسلافهم وأبناءهم عن آبائهم فيخرج الخبر عن خبر الظن والتخمين إلى خبر اليقين * واستدل أيضاً بقوله عليه الصلاة والسلام المدينة كالسكر تنفي خبيثها كما ينفي السكر خبث الحديد واخطأ خبث فوجب نفيه * النوع الثاني إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال وهذا النوع اختلف فيه أصحاب مالك فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة وهو قول أكثر البغداديين لأنهم بعض الأمة فيقدم عليه خبر الواحد وذهب آخرون من أصحاب مالك إلى أنه حجة فيقدم على خبر الواحد * ومحل الخلاف في خبر لاندري هل بلغ أهل المدينة أم لا والمختار عدم التمسك بالآحاد حيث نزلان الغالب عدم خفاء الخبر عليهم لقرب دارهم وزمانهم وكثرة بحثهم عن أدلة الشريعة * أما ما بلغهم ولم يعملوا به فهو ساقط وما علم أنه لم يبلغهم فهو مقدم على عملهم قطعاً * واستدل ابن الحاجب على أن إجماعهم حجة بان العادة قاضية بعدم إجماع هذا الجمع الكثير من العلماء المحصورين بالاجتهاد إلا عن راجح * فقوله مثل هذا الجمع نفيه على أنه لا خصوصية للمدينة فيستبعد كون المكان له مدخل وإما اتفق فيها ذلك ولو اتفق مثله في غير المكان كذلك وقوله المحصورين أراد به انحصارهم في المدينة واجتماعهم فيها وقلة غيبتهم عنها حتى لو اتفق عدتهم أرا أكثر متفرقين في البلاد وأختلط بين خلفهم وأغائبين عن بلدتهم لم يعتبروا ولم تقض العادة باطلاعهم على الراجح فلعل دليل المخالف راجح وهو لا مجتمعون يشاورون ويقناظرون ويتفقون فيبعد أن لا يطلع أحد منهم على دليل المخالف مع رجحانه * وقوله الاحقين بالاجتهاد احتراز عن محصورين في موضع آخر لا يكون مهبطاً للوحى وأهل غير واقفين على وجوه الأدلة من قول الرسول وفعله وفعل أصحابه في زمانه ووجوه الترجيح فانه لا يشك في أن أهل المدينة كانوا أعرف بذلك * فان قيل لانسل ان العادة قاضية في اتفاق مثلهم عن راجح لأنهم بعض الأمة فيجوز أن يكون متمسك غيرهم أرجح قرب راجح لم يطلع عليه البعض قلنا لا نقول للعادة قاضية باطلاع الكل فردد ذلك بل باطلاع الأكثر والأكثر كاف في تميم دليلنا بأن يقال إذا وجب اطلاع الأكثر امتنع أن لا يطلع عليه من أهل المدينة أحد ويكون ذلك إلا أكثر غيرهم ومافية أحد منهم والاحتمالات البعيدة لا تختفي (١) واستدل المخالفون بقوله عليه الصلاة والسلام لا تجتمع أمتي على خطأ ومفهومه أن بعض الأمة يجوز زعليه خطأ وأهل المدينة بعض الأمة * وأجاب عنه القرافي بأن منطوق الحديث المثبت أقوى من مفهوم الحديث للنافي * ورد هذا بأن الحديث إنما يدل على فضلها لما علم من وجود الباطل كالفسوق والمعاصي فيها ولا دلالة على انتفاء الخطأ عما اتفق عليه أهلها بخصوصه * واستدل أيضاً بتشبيه عملهم بروايتهم فانها تقدم على رواية غيرهم اتفاقاً فكذا عملهم وعقيدتهم ورايهم يقدم على ما غيرهم الجواب عن هذا هو أن التمثيل خال عن الجامع فلا يصلح دليلاً وإن سلم فالفرق ظاهر وهو أن

الرواية ترجع بكثرة الرواة اتفاقا والاجتهاد لا يترجح بكثرة المجتهدين انتهى وأتى في الايات البينات بكلام حسن أردت أن أذكره برمته لحسنه فقال (١) * استدلل ابن الحاجب للقول بأن اجماع أهل المدينة حجة بعد أن فسرههم بالصحابة والتابعين بقوله اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك بما أنهم أعرف بالوحي والمراد منه لسكنهم محل الوحي وقد يؤخذ منه ان المراد بهم الصحابة الذين استوطنوا المدينة حياته صلى الله عليه وسلم وان استوطنوا غيره ما بعدهم والتابعين الذين استوطنوا هامة يطلع فيها على الوحي والمراد منه بمخالطة أهلها الذين شاهدوا ذلك وهذا يقتضي ان تابع التابعين الذين سكنوا المدينة مع التابعين الموصوفين بما ذكرتمدة يطلعون فيها على ما ذكر كذلك لكنه خلاف تقييده بالصحابة والتابعين كما تقدم اللهم الا أن يكون للأغالب * وبالجملة فيجتمعل أن لا يتقيد الحكم بالسالكين بخصوص بيوت المدينة بل يشمل النازلين حولها في حقوقها والعوالى اذا كان لهم تردد على المدينة بحيث يطلعون معه على الوحي وما يتعلق به ثم رأيت لأقراني قال في شرح لمحصل بعد كلام قررره مانصه وعلى كل تقدير لا صرة بالسكان بل لو خرجوا من هذا المكان الى مكان آخر كان الحكم على حاله فهذا امر هذه المسئلة عند مالك لا بخصوص المكان بل للعلماء مطلقا خصوصا أهل الحديث يرجحون الاحاديث الحجازية على العراقية حتى يقول بعض المحدثين اذا تجارز الحديث الحرة فقد انقطع نخاعه وسببه أنه مهبط الوحي فيكون الضغط فيه أيسر وأكثرا واذا بدلت للشقة كثرة الوهم والتخليط فلو خرج أولئك الرواة بمجملتهم وسكنوا غير الحجاز كان الامر بحال لم يحصل فيه حلل وهذا يدفع كثير من الاسئلة على المسئلة كاستشكاله للفرق بينه وبين قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من موضعه قائما تلزم التسوية في ان الامرين حجة في جميع المواطن ورأيت الاسنوى عبر بقوله ذهب الامام مالك الى ان اجماع أهل المدينة حجة أى اذا كانوا من الصحابة والتابعين دون غيرهم مكانه عليه ابن الحاجب اهـ وقد أطلت للكلام في هذه المسئلة لكثرة خطأ العلماء فيها وعدم اطلاعهم على المراد منها والله تعالى التوفيق اهـ

(٢) (المسئلة الخامسة) اجماع أهل البيت وهم علي والحسن والحسين وفاطمة رضى الله عنهم اجمعين واجماع الخلفاء الاربعة ليس باجماع عند الجمهور * خلافا للشيعة في الاول * وحكى أبو اسحاق في شرح للعلماء ان قول علي رضى الله عنه وحده عندهم حجة وخلافا لاجد في أحد قوليه والفاضى ابن خازم بالخاء والزاي المعجمتين من الحنفية * في الثاني فانهما قالا انه حجة (٣) دليل الشيعة قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا والخطأ رجس فيكون متفيا عنهم فتكون الآية دالة على عصمتهم * واستدلوا على ان المراد بهم من تقدم بما روى الترمذى عن عمر بن أبى سلمة أنه لما نزلت هذه الآية لع النبي صلى الله عليه

(١) المراد باجماع أهل المدينة الصحابة منهم والتابعون خاصة (٢) الخامسة اجماع أهل البيت والخلفاء الاربعة (٣) حجة للشيعة على حجة اجماع أهل البيت

وسلم عليهم كساء وقال هؤلاء أهل بيتي وخاصتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا *
وروى مسلم عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل من شعر
اسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فأدخله معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها
ثم جاء علي فأدخله ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا * وأجيب
عن الآية بأجوبة كثيرة * وعن الحديث الدال على تخصيصهم بها بمعارضته لأحاديث أخر كآي
* فن الجواب عن الآية هو ان المراد بالرجس غير الخطأ فان الخطأ غير رجس لان الاجتهاد الخطأ
ليس بمعصية ويؤجر عليه كما في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم الخ فلا يصح ان يطلق عليه
الرجس بل الرجس في الاصل الشيء القذر وأرى به هنا عند كثير من العلماء الذنب مجازا وقال
السدق * الاثم وقال الزجاج * الفسق وقال ابن زيد * الشيطان وقال الحسن * الشرك وقيل
* البخل والطمع وقيل * الاهواء والبدع * وقيل ان الرجس يقع على الاثم وعلى العذاب وعلى
التنجاسة وعلى القناتس والمراد به هنا ما يعم كل ذلك فاذا كان الرجس فيه من الاقوال ما رأيت ولم
يذكر أحد الخطأ في معانيه علمت ان استدلالهم بها على نفي الخطأ عنهم وعصمتهم رضى الله عنهم
محض تحكم فلا بد لهم من اثبات ان الرجس يقال للخطأ أو ان خطأ المجتهد ذنب ليدخل الخطأ
في الذنب على تأويل الرجس به * وقال بعض العلماء لو فرض تعيين مذهبوا اليه في الآية لم تسلم دلالتها
على العصمة بل يكون الظاهر دلالتها على عدم العصمة اذ يقال في حق من هو ظاهر اني أريد أن
أظهر ضرورة امتناع تحصيل الحاصل فلو كانت قاعدة العصمة مقصورة لقبول ان الله أذهب عنكم الرجس
أهل البيت وطهركم تطهيرا * وأيضا لو كانت مفيدة للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لاسيما الحاضرين
في غزوة بدر قاطبة معصومين لقوله تعالى فيهم ولكن ير يدليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم
تشكرون بل لعل هذا أفيد لما فيه من قوله تعالى وليتم نعمته عليكم فان اتمام النعمة لا يتصور بدون
الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان * وأيضا قد ورد في كتب الشيعة ما يدل على عدم عصمة علي كرم
الله تعالى وجهه وهو أفضل من ضمه الكساء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهج البلاغة
انه كرم الله تعالى وجهه قال لاصحابه لا تكفوا عن مقاتلي بحق أو مشوا في بعدل فاني لست بفوق فاني
أخطي * ولا آمن من ذلك في فعل الا ان يلقي الله تعالى في نفسي ما هو ألك به مني وفيه أيضا كان علي
كرم الله تعالى وجهه يقول في دعائه اللهم اغفر لي ما تقرت به إليك وخالفه قلبي وقصد التعليم كما
في بعض الأدعية النبوية وعبداه * وأجيب عن الآية أيضا بأن صيغة الحصر متعذرة في ذلك
لان ارادة الله تعالى شاملة لجميع أجزاء العالم فيتعين ابطال الحقيقة ووجوه المجاز غير منحصرة فبقي
بمجال سقط الاستدلال بها ولا جمل عدم إمكان الحقيقة في الآية فسر بعض أهل السنة الارادة هنا بالحب
قائلا انه لو أريد بها الارادة التي بتحقيق عندها للفعل لكان كل من أهل البيت الى يوم القيلة محفوظا
من كل ذنب والمشاهد خلافه * والتخصيص بأهل الكساء وسائر الائمة الاثني عشر كما ذهب اليه

الامامية المدعون عصمتهم على ادليل عليه والمدح جاء من جهة الاعتناء بشأنهم وافادتهم بحبة الله تعالى لهم هذا الأمر الجليل الشأن ومخاطبة سبحانه وتعالى اياهم بذلك وجعله قرآنا يتلى الى يوم القيامة * وقد يستدل على كون الارادة ههنا بالمعنى المذكور دون المعنى المشهور الذى يتحقق عنده الفعل بانه صلى الله عليه وسلم حين ادخل عليا وفاطمة والحسن والحسين رضى الله تعالى عنهم تحت الكساء قال اللهم هؤلاء أهل بيتى فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فانه أى حاجة للدعاء لو كان ذلك مرادا بالارادة بالمعنى المشهور وهل هو الادعاء بمحصول واجب الحصول * ولهذا قال بعض العلماء ان عدم ادخال نسائه صلى الله عليه وسلم تحت الكساء على رواية عدم ادخاله لام سلمة ليس لانهم لسن من أهل البيت أصلا بل لظهور انهم منهم لان النساء يقتضى سياق الآية دخولهن اقتضاء ظاهرا بخلاف من ادخلوا تحت رضى الله عنهم فانه صلى الله عليه وسلم لو لم يدخلهم ويقل ما قال لئلا يظن عدم دخولهم فى الآية لعدم اقتضاء سياق ذلك * وقد قال كثير من العلماء ان المراد بأهل البيت فى الآية نسائه صلى الله عليه وسلم والمطهرات للقرائن الدالة على ذلك من الآيات السابقة واللاحقة مع انه صلى الله عليه وسلم ليس له بيت يسكنه سوى سكانه * ورى ذلك غير واحد فقد أخرج ابن أبي حاتم وابن عساكر من طريق عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انها نزلت فى نسائه صلى الله عليه وسلم خاصة * وأخرج ابن مردويه من طريق ابن جبير عنه ذلك بدون لفظ خاصة * وقال عكرمة من شاء بأهله انها نزلت فى أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * ورى ابن جرير أيضا ان عكرمة كان ينادى فى السوق ان قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت نزلت فى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم * وأخرج ابن سعد عن عروة ليذهب عنكم الرجس أهل البيت قال يعنى أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأورد ضمير جمع المذكور فى عنكم ويظهركم رعاية للفظ الاهل والعرب كثيرا ما يستعملون صيغ المذكور فى مثل ذلك رعاية للفظ وهذا * كقوله تعالى خطابا لسارة امرأتها لعلها يظن عليهما السلام اتعجبين من أمر الله ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جيد مجيد * ومنه قوله تعالى فقال لاهله امكثوا فى أنس ناراً خطابا بمن موسى عليه السلام لامراته ولعل خطاب التذكير هنا أدخل فى التعميم اه * ونزولها فيهن لا ينافيه ما روى من حديث الكساء للجواب عنه بما مر من عدم احتياجهن الى ادخال ولاجل ظهور نزولها فيهن جعل كثير من المفسرين جملة قوله تعالى انما يريد الله الخ استئنافية واقعة موقع التعليل للامر والتمهي قبلها أى انها كم الله تعالى وأمركم لانه عز وجل يريد بأمركم ونهيكم اذهب الرجس عنكم وتطهركم وفى ذلك غاية المصلحة لكم ولا يريد بذلك امتحانكم وتكليفكم بلا منفعة تعود لغيركم وهو على معنى الشرط أى يريد بنهيكم وأمركم ليذهب عنكم الرجس ويطهركم ان اشتهيتم واتمرنتم ضرورة ان أسلوب الآية نحو أسلوب قول القائل لجاعة علم انهم اذا شربوا الماء اذهب عنهم عطشهم لاحالة يريد الله سبحانه بالماء ليذهب عنكم العطش فانه على معنى يريد الله

سبحانه بالماء اذهب العطش عنكم ان شربتموه فيكون المراد اذهب العطش بشرط شرب
المخاططين للماء لا لاذهب مطلقا فماد فتركيب في المثال تحقق اذهب العطش بعد الشرب وفيما نحن
فيه اذهب الرجس وحصول التطهير بعد الاشياء والانتثار لان المراد الاذهب المذكور بشرطهما
فهو متحقق الوقوع بعد تحقق الشرط وتحقيقه غير معلوم اذهو أمر اختياري وليس متعلق الارادة
* والمراد بالرجس الذنوب وبإذهابها زال المبادئ بتهديب للنفس وجعل قواها كالقوة الشهوانية
والقوة الغضبية بحيث لا ينشأ عنها ما ينشأ من الذنوب كالزنى وقتل النفس التي حرم الله تعالى وغيرها
لازالة نفس للذنوب بعد تحققه في الخارج وصدوره من الشخص اذهو غير معقول الاعلى معنى محو
من صفات الاعمال وعدم المؤاخذه عليه وارادة ذلك كما ترى * والذي يظهر كما قال فيروح
المعاني ان المراد باهل البيت من لهم مزيد علاقة به صلى الله عليه وسلم ونسبة قوية اليه بحيث
لا يفيح عرفا اجتماعهم وسكناهم معه عليه السلام في بيت واحد ويدخل في ذلك أزواجه عليهن السلام والاربعة
أهل الكساء وعلى كرم الله تعالى وجهه مع ماله من القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نشأ
في بيته وحججه عليه الصلاة والسلام فلم يفارقه وعامله كولد صغيرا وصاهره وأخاه كبيرا والارادة
على معناها الحقيقي المستبعد للفعل * وحملها الشيعة على ان المراد باهل البيت خصوص علي وفاطمة
والحسنين لحديث الكساء للمار * ويرد على ذلك أشياء * أحدها ان الرداء وقع في طرق
كثيرة لغبر هؤلاء فقد ورد انه عليه السلام اشتمل على العباس وبنه علاء ثم قال يارب هذا عبي وصنوا بي
وهؤلاء أهل بيتي فاسترحم من النار كثرى اياهم بملاء في هذه فأمنت أسكنة الباب وحواط البيت
فقلت آمين ثلاثا * وجاء في بعض الروايات انه عليه الصلاة والسلام ضم الى أهل الكساء على
وفاطمة والحسين رضي الله عنهم بقية بناته وأقاربهم وأزواجه * وصح عن أم سلمة انها قالت قلت
يا رسول الله أما نأمن أهل البيت قال بلى ان شاء الله تعالى وفي بعض الروايات انها قالت له صلى الله
عليه وسلم ألت من أهلك قال بلى وانه عليه الصلاة والسلام أدخلها الكساء بعد ما قضى دعاءه ثم
* وقد تكرر كما أشار اليه المحب الطبري منه عليه السلام الجمع وقول هؤلاء أهل بيتي والدعاء في بيت أم
سلمة وبيت فاطمة رضي الله تعالى عنهما وغيرها * وبه جمع بين اختلاف الروايات في هيئة
الاجتماع * ما فيها انه قد أدخل عليه السلام بعض من لم يكن ينتمي عنه قرابة سيدي ولا نسبية في أهل البيت
توسعا وتشبيها كسلمان الفارسي رضي الله عنه حيث قال عليه الصلاة والسلام سلمان منا أهل البيت
وجاء في رواية صحيحة ان واثلة قال وأنا من أهلك يا رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام أنت من
أهلي فكان واثلة يقول انها لمن أرجى ما أرجو وبما صي من ان المراد باهل البيت من لهم مزيد
علاقة بصلى الله عليه وسلم ونسبة قوية اليه الخ يندفع ما يرد من اطلاق أهل البيت في الحديث
على غير المراد بالآية مابقة تضيي السياق الواقع قبلها وبعدها من عدم اختصاصهم بها فاذن قبلها هو
قوله تعالى يا نساء النبي الخ والذي بعدها هو قوله تعالى واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله الخ

فبعد الآية وما قبلها خاص بازواجه ﷺ فيبعد اخر ارجعهم واطلاق الآية على غيرهن ونأى ذلك
بلاغة كلام الله تعالى * واعتذر المشركى الشبى عن هذا اليراد بان مثله واقع فى القرآن
للكريم فقد قال تعالى قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فان تولوا فانما عليه ما حل وعليكم
ما حلتم ثم قل بعد تمام الآية وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة الخ فخطب أقيموا على أطيعوا مع وقوع
الفصل الكثير بينهما وفيما قاله انه وقع بعد أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول فلو كان
الخطب على ما ذكر لم يخطب أطيعوا على أطيعوا وهو كاترى سلمنا أن لافساد فى ذلك لكن مثل
هذا الفصل ليس من محل النزاع فانه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنبى من حيث الاعراب
وهو لا ينافى البلاغة وما نحن فيه على ما ذهبوا اليه فصل باجنبى فى المعنى باعتبار مواد الآيات اللاحقة
والسابقة وانكار منافاته للبلاغة القرآنية مكابرة لا تخفى * وما يصحك منه الصبيان انه
قال ان بين الآيات مغاربة انشائية وخبرية لان آية التطهير جلة نداءية خبرية وما قبلها وما بعدها من
الامر والنهى جل انشائية وعطف الانشائية على الخبرية لا يجوز لعمري انما أشبه كلام من حيث
الغلط بقول بعض عوام الاعجم حسن وخسين دختران مغاوية ومن لم يجعل الله له نورا فله من نور
هـ * والحاصل ان غاية فى الباب ان كون أولئك الاشخاص رضى الله تعالى عنهم مغفولين من
الرجس والذنوب بعد تعلق الارادة باذهاب رجسهم ثبت بالآية * ولكن هذا على أصول أهل
السنة لا على أصول الشيعة لان وقوع مراده تعالى غير لازم عندهم لارادته عز وجل مطلقا قاله فى
روح المعانى * وقيل المراد بالبيت النسب ولذا أفرد ولم يجمع كافى السابق واللاحق * فقد
أخرج الحكيم الترمذى والطبرانى وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقى معانى الدلائل عن ابن عباس
رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قسم الخلق قسمين فجعلنى
فى خيرهما قسما فذلك قوله تعالى وأصحاب اليمين وأصحاب الشمال فانما من أصحاب اليمين وأما
أصحاب اليمين ثم جعل القسمين اثنا فجعلنى فى خيرها ثلثا فذلك قوله تعالى وأصحاب الميمنة
مأ أصحاب الميمنة وأصحاب المشأمة مأ أصحاب المشأمة والسابقون السابقون فانما من السابقين وأنا
خير السابقين ثم جعل الاثلاث قبائل فجعلنى فى خيرها قبيلة وذلك قوله تعالى وجعلناكم شعوبا
وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم وأنا أتقى ولد آدم وأكرمهم على الله تعالى ولا فخر
ثم جعل القبائل بيوتا فجعلنى فى خيرها بيتا فذلك قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
أهل البيت ويطهركم تطهيرا فأنا وأهل بيتى مطهرون من الذنوب فان المتبادر من البيت النبوى هو
قسم من القبيلة النبوية * وذهب الشعلبى الى ان المراد بالاهل جميع بنى هاشم ذكورهم وانثاهم من
المؤمنين وهذا هو المراد بالأل عبد المالكية والحنفية * وقال الشافعى المراد بالاهل آل صلى الله
عليه وسلم مطلقا وهم مؤمنو بنى هاشم والمطلب * وذكر الراغب ان أهل البيت تعورف فى أسرة
النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا واسرة الرجل على ما فى القاموس رهط أى قومه وقبيلته لا دون وقال

في موضع آخر صار أهل البيت متعارفان في آلهم صلى الله عليه وسلم ١١ * فاذا علمت ما ذكر من
 الخلاف في المراد بأهل البيت في الآية وعلمت ان أكثر الأقوال كل منه مستدل بحديث معين لك
 ان تمسك الشيعة بكون المراد بهم الاربعة المذكورة خاصة ترجيح بلا مرجح لما من الاحاديث
 للصحاح أو الحسن ١٢ * (١) واستدل القائلون بحجية اجماع الخلفاء الاربعة * بما رواه
 الترمذي وغيره وصححه من قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
 من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ * وأخرج أبو حاتم وأجد في المناقب للخلافة بعدى
 ثلاثون سنة ثم تكون ملكا وكانت مدة الاربعة هذه المدة الاسنة أشهر مدة الحسن بن علي * فقد
 حث على اتباعهم وذلك يستلزم ان قولهم حجة والام يصح اتباعهم * وأجيب بان الحديث انما
 يدل على اهلية الاربعة لتقليد المقلد لهم لا على حجية قولهم على المجتهد ويدل على ذلك لفظ عليكم
 واقتدوا فانه مشعر بالتقليد ١٣ وهذا الحديث أيضا معارض بما روي من الاحاديث الدالة على
 الاقتداء بكل الصحابة أو على افراد غير الاربعة لحديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
 اهتديتم وكحديث خذوا دينكم عن هذه الجبراء وأمثالها ما فيها تدل على جواز الأخذ بقول
 كل صحابي وبقول عائشة وغيرها ممن وقع فيه حديث بخصوصه وان خالف قول الخلفاء فلو كان
 قولهم حجة لمجاز ذلك لازم الحل على تقليد المقلد جمعا بين الأدلة * فل في الآيات الدينات
 لا يقال قديشكل الاستدلال بذلك بانه أو يدبسة الخلفاء كل منهم فهو خلاف المدعى وان أريد
 سنة الاربعة بمعنى ما اجتمعوا عليه فهذا لم يعلم قبل انقراضهم فلم يعلم في زمن الاول منهم
 ولا الثاني ولا الثالث اذ كونهم خلفاء لم يعلم من أول الامر فلا يتأتى قبل انقراضهم اتباع
 ما اجتمعوا عليه لانا نقول نختار الثاني ولا نحذور في عدم تأتى اتباعهم قبل انقراضهم ويكفي اتباعهم
 بعده على انه يتأتى أيضا قبل انقراضهم وذلك في كل زمن آخرهم فيما وافق من قبله منهم كما هو ظاهر
 انتهى وقد مر في أدلة التقليد الكلام على حديث عليكم بسنتي الخ وحديث أصحابي كالنجوم
 الخ بإسقاط من هذا فرجعه ان شئت انتهى * (٢) المسئلة السادسة الاجماع القطعي مقدم على
 الكتاب والسنة والقياس لان الكتاب يقبل النسخ والتأويل وكذلك السنة والقياس يحتمل
 قيام المعارض وخفاه الذي مع وجوده يبطل القياس وفوات شرط من شروطه والاجماع
 معصوم قطعي ليس فيه احتمال اسمى والقطعي هو الاجماع الملفوظ به احترازا عن الاجماع
 السكوتي فان الكتاب والسنة يقدمان عليه المشاهد والمقول بعدد التواتر والمراد بالمشاهد
 التي لا واسطة فيه بينك وبين المجمعين وذلك قريب من التذمر في هذا القرن الرابع عشر وان
 كانت الارض لا تخاف عن قائم مجتهد على قول كما سحر به واحترز بالمقول بعدد التواتر عن المنقول
 باخبار الآحاد المظنونة فان الكتاب والسنة يقدمان عليه وبعض تقديمه على الكتاب والسنة
 (١) حجة القائل بان اجماع الخلفاء الاربعة حجة (٢) السادسة الاجماع القطعي مقدم على غيره

مامر لك من كلام ابن الحاجب وشراحه من التصريح بتقديم الاجماع على النص القاطع فانه قال
 ومن الادلة على ان الاجماع حجة قطعية انهم اجمعوا على تقديمه على القاطع أى النص للقاطع كما افصح
 به الاصهاني قال في الآيات البيّنات أى انهم اجمعوا على ان القاطع يقدم على غيره فلو لم يكن الاجماع
 لدى قدموه على النص القاطع قاطعا لزم تقديمه مع كونه غير قاطع على النص القاطع * وحينئذ
 يكون الاجماع على تقديمه معارض لاجماعهم على ان القاطع مقدم على غيره وذلك باطل ثم قال ولا يخفى
 ان تقدمه على النص القاطع فرع للتعارض فهو قاطع عارضه قاطع وذلك مناف لقول ابن السبكي
 وانه لا يعارضه دليل أى لا قطعى ولا ظنى اذ لا تعارض بين قاطعين لاستحالة ذلك لان القاطع يجب
 تحقيق مدلوله فيلزم من تعارضهما اجتماع التقيضين وهو محال ولا بين قاطع ومظنون لان الغاء المظنون
 في مقابلة القاطع انتهى * قال في نشر البنود والجواب عندى ان كلام ابن الحاجب في نص قاطع
 المتن لتواتر استدلاله لاقطع الدلالة بناء على وجوده وان الادلة العقلية قد تنقيد اليقين بانضمام تواتر
 وغيره فالنص قطعى الدلالة لا يعارض الاجماع للقطعى قال وبديل لذلك قول القرافى المتقدم لان الكتاب
 يقبل النسخ الخ انتهى (١) المسئلة السابعة الاجماع خرقه حرام باتفاق * وقالولى الدين الاتفاق
 انما هو اذا كان مستنده نصافا كان من اجتهاد فالصحيح انه كذلك وحكى القاضى عبد الجبار انه
 يجوز لمن بعدهم مخالفتهم * وقال في الآيات البيّنات اقول هذا فى القطعى وكذا فى الظنى بغير دليل
 راجح كما هو ظاهر واذا كان خرق الاجماع حراما لم تحريمه (٣) احداث قول ثالث فى مسئلة اختلاف
 فيها اهل العصر على قولين فذهب الاكثر الى المنع مطلقا وعزاء فى البرهان لمعظم المحققين
 واختاره الايبارى من المالكية وقيل بالجواز مطلقا وبه قالت الظاهرية والثالث للتفصيل بين
 ان يخرق أى يرفع فائق عليه اهل العصر فيمنع ولا يرفعه فلا يمنع فخرج دحداث الثالث على هذا لا يكون
 خارقا بل نارة ونارة الى هذا القول ذهب الامدى والفخر الرازى وابن الحاجب ووافق عليه الايبارى
 وقال اذا وافق فى كل صورة مذهب فلا يكون خارقا (٣) احتج القول القائل بالمنع مطلقا بان احداث الثالث
 لا يكون الا خارقا ثلثا لان القائل بالحلية قد نفى الحلية ببقية الاحكام والقائل بالحرمة قد نفى الحلية ببقية
 الاحكام فالمر يقان متفقان على نفي ماسوى الحل والحرمة فاتفعا ما سواهما مجمع عليه فلا يصح
 احداث ثالث الا خارقا واحتج ايضا بان الامة اجمعت قبيل الثالث على الاخذ بهذا القول او
 بهذا القول فلاخذ بالثالث خارق للاجماع * وبان الحق لا يفوت الامة فلا يكون الثالث حقا والا
 لما قاتهم فيكون باطلا قطعا واجب عن الثاني بالاناسلم تعيين الحق فى قول الامة الا اذا اتفقت كلها
 على قول امام مع الاختلاف فمنوع (٤) وهذا الجواز هو حجة القول لثاني القائل بالجواز مطلقا
 * واحتج ايضا بان اختلافهم دليل على ان المسئلة اجتهادية يسوغ فيها العمل بما يؤدى اليه الاجتهاد
 (١) السابعة فى خرق الاجماع (٢) الخلاف فى احداث قول ثالث (٣) حجة القائل بالمنع مطلقا
 (٤) حجة للقائل بالجواز مطلقا

فكيف يكون ما زمانه * وقال أيضا لو لم يكن جائزا لانكر لما وقع وقد وقع ولم ينكر وذلك لانه قال الصحابة فيمن مات عن ام واب وزوج ا وزوجة للام ثلث ما بقى في المستثنين وقال ابن عباس ثلث الاصل فحدث ابن سيرين وغيره قولا ثالثا فقال ابن سيرين في مسألة الزوج بقول ابن عباس لها ثلث الاصل وفي مسألة الزوجة بقول الصحابة لها ثلث الباقي وعكس تابعي آخر الحكم فيهما ولم ينكر عليهما احدوا لانقل * الجواب ان هذا من قسم الجائز عملا بمخالفة فيه للاجماع فانه من قبيل التفسخ للنكاح بالعيوب الخمسة اعني الجنون والجذبة والعنة والرتق والقرن فقبيل يفسخ بها كلها وقيل لا يفسخ بشئ منها والقول بانه يفسخ ببعضها دون بعض قول ثالث لكنه موافق في كل مسألة مذهبا فلا يكون خارقا لمسئلة الارثية * مثال القول ثلث المفضل اختلفت الامة على قولين هل الجد يقاسم الاخوة او يكون المال كله فالقول الثالث بان الاخوة يحوزون المال كله خلافا للاجماع فالقول الثالث مبطل لما اجمعوا عليه فيكون باطلا لان الحق لا يفوتهم بهذا مثل الفخر الرازي لقوله * وقال ابن حزم في المحلى ان بعضهم قال المال كله للاخوة تغليباً للبنوة على الابوة فلا يصح على هذا ما قاله الامام من الاجماع قاله في التنقيح * ومثال الثالث غيرا خارقا ما قال مالك وابو حنيفة يحل متروك التسمية سهوا لاعمدوا وقال الشافعي يحل مطلقا وقيل يحرم مطلقا فالفرق بين السهو والعمد موافق لمن لم يفرق في بعض ما قاله بهذا مثل المحلى وهو خال من الاحداث اذ قول ابي حنيفة ومالك متقدم على قول الشافعي * وقال حلولو كما في نشر البنود مثال ما لم يكن ثلثا فيه رافعا لوقال بعضهم يجوز فسخ النكاح بالعيوب الاربعة وقال بعضهم لا يفسخ بها فالقول بالتفسخ ببعض ثلثا وليس برافع لما اتعقا عليه بل وافق في كل صورة مذهبا قلت لعل ما عراه حلولو في شرحه الكبير فان الصغير لم يكن فيه هذا ومرقر بيان العيوب خمسة خلافا لقوله الاربعة انتهى (١) المسئلة ثمانية احداث التفصيل بين مستثنين لم يفصل بينهما اهل عصر حرام لما فيه من خرق الاجماع لانه اتباع غير سبيل المؤمنين المتوعده عليه ولان عدم التفصيل بين مستثنين يستلزم الاتفاق على امتناعه * وقال بعضهم يمنع ان خرق * ويجوز ان لم يخرق ويلزم الخرق في صورتين * الاولى أن يصرحوا بعدم الفرق بينهما * الثانية ان يتحد الجامع بينهما الذي هو العلة كتورث الامة واختلاف فان العلماء بين مورث لهما وما منع لهما والجامع بينهما الذي هو العلة عند الطائفتين كونهما من ذوى الارحام فلا يجوز منع واحدة وتورث الاخرى فان التفصيل بينهما خارق لاجماعهم في المورة الاولى وهي التي صرح فيها بعدم الفرق نضا وفي الثانية التزاما اذ تورث احداهما دون الاخرى يستلزم ان العلة ليست كونهما من ذوى الارحام والا لما استبدت به واحدة دون الاخرى وتلك العلة تجمع عليهما * وان لم ينصوا على عدم الفرق ولم يتحد الجامع جاز للتفصيل كقول مالك والشافعي وجوب الزكاة في مال الصبي دون المحلى المباح * وقيل تجب فيهما * وقيل لا تجب فيهما فالفضل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله والعللة

(١) ثمانية احداث التفصيل بين مستثنين لم يفصل بينهما

هنا متعدد اذ هي في الاولى مال سبي وفي الثانية حتى مباح * والفرق بين مسئلة احداث قول ثالث وبين مسئلة احداث التفصيل هو ان متعاقب الاقوال في الاولى واحد ومتعلق بالتفصيل متعدد وهذا هو المشهور * وقال ولي الدين ان الاولى مقروضة في الاعم من كون المحل متعددا او متحددا فلا يرد ما قاله شهاب الدين حميرة من ان الاولى تغني عن الثانية ولذلك اقتصر عليها ابن الحاجب لاعتقاده اتحاد المسألين فاحتيج الى التصريح بهما دفعا لذلك التوهم وما يقصد به دفع التوهم من المطلوب المتأكد لا سيما اذا قوى كما هنا * قال في الآيات البيّنات ويخرج منه جواب آخر وهو انه لما اختلف تصور المستلثين في كلامهم كان الاقتصار على احدهما موافقا لهما ما قويا ترك الاخرى وان حكمها بخلاف حكم المذكورة وهذا يقتضى تأكيد الجمع بينهما دفعا لذلك الابهام انتهى * (١) واذا علمت ان احداث التفصيل المذكور حرام فاعلم ان اظهار دليل الحكم اوتيا ويل لدليل ليوافق غيره او احداث علة لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والحكم جائز عند الاكثر لجواز تعدد ما ذكرولو كان علة بناء على جواز تعددها * (٢) ومحل الجواز اذ لم يكن المحدث قادحا في الاول لسكونهم قالوا الدليل ولاتأويل ولا علة غير ما ذكرناه والامم يحجز الاحداث المذكورة * (٣) ومنعه الاقل مطلقا استدلالا اكثر بانه لا مخالفة للاجتماع لان عدم القول ليس قولاً بالعدم فكان جائزا وايضا لو لم يكن جائزا لانكرهنا وقع والازم باطل وذلك ان المتأخرين في كل عصر لم يزوالوا يستخرجون الأدلة والتأويلات المغايرة لما تقدم شأنا ذاتها ولم ينكر عليهم ولا ينقل بل يتمسكون به ويعلمون ذلك فضلا * واستدل الاقل بانه اتباع غير سبيل المؤمنين لان اتباع سبيل المؤمنين ما تقدم وهذا غيره فلا يجوز بالاية * والجواب عن هذا هو انه وان كان ظاهرا فيها فلم يمتوه لكنه مؤول بأن المراد واتبعوا غير ما اتفقوا عليه لامل ما تعرضوا له والازم المنع عن الحكم في كل واقعة تتجدد وانه باطل بالضرورة والاتفاق وقد يفرق بان ما نحن فيه سبيل لهم ولا سبيل لهم هناك * قالوا ثانيا يأمرون بالمعروف والمعروف عام لانه مفرد محلي باللام فيأمرون بكل معروف فلا يكون معروفا والا لاصروا به فلا يجوز المصير اليه * الجواب عن هذا هو المعارضة بقوله وينهون عن المنكر فلو كان منكرا لنهاه عنه بعين ما ذكرتم والازم منتف * والمراد بالاحداث المذكورة الاظهار لاحقيقة الاحداث لوجود العلة والدليل والتأويل في نفس الامر وهو ظاهر ان حل لتأويل على وصف الدليل أعنى كونه مؤولا أى مصروفا عن ظاهره فان حل على ما هو وصف المجتهد حقيقة الاحداث متحققة بالنسبة اليه ويكون الاحداث مستعملا في معنييه قاله في الآيات البيّنات * قلت يفهم من جعله الاحداث مستعملا في معنييه فيكون بالنسبة الى المجتهد دالا على غير ما هو دال عليه بالنسبة الى غير المجتهد ان اظهار الدليل وما معه سائق للقول ليس خاما بالمجتهد ويدل عليه ما مر من قول ابن الحاجب ان المتأخرين في كل عصر لم يزوالوا (١) اظهار دليل أوتأويل او علة للحكم (٢) حجة للقائل بالجواز (٣) حجة للقائل بالمنع

يستخرجون الأدلة والنأويلات إلى آخر ما مر عنه فإن لفظه المتأخر ين وكل عصر صريحان في ذلك انتهى (١) المسألة التاسعة انكار حكم الاجماع الظني ليس بكفرا جماعا • واما القطعي ففيه • مذاهب • احدها كفر • ثانيها ليس بكفر • الثالث التفصيل بين ما علم من الدين بالضرورة وما لم يعلم فمفكر ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة ونحوه من الأمور التي كافر اجماعا ولو كان المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة مندوبا او اجازا كحلية البيع والاجارة • لكن قيده القاضي عياض وابن عرفة وغيرهما بغير حديث عهد بالاسلام • وأما هو فلا يكفر ولا يشك في ذلك بمنزلة المنكر • والمعلوم بالضرورة هو ما يعرفه الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك فالتحقق بالضرورة يات فبان لك ان الضرورة في قولهم المعلوم من الدين بالضرورة ليس معناها استقلال العقل بالادراك دون الدليل لان احكام الشرع عند اهل السنة لا يعرف شيء منها الا بالدليل السمعي ولكن لما كان ما اشترك خواص اهل الدين وعوامهم في معرفته مع عدم قبول التشكيك شبيها بالمعلوم ضرورة في عدم قبول التشكيك وعموم العلم اطلق عليه انه معلوم بالضرورة لهذه المشابهة • وقولنا التحق بالضرورة يات اعني في اطلاق ما ذكر عليه (٢) وانما كفر جاحد ما ذكر لان جحده يستلزم تكذيب النبي ﷺ فيه لان سنده القطعي يصير كباشرة السماع منه ﷺ فالجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ليس التكفير بانكاره لكونه انكار مجمع عليه بل لكونه انكار معلوم من الدين بالضرورة فلم ينقل الآمدى وابن الحاجب عن احد عدم التكفير بانكاره بل نقلوا انكار اسناد التكفير الى كونه مجمعا عليه • ولهذا قال القرافي في التنقيح سؤال كيف تكفرون بخلاف الاجماع واتم لانكفرون جاحد اصل الاجماع كالظلم والشيعة وهم اولى بالتكفير لان جحدهم يشمل كل اجماع بخلاف جاحد اجماع خاص لا يتعدى جحده ذلك الاجماع في مخالفة حكمه • والجواب هو ان الجاحد لاصل الاجماع لم يستقر عنده حصول الأدلة السمعية البينة على وجوب متابعة الاجماع فلم يتحقق منه • تكذيب صاحب الشريعة ونحن انما تكفر من جحد حكمنا مجمعا عليه ضرور يامن الدين بحيث يكون الجاحد من يتقرر عنده ان خطأ بالشارع ورد بوجوب متابعة الاجماع فالجاحد على هذا التقدير يكون مكذبا بتلك النصوص والمكذب كافر فلذلك كفرناه فظهر الفرق ولا يكفر جاحد المجمع عليه المعلوم من غير الدين بالضرورة اتفاقا كوجود بغداد وما لم يعلم من الدين بالضرورة ينقسم الى مشهور وغير مشهور والمشهور ينقسم الى منصوص عليه وغيره منصوص عليه • فاما المشهور المنصوص عليه فاحده كافر قطعا في قول الاصح وقيل لا يكفر ومثله المحلى بمحلية البيع والاجارة والظاهر ان هذا ما علم من الدين بالضرورة كاقال حلوله لكنه لم يأت بمثال لهذا النوع فكان الذي اعترض (٣) واستدل القائلين بهدم تكفيره

(١) التاسعة انكار حكم الاجماع الظني (٢) حجة تكفير الجاحد (٣) حجة القائلين بان غير المعلوم ضرورة لا كفر به

بأن متكلمي أهل السنة عرفوا الكفر بأنه انكار ما علم بالضرورة من دين سيدنا محمد ﷺ كأنهم
 عرفوا الايمان بأنه التصديق بما علم ضرورة أنه من دين سيدنا محمد ﷺ ولا واسطة عندهم بين الايمان
 والكفر والتصديق والانكار كلامهما امر قلى اقام الشارع ما يدل عليه من قول أو فعل مقامه ولو كان
 انكار المشهور الذي لم يعلم ضرورة كغرا لكان التعرّف غير جامع، وأما المشهور غير المنصوص عليه
 المجمع عليه من الدين فقيل يكفر بجاحده لشهر تموقيل لا يكفر لجوازان يخفى عليه وهذا في قديم
 العهد بالاسلام وأما حديث العهد به فلا يكفر اذا حجه المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة فضلا
 عن غيره ولم يظهر بمثال لهذا النوع أيضا ولا يكفر بجاحده المجمع عليه الخفى بأنه لا يعرفه الا لخواص
 ولو كان منصو صاعليه، ومثله ولى الدين يكون بنت الابن لها السدس مع البنت فإنه يجمع عليه وفيه نص لانه
 قضى به النبي كإرواه البخارى، ومثال الخفى غير المنصوص عليه فساد الحج بالجمع قبل الوقوف بمعرفة
 وما ذكر من أن جاحد المجمع عليه الخفى لا يلغى هو الذى يحكيه غير واحد من الأصوليين
 * وقال القاضى عياض فى الشفاء اما انكار حكم الاجماع المجرد الذى ليس طريقه للنقل
 المتواتر عن الشارع فأكثر المتكلمين من الفقهاء والنظارى هذا الباب قالوا بتكفير كل من خالف
 الاجماع الصحيح * وذهب آخرون الى الوقوف عن القطع بتكفير من خالف الاجماع للكائن
 عن نظر كتكفير ابراهيم النظام بأنكار الاجماع لانه بقوله هذا مخالف اجماع السلف على احتياجهم
 به خارق للاجماع * وقال المازرى فى كتاب الاقضية من شرح التلحين أما العلوم الفقهيّة فالقضى
 منها كالاركان التى بنى عليها الاسلام وهى الصلاة والجمعة والمسكطها كافر ان كذب من جاء بها
 عن الله تعالى لانه انكار لنبوته عليه الصلاة والسلام والمسكطها كافر وان صدق من جاء بها
 لكن نازع فى وجوبها فقد انكر المعلوم وباهت فى ذلك وهو آثم كالحال فى ما نرى الزكاة فى خلافة
 الصديق رضى الله عنه * وتأويل من تأول منهم ان وجوبها سقط لقول الله تعالى خذ من
 أموالهم فلم يأمر غيرهم بالخذ وما سواه من الفقه الكفر والاثم ساقطان فيه هذا مذهب أهل السنة من
 الفقهاء والمحدثين والمتكلمين * واجيب عما قال الامام المازرى هنا من عدم كفر منكر وجوب
 ما علم من الدين ضرورة بما مر من ان منكر حكم الاجماع للقضى انما كفر لتضمن انكاره
 تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام الخ ما مر فان كلام الامام المازرى صريح فى انه ان كذب
 من جاء بها عن الله تعالى يكون كافرا وكفاره عند من كفره بأنكارها انما هو لاجل استزامة
 التكذيب كما مر فحصل الوفاق بين المازرى وما هو للجدّة عند جمهور العلماء بل يقال لا يبعد
 الاختلاف فى تكفيره وان صرح بالتصديق لتناقض قوله ويجرى ذلك على لازم القول هل
 يعد قولاً أم لا وأيضاً تكذيبه الامة لازمه تكذيب الدليل الدال على عصمتهم اذا قلنا ان الدليل الدال
 على ذلك تقلى قاطى انتهى والله تعالى ولى التوفيق والصواب واليه المرجع والمآب فى الحساب
 وقبل الحساب وههنا انتهى ما مرته كملا ما قصدته من إيجاب وجوب التقليد قاطعاً بالادلة

القاطعة اقليد التقايد في المدينة المنورة بحمد الله تعالى الخنان المنان الكريم المجيد راجيانه ان يجمعه لوجهه لانفرض من الاغراض الموجبة للاندس والقنود مكية سبابة على الفردوس من بنيانه المشيد فقد تكلفت جمعه في زمن المحنة والبلاء الشديد ولا سيما على العلماء الذين هم لامة اقليد ومقاليد فن رأى فيه من أهل العلم والانصاف والاتباع خلافاً وتقصيراً أن ذلك في حواشيه مجانباً للتعسف في كل ما بحواشيه ينشيه واعتمدت من كتب الاصول في جمعه جمع الجوامع وشرحه حللول والمحل وحواشيه كحاشية حسن العطار وابن أبي شريف والآيات الينيات لشهاب الملة أحمد بن قاسم العبادي ومرافق السعود وشرحه شرح البنودي لسيدى عبد الله بن الحاج ابراهيم والتنقيح وشرحه للقرافي ومختصر ابن الحاجب وشرحه لعنيد الملة والدين وحاشية سعد الدين التفتازاني عليه وغالباً اذكر ما اعتمدت عليه من كتب الحديث والتفسير باسمه وربما تركت عز وحديث أو تفسير لشهرة الحديث أو التفسير وقد كان الفراغ منه منتصف ذى القعدة الحرام سنة ١٣٣٨ وأختمه بالملاة والسلام على من الملاة عليه فتفتح بها لى أبواب الرحمة وتكشف بها عنه في الدنيا كل منة وقمة بحمد الذى لولاه ما قاضت على الكون من التعماء نعمه وعلى آله وأصحابه الباذلين نفوسهم فيما به نجاة الامة وعلى تابعيهم باحسان المزيلين عن الامة كل ملعة مدلومة والله حسبي ونعم الحسيب والوكيل الكريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم كتبه محمد الخضر بن ماياني الجكني عامله الله تعالى بطفه الخفي

يقول راجي غفران المسارى * مصححه محمد الزهرى الغمراوى *

الحمد لله المؤيد لدينه بمن شاء من عباداه الموضح لمحبته بالعلماء الدالين الهادين الى سبيل رشاده والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه وأكرم أصفياه سيدنا ومولانا محمد الهادى الى سواء السبيل الماسى بشرعته ملة للكفر والتضليل وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا فى الله حتى جهاده وقاموا على أقدام الطاعة حتى نالوا مزيد قربه ووداده * أما بعد * فقد تم بحمده تعالى طبع الكتاب المسمى (قمع أهل الزيغ والاحاد * عن الطعن فى تقليد أئمة الاجتهاد) مؤلفه العالم الفاضل المحدث الحافظ الكامل الشيخ محمد الخضر ابن سيدى عبد الله بن ماياني الجكني الشنقيطى وهو كتاب جليل يرد به على من يدعى ابطال التقليد بطريقة أهل الحديث من التدليل على مدعاء وابطال دعوى الطرف الآخر بالكتاب والسنة والبراهين العقلية وذلك كله باقتدار عظيم يدل على غزارة علم المؤلف ومثانة حفظه جزاء الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء وكان تمام طبعه وحسن ترتيبه ووضعه (بمطبعة دار احياء الكتب العربية بمصر) فى أوائل شهر ذى القعدة الحرام من شهور سنة ١٣٤٥ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية

- ٢ خطبة الكتاب
٣ مقدمة في حقيقة الاجتهاد
تعريف الاجتهاد المطلق
اطلاقات أسماء العلوم
٤ المجتهد والفقهاء مترادفان عند الأصوليين
من يجوز له الفتيا
شروط الاجتهاد المطلق
مطلب في حقيقة العقل
٥ الخلاف في محله
سن عيسى حين رفع
٦ الكلام على حديث انا معاصر الانبياء الخ
حديث اقتدوا بالذين من بعدي
٧ احتجاج الروافض على ان الانبياء
يورثون وارثهم
٨ مآله الروافض في حديث اقتدوا بالذين
من بعدي
٩ شروط ايقاع الاجتهاد
١١ مطلب في الاكتفاء بما في كتب الحديث
الصحيحة لمزيد الاجتهاد
١٢ فائدة
١٣ تعريف المجتهد المقيد وهو قسمان
مجتهد مذهب
١٤ استنباط المقيد من نصوص الشارح وتقييده
مجتهد للفتيا
أمران مقيدان
مسائل من مسائل الاجتهاد الاولى في
تجزئ الاجتهاد
- ١٥ المسألة الثانية في جواز اجتهاده عليه السلام
حجة الجواز والوقوع
١٦ بحث الجواب عما يصد من الانتم من التأسف
على الرأي
١٩ الوصل الجائي لرفع الابهام
حجة القائلين بعدم الجواز
٢٠ حجة للقائل بالفرق
المسألة الثالثة في اجتهاده عليه الصلاة والسلام
هل يخطئ أم لا
المسألة الرابعة في جواز الاجتهاد من غيره
في عصره
٢١ حجة الجواز والوقوع
٢٣ حجة القائل بجوازه في غيبتهم دون حضوره
٢٦ حجة القائل بمنع الاجتهاد في زمنه مطلقا
٢٧ حجة القائل بجوازه للقضاء دون غيرهم
المسألة الخامسة المصيب في العقلات
٢٨ حجة الجاحظ والعنبري على ان المخطئ
في العقلات غير آثم
حجة الجمهور على اثم المخطئ
٢٩ المسألة السادسة المصيب في غير العقلات
٣١ حجة ان كل مجتهد مصيب
٣٢ حجة القائل ان المصيب واحد
حجة القائل بالدليل القطعي على الحكم
في نفس الامر
حجة للدليل الظني
٣٣ حجة القائل ليس عليه دليل
حجة الجمهور في كون المخطئ لا يآثم

- ٣٣ حجة المريسى وأبي بكر
المسألة الفرعية التي فيها قاطع
المجتهد يأثم اتفاقا إن قصر
٣٤ الفصل الاول في التقليد
تعريف التقليد
قول القاضى ليس في الشريعة تقليد
٣٥ تقليد غير المجتهد للمجتهد فيه مذاهب
تقليد المجتهد للمجتهد
٣٦ مسائل من مسائل التقليد الاول في تقليد
المجتهد المفضل
٣٧ المسألة الثانية في تقليد الميت وفيه مذاهب
٣٨ انعقاد الاجماع على تقليد الميت
٣٩ المسألة الثالثة في العامى اذا سأل مفتيا هل له
أن يسأل غير أم لا
مبحث في الاجماع المنعقد من الصحابة على
تقليد من يشاء
٤٠ المسألة الرابعة في التزام مذهب معين وفيه
مذاهب
ما يكون به الترجيح بين أئمة المذاهب
الاتقال من مذهب لأخر بشروط
٤١ انتقال بعض العلماء من مذهب الى غيره
المسألة الخامسة في خلو الزمان عن مجتهد
٤٢ دليل جواز الخلو
دليل عدم الجواز
الفصل الثاني في أدلة الاجتهاد وأدلة وجوب
التقليد
٤٣ حكم الاجتهاد
أدلة الاجتهاد
اجتهادات الصحابة الواقعة بعد موته
٤٦ أدلة وجوب التقليد
الكتاب
٤٨ أدلة السنة
بحث أصحابي كالنجوم
٥١ تقسيم لبدعة الى أقسام الشرع الخمسة
٥٢ بحث الاجماع على التقليد
٥٥ الصحابة الذين لم اتباع في النقه
٥٩ حديث الرباعيات
٦٠ حجة معتزلة بغداد في منع التقليد مطلقا
٦١ حجة الجبائي في منع التقليد في الشعائر
الظاهرة ودون غيرها
٦٤ مسائل من التقليد
الاولى في تبين شروط المفتي
٦٥ حقيقة المفتي
للعامى سؤال المفتي عن مأخذه
٦٦ المسألة الثانية في افتاء من لم يبلغ درجة
الاجتهاد المطلق
اذا عدم العارف بالاصول نص امامه
اذا لم يجد المالكي نصا لمامه ووجد له غيره
٦٧ المسألة الثالثة اذا تكررت الاجتهاد حادثة
المسألة الرابعة اذا استفتى العامى بمجتهد اثم
وقعت له نكاح الحادثة
٦٨ المسألة الخامسة اذا كان في المسألة أقوال
في المذهب
٦٨ المسألة السادسة في ان المجمع عليه المذاهب
الاربعة
المسألة السابعة في التقليد في أصول الدين
٦٩ حجة القائلين بمنع التقليد
حجة القائلين بجواز التقليد
٧٠ جواب الاعرابي للاصمى

٨٠	استدلال الشافعي بأنه ممن يشافق الرسول الخ	٧١	دليل وجوب التقليد
٨١	حديث أمي لا يجتمع على ضلالة	٧٢	تنبيه في حديث التي سألهما عن الله تعالى
٨٢	الأدلة العقلية	٧٣	خاتمة في الإجماع
٨٣	حجة النظام ومن معه على نفي حجة الإجماع وعدم إمكانه		تعريف الإجماع
٨٥	المسألة الثانية في الجمع عليه		اتفاق مجتهدى الأمم السالفة
٨٦	الثالثة في الإجماع السكوتي		شرع من قبل أهل هو شرع لنا أم لا
٨٧	حجة الصحيح لقائل أنه إجماع		الإجماع في حياته عليه الصلاة والسلام
	حجة القائل أنه ليس بحجة	٧٤	الخلاف في اعتبار العوام فيه
	حجة القائل به بعد اقتراف العصر		المعتبر في كل فن أهل ذلك الشأن
	حجة القائل أنه حجة لإجماع	٧٥	لا عبرة بخلاف الكافر فيه
	حجة المفرق بين الحاكم والمعي		الخلاف في اعتبار الفاسق
٨٨	الرابعة إجماع أهل المدينة	٧٦	الخلاف في اتفاق جميع المجتهدين
٨٩	حجة الحاكم في عدم حجة إجماع أهل المدينة		حجة مشترط اتفاق الكل
٩٠	الخامسة إجماع أهل البيت والخلفاء الأربعة	٧٧	حجة القائل بالإكتفاء بالأكثر
	حجة الشيعة على حجة أهل البيت		حجة المفرق بين أصول الدين وغيرها
٩٥	حجة القائل بأن إجماع الخلفاء الأربعة حجة		حجة القائل أن مع المخالفة لا يكون إجماعاً
	السادسة الإجماع القطعي مقدم على غيره		و يكون حجة
٩٦	السابعة في خرق الإجماع		عدم اختصاص الإجماع بالصحابة خلافاً
	الخلاف في أحداث قول ثالث		للظاهرة
	حجة القائل بالمنع مطلقاً		اعتبار التابعي الموجود مع الصحابة خلافاً
	حجة القائل بالجواز مطلقاً		للضعف
٩٧	الثامنة أحداث التفصيل بين مسألتين لم يفصل بينهما	٧٧	حجة المشهور
	أظهار دليل أو تأويل أو علة للحكم	٧٨	لا يشترط اقتراف عصر المجتهدين
	حجة القائل بالجواز		حجة الأول المعتمد
	حجة القائل بالمنع		حجة القائل باقتراض العصر
٩٩	التاسعة إنكار حكم الإجماع الظني	٧٩	عدم اشتراط بلوغ المجتهدين عدة لتوازن
	حجة تكفير الجاحد		خلافاً للضعف
	حجة القائل بأن غير المعلوم ضرورة لا كفر به		مسائل من الإجماع
			حجة الإجماع
			معنى إنكار الإمام أحد الإجماع
			أدلة حجة الإجماع التقليدية

To: www.al-mostafa.com